ممنوع الصرف، مثل: عُمر، مُضَر، هُذَل، نحو: فتحت مصر في عهد عمرَ رضي الله عنه، فـ(عمرَ) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن (فُعَل)[1].

الثالث: لفظ (سَحَر) ـ وهو بفتحتين، الوقت قبيل الصبح ـ فيمنع من الصرف بثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون ظرف زمان.

٢ ـ أن يراد به سحر يوم معين.

٣ ـ أن يتجرد من (أل) والإضافة.

مثال ذلك: قدمت يوم الجمعة سَحَرَ، فـ(سحر) ظرف زمان منصوب على الظرفية، ممنوع من التنوين للعلمية والعدل سماعاً في هذه الكلمة المنصوبة[2].

فإن لم يكن ظرف زمان بأن كان اسماً دالّاً على الوقت بلا ظرفية شيء وقع فيه وجب تعريفه بـ(أل) أو الإضافة إذا قُصد التعيين، نحو: السحر من الأوقات الفاضلة، فلا تُرخصه بالغفلة وتمضي سحرَك نائماً.

وإن كان ظرفاً لكنه لا يدل على سحر يوم معين وجب صرفه؛ كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، فـ(سحر) اسم مجرور بالكسرة مع التنوين، وإنما صرف لأنه نكرة لا يدل على سحر معين.

---

(١) أما قولهم: إن هذه الأعلام معدولة، عن عامر وماضر وهاذل.. فهو تكلف؛ لأنهم لم يجدوا في هذه الأعلام وما شابهها إلا العلمية وهي لا تستقل بالمنع، وقد اعترف ابن هشام بذلك فقال في «شرح الشذور» ص(٤٥٢): (وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة، فيحتاج حينئذٍ إلى تكلف دعوة العدل فيه) ولو قالوا: العلمية ووزن (فُعَل) لاستراحوا من هذا التكلف الذي لا مبرر له، لوجود ما هو أوضح منه.

(٢) أما العلمية فلأنه علم على هذا الوقت المحدد، ذكر ذلك ابن مالك في «التسهيل»، وأما العدل سماعاً فمعناه: أن سبب المنع هو السماع المحض الوارد بترك التنوين والعدول عنه. راجع: «حاشية الصبان» (٣/ ٢٦٥)، و«النحو الوافي» (٤/ ٢٥٨).

وإن كان ظرفاً معيناً لكنه غير مجرد من (أل) أو الإضافة وجب صرفه كذلك، نحو: سأذاكر التفسيرَ يوم السبت من السحرِ إلى العصر، والفقهَ يوم الأحد في سحرِه.

وفي هذه المواضع الثلاثة **يقول ابن مالك**: (والعلم امنع صرفه إن عُدِلا ... إلخ) أي: امنع صرف العلم إذا كان معدولاً عن كلمة أخرى، ثم ذكر الأول وهو (فُعَل) في التوكيد. والثاني: (ثُعَل) (علم رجل) والألف زائدة للشعر. ثم ذكر أن العدل والتعريف يمنعان ـ معاً ـ كلمة (سحر) من الصرف إذا قصد به سحر يوم بعينه، وهذا الموضع الثالث، وترك بقية الشروط.

* * *

حكم العلم المؤنث على وزن (فَعَالِ)

٦٧٢ ـ وَٱبْنِ عَلَى الْكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)

٦٧٣ ـ عِنْدَ تَمِيمٍ ....

الموضع الرابع مما يمنع فيه الاسم من الصرف للعلمية والعدل: أن يكون علماً لمؤنث على وزن (فَعَالِ)، مثل: حذامِ، قطامِ، رقاشِ، نَوارِ، وغيرها، نحو: هذه حذامُ، ورأيت حذامَ، ومررت بحذامَ، فهو ممنوع من الصرف، وهذا على لغة تميم، بشرط ألا يكون مختوماً بالراء، كما مُثِّل.

وعلة منعه من الصرف العلمية والعدل، وهذا تعليل سيبويه والناظم؛ لأن الأصل: حاذمة. .

وقال المبرد: إن علة منعه العلمية والتأنيث المعنوي، مثل: زينب وسعاد، وهذا أرجح لتحققه، بخلاف العدل فهو تقديري، لا يلجأ إليه إذا أمكن ما هو أوضح منه[١].

فإن كانت صيغة (فَعَالِ) مختومة بالراء، مثل: «ظفار» ـ علم على

---

(١) انظر: «شرح الأشموني وحاشية الصبان» (٣/ ٢٦٩).

بلد يمني ـ و«سَفَارِ» ـ علم على ماء ـ فأكثر بني تميم يبنيه على الكَسر، نحو: ظفارِ مدينة قديمة، إنَّ ظفارِ مدينة قديمة، كان مسكن ملوك حمير في ظفارِ، فـ(ظفار) مبنية على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف.

وفيه لغة أخرى في الاسم المؤنث الذي على وزن (فعال) وهي بناؤه على الكسر مطلقاً؛ أي: سواء أكان مختوماً بالراء أم لا، وهذه لغة الحجازيين.

وفي هذا الموضع **يقول ابن مالك**: (وابن على الكسر فعال علماً... إلخ) أي: ابن على الكسر العلم المؤنث الذي على وزن (فَعالِ) في كل أحواله عند غير تميم، أما عند تميم فهو نظير (جُشَم) في أنه علَم ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، وقد أطلق في **قوله**: (عند تميم) وإنما هو عند بعضهم، كما تقدم.

* * *

٦٧٣ ـ .... وَاصْـرِفَـنْ مَـا نُـكِّـرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّـرَا

صرف الاسم الممنوع من الصرف

لما ذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أسباب منع الاسم من الصرف ذكر شيئاً من الأحكام العامة، ومنها:

١ ـ صرف الاسم الممنوع من الصرف.

٢ ـ منع الاسم المصروف.

وقد ذكر هنا سبباً واحداً من أسباب ثلاثة تقتضي صرف الاسم الممنوع من الصرف، وهو أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وسبب آخر إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صرف، لزوال إحدى العلامتين، وبقاؤه بعلامة واحدة لا يقتضي منع الصرف.

وقد تقدم أن الممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر سبعة أنواع، فما دام الاسم مشتملاً على العلامتين منع من الصرف، فإذا زالت إحداهما أو كلتاهما دخله التنوين، فتقول مثلاً: رُبَّ عمرٍ وأحمدٍ

لقيت، بالجر بالكسرة مع التنوين، لزوال إحدى العلامتين وهي العلمية؛ لأن (رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرات، فصار مدخولها لا يدل على شخص بعينه.

وأما الخمسة الباقية وهي ما امتنع لألف التأنيث أو للوصف مع الزيادة أو وزن الفعل أو العدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فإنها لا تنصرف مطلقاً؛ لأن الوصفية مع شريكتها ملازمة للاسم لا تفارقه، إلا إذا حلت محلها العلمية، أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف، وأما صيغة منتهى الجموع إذا كانت علماً ثم زالت هذه العلمية فإنه يبقى ممنوعاً من الصرف ـ على الأرجح ـ لبقاء صورة الجمعية، فتكون صيغة منتهى الجموع ممنوعة من الصرف دائماً[1].

وأما السبب الثاني والثالث لصرف الممنوع فسيأتي ذكرهما ـ إن شاء الله ـ بعد قليل، في آخر بيت من هذا الباب.

وفي هذا السبب **يقول ابن مالك**: (واصرفن ما نكرا... إلخ) أي: يجب صرف كل اسم نكِّر بعد أن كان مُعَرَّفَاً وكان للتعريف أثر في منعه من الصرف، والمراد بالتعريف هنا: تعريف العلمية، والمراد بالصرف: التنوين، وهو تنوين الأمكنية، كما تقدم أول الباب.

* * *

الاسم المنقوص الممنوع من الصرف

٦٧٤ ـ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي

إذا كان الاسم الممنوع من الصرف منقوصاً ـ وهو ما آخره ياء أصلية غير مشددة مكسور ما قبلها ـ فإنه يعامل كالاسم المنقوص، في أن ياءه تحذف رفعاً وجرّاً، وينون تنوين العوض، وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين، وذلك مثل: (راعٍ) ـ علم على أنثى ـ فتقول: جاءت راعٍ، ومررت براعٍ، فـ(راع) في المثال الأول فاعل مرفوع بضمة مقدرة

(١) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣/ ٢٤٩).

على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، و(راع) الثانية اسم مجرور، وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة، ممنوع من الصرف، وتقول في النصب: رأيت راعيَ، فـ(راعي) مفعول به منصوب بالفتحة بلا تنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف.

هذا إذا كان المنقوص مجرداً من (أل) والإضافة، فإن كان مقترناً بـ(أل) أو مضافاً فحكمه تقدم في الكلام على صيغة منتهى الجموع.

وهذا معنى **قوله**: **(وما يكون منه منقوصاً... إلخ)** أي: وما يكون من الممنوع من الصرف منقوصاً فإنه **(يقتفي)** أي: يتبع في إعرابه **(نهج جوارٍ)** أي: طريقها، فيجري مجراها في حذف يائه رفعاً وجرّاً مع التنوين، وإثبات الياء مفتوحة بلا تنوين، و(جوارٍ) جمع تكسير مفرده (جارية).

* * *

صرف الممنوع ومنع المصروف

٦٧٥ ـ وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

تقدم أن الاسم الممنوع من الصرف قد يصرف، فينون لأحد أسباب ثلاثة، وقد تقدم السبب الأول وهو أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكّر.

وذكر هنا البقية، فالسبب الثاني هو الضرورة الشعرية، بأن يضطر الشاعر إلى تنوين اسمٍ حَقُّهُ أن يمنع من الصرف، كقول الشاعر:

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ سَوالِكَ نَقْباً بَيْنَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ[1]

---

(١) (تبصر): تأمل، (ظعائن) جمع ظعينة من الظعن وهو السفر، وأصله: الهودج تكون فيه المرأة، ثم نقل إلى المرأة في الهودج، ثم توسعوا فيه، فأطلقوه على المرأة مطلقاً. سوالك: جمع سالكة؛ أي: سائرة (نقباً) هو الطريق في الجبل (حزمي) مثنى حزم، وهو ما غلظ من الأرض، (شعبعب) بزنة (سفرجل) اسم موضع.

إعرابه: (تبصر) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر، (خليلي) منادى بحرف نداء محذوف منصوب بفتحة مقدرة، وياء المتكلم مضاف إليه، (من ظعائن) من حرف جر زائد و(ظعائن) مفعول به لترى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال =

فقد صرف الشاعر كلمة (ظعائن) فجرها بالكسرة، ونونها، مع أنها على صيغة منتهى الجموع، والذي دعاه إلى ذلك الضرورة.

والسبب الثالث: مراعاة التناسب إما لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾﴾ [الإنسان: ٤] فقد قرأ نافع والكسائي وعاصم برواية أبي بكر بن عياش ـ من السبعة ـ سلاسلاً ـ بالتنوين لمناسبة ما بعده، وقرأ الباقون بغير تنوين على الأصل في مثل هذه الجموع، أو يكون لرؤوس الآي؛ كقوله تعالى: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴿١٣﴾ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴿١٤﴾ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴿١٦﴾﴾ [الإنسان: ١٣ ـ ١٦] فقد قرأ نافع وأبو بكر عن عاصم والكسائي وابن كثير بتنوين (قواريرا) الأولى مراعاة للتنوين الذي في آخر الآية السابقة لها، مباشرة وآخر الآية التالية لها، كما قرأ نافع وأبو بكر عن عاصم والكسائي (قواريرا) الثانية بالتنوين مراعاة لتنوين (قواريرا) التي في الآية السابقة، وقرأ الباقون بغير تنوين فيهما، على الأصل في مثل هذه الجموع[(١)].

هذا ما يتعلق بصرف الممنوع، وأما عكسه وهو منع الاسم المنصرف من الصرف، فإنه يجوز للشاعر في ضرورة الشعر أن يمنع الاسم المنصرف من التنوين؛ كقول الشاعر:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ ... بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ[(٢)]

= المحل بحركة حرف الجر الزائد، (سوالك) صفة لظعائن، وقيل: مفعول ثانٍ لترى على أنها علمية لا بصرية، (بين) ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة لـ(نقباً) وهو مضاف و(حزمي) مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف (وشعبعب) مضاف إليه.

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكي (٢/ ٣٥٢، ٣٥٤).

(٢) هذا البيت للأخطل النصراني يمدح سفيان بن الأبيرد نائب الحجاج، الأزارق: جمع أزرقي فئة من الخوارج تنسب إلى نافع بن الأزرق، بالكتائب: جمع كتيبة، =

فقد منع من التنوين كلمة (شبيب) للضرورة؛ لأنه ليس فيه سبب غير العلمية.

وفيما تقدم **يقول ابن مالك**: **(ولاضطرار أو تناسب صرف... إلخ)** أي: إن الممنوع من الصرف قد يصرف لضرورة الشعر، أو لإرادة التناسب في الكلام، والاسم المصروف **(قد لا ينصرف)** أي: لا ينون.

= وهي القطعة من الجيش (هوت) من هوى به الأمر: أطمعه وغره. (غائلة النفوس) المنية. (شبيب) هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني، من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان.

والمعنى: أن سفيان تعقب الأزارقة الخوارج بكتائب من الجيش حتى هزمهم وقتل رئيسهم شبيب بن يزيد.

إعرابه: (طلب) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود على الممدوح (الأزارق) مفعول به، وأصله: الأزارقةً؛ كأشعري وأشاعرة؛ لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضاً عن ياء النسب، ولكنه حذفها لإقامة الوزن، (بالكتائب) متعلق بـ(طلب) (إذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بطلب، (بشبيب) الباء حرف جر، وشبيب: مجرور بالفتحة، (غائلة) فاعل (هوت)، (غدور) صفة لغائلة النفوس، وجملة (هوت) في محل جر بإضافة إذ إليها.

إِعْرَابُ الْفِعْلِ [المُضَارِعِ]

إعراب المضارع
١ ـ الرفع

٦٧٦ ـ ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ(تَسْعَدُ)

تقدم في أول الكتاب أن المضارع له حالتان:

١ ـ حالة إعراب. ٢ ـ حالة بناء.

وقد تقدم البحث في بنائه. وهذا بحث في إعرابه. وهو إما رفع أو نصب أو جزم. فإن تقدمه أداة نَصْب نُصِبَ، أو أداة جَزْم جُزِمَ، فإن لم يتقدمه شيء من ذلك رُفع، نحو قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ [السجدة: ٥] فـ﴿يُدَبِّرُ﴾ فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر. و﴿ٱلْأَمْرَ﴾ مفعول به منصوب.

وهذا معنى **قوله**: (ارفع مضارعاً... إلخ) أي: ارفع الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب أو جازم، (كَتَسعدُ) بفتح التاء. مضارع (سَعِدَ). ولم يقيد ابن مالك رحمه الله المضارع بكونه خالياً من النونين: نون التوكيد ونون الإناث، لكونه معلوماً مما تقدم في باب «المعرب والمبني».

* * *

٢ ـ النصب وأدواته

٦٧٧ ـ وَبِـ(لَنِ) انْصِبْهُ وَ(كَيْ)، كَذَا بِـ(أَنْ) ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّْ

٦٧٨ ـ فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنَّ) فَهْوَ مُطَّرِدْ

شرع في الحالة الثانية من أحوال إعراب المضارع. وهي نصبه إذا صحبه حرف ناصب، وهو (لن) أو (كي) المصدرية، أو (أَنْ) المصدرية، أو (إذَنْ).

١ ـ لن

١ ـ فأما (لن) فهي حرف نفي واستقبال؛ أي: نفي الحدث في

الزمان المستقبل[١]؛ لأنها إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال، نحو: لن يندمَ المحسن. قال تعالى: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١] فـ﴿لَن﴾ حرف نفي واستقبال، ينصب المضارع و﴿نَّبۡرَحَ﴾ فعل مضارع ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره: (نحن) و﴿عَٰكِفِينَ﴾ خبره.

وقد تدخل عليها همزة الاستفهام التي للإنكار، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ أَن يُمِدَّكُمۡ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]. فـ(لن) حرف نفي ونصب واستقبال (يكفي) فعل مضارع منصوب. والكاف: مفعول به. والميم: علامة الجمع، والمصدر المؤول ﴿أَن يُمِدَّكُمۡ﴾ في محل رفع فاعل.

٢ ـ كي

٢ ـ وأما (كي) المصدرية فعلامتها: أن تُسبق بـ(لام) التعليل، نحو: تَعَلَّمْ لكي تفيدَ وتستفيدَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ﴾ [الحديد: ٢٣]؛ أي: تحزنوا، فـ(لكيلا): اللام حرف جر. و(كي) حرف مصدري ونصب، و(لا) نافية، و(تأسوا) فعل مضارع منصوب بـ(كي) وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو: فاعل، و(كي) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والتقدير: لعدم أساكم[٢].

(١) تتفق (لن) مع (لا) في أن كل واحد منهما لنفي المستقبل، لكن ذكر النحاة أن (لن) أبلغ من (لا) في ذلك، وهي لا تفيد تأبيد النفي، خلافاً للزمخشري في «الأنموذج وشرحه» للأردبيلي ص(٢٣٣) وكما يفهم من تفسيره عند قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] (٢/ ٩٠)، وقوله تعالى: ﴿لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا﴾ [الحج: ٧٣] (٣/ ٤٠) وهو قول فاسد حمله عليه اعتقاده أن الله تعالى لا يُرى يوم القيامة، فإن آية الرؤية لو قيدت بالتأبيد لم يدلَّ ذلك على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلقت؟ ولأنها لو كانت (لن) للتأبيد لما جاز تحديد الفعل بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَا حَتَّىٰ يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا﴾ [المائدة: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠]. ولو كانت للتأبيد ـ أيضاً ـ لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا﴾ [مريم: ٢٦] راجع: «دراسات لأساليب القرآن الكريم» (١/ ٢/ ٦٣٢)؛ «شرح الكافية» لابن مالك (٣/ ١٥٣١).

(٢) قال في «المصباح»: (أَسِيَ أَسَىً. من باب تعب: حزن، فهو أسيٌّ، مثل: حزين). وجئنا في التقدير بكلمة (عدم) من (لا) النافية.

وقولنا: (كي المصدرية) احتراز من (كي) التعليلية، فليست ناصبة. وإنما هي حرف جر، وتقدم ذكرها في حروف الجر. والناصب بعدها (أن) مضمرة أو مظهرة، وذلك إذا تأخرت عنها (اللام) أو (أن)، نحو: جئت كي لأتعلم[1]، وجئت كي أن أتعلمَ.

فإن تجردت من اللام قبلها و(أنْ) بعدها جاز اعتبارها مصدرية بتقدير اللام قبلها. وجاز اعتبارها تعليلية بتقدير (أنْ) بعدها؛ كقوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [القصص: ١٣].

وإن ذكرت اللام قبلها و(أن) بعدها. جاز أن تكون (كي) مصدرية ناصبة للمضارع. و(أن) مؤكدة لها. وأن تكون تعليلية مؤكدة لـ(اللام) والناصب للمضارع هو (أن) وهو الأفضل، نحو: اغفر للصديق هفوته لكي أن تدومَ مودته.

٣ـ أن المصدرية وحالاتها

٣ ـ وأما (أنْ) المصدرية فهي أقوى النواصب؛ لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة، ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ وهي أكثر النواصب وقوعاً في القرآن، وضابطها: أن تُسبك مع مدخولها بمصدر يعرب حسب موقعه من الكلام، نحو: الغيبة أن تذكر أخاك بما يكره، فـ(أنْ) حرف مصدري ونصب، و(تذكرَ) فعل مضارع منصوب و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والتقدير: الغيبة ذكرك أخاك بما يكره.

واعلم أنَّ لـ(أنْ) ثلاث حالات:

الأولى: أن يتقدم عليها ما يدل على اليقين والتحقق، مثل: علم، وأيقن، فهذه مخففة من الثقيلة، تنصب الاسم، وترفع الخبر[2]. ولها ثلاثة أحكام:

---

(١) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣/ ٢٨١).

(٢) الظاهر أن تقدم ما يدل على اليقين بالنسبة للمخففة أمر أغلبي، بدليل أنهم أعربوا (أنْ) في قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] أعربوها مخففة، مع أنه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين. وقد نص على ذلك صاحب «التصريح» (٢/ ٣٣٢)، وقد يقال: إنه لم يرد بعدها فعل، والتفريق عندهم بين المخففة والناصبة بالعلم من عدمه هو فيما إذا وليها فعل.

١ ـ أن اسمها ضمير الشأن محذوف.

٢ ـ رفع المضارع بعدها.

٣ ـ فصل المضارع منها ـ في الغالب ـ بأحد الفواصل الأربعة المتقدمة في باب (إنَّ وأخواتها) وهذا الفصل للتفرقة بينها وبين المصدرية، نحو: أيقنت أن سيندم الظالمون، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] فـ(أن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والسين حرف تنفيس ـ أي: استقبال ـ و(يكون) فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مرفوع بالضمة. (منكم) خبر «يكون» مقدم (مرضى) اسمها مؤخر. والجملة خبر (أنْ) المخففة.

الحالة الثانية: أن يتقدم عليها ما يدل على الظن والرجحان، مثل: ظن، خال، حسب، ونحوها. فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ويرفع المضارع بعدها، وتأخذ الأحكام السابقة، وأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، وهو الأكثر والأرجح؛ لأن الأصل بقاء الظن على بابه، ورفع المضارع بعدها يلزم عليه تأويل الفعل باليقين، ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، فقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع (تكون) على أنها مخففة. و(حسبوا) بمعنى (أيقنوا)؛ لأن (أنَّ) للتأكيد، والتأكيد لا يجوز إلا مع اليقين. وقرأ الأربعة الباقون ـ من السبعة ـ بنصب (تكون) على أنها الناصبة للمضارع، و(حسب) بمعنى الشك؛ لأن (أنْ) الناصبة ليست للتوكيد، بل الأمر قد يقع، وقد لا يقع.

الحالة الثالثة: ألا يسبقها علم ولا ظن. بل تقع في كلام يدل على الشك أو على الرجاء والطمع. فهذه ناصبة للمضارع[(١)] وجوباً،

(١) كما تدخل (أنْ) على المضارع. تدخل على الفعل الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص: ٨٢]، وعلى فعل الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١]. وليس لها تأثير عليهما. فلا تغير زمنهما. ولا يكون لهما محل تنصبه، كما ذكر ذلك ابن هشام في «المغني» ص(٤٣).

نحو: أرجو أن ينتصر الحق. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ ۝٨٢﴾ [الشعراء: ٨٢] فـ(أن) مصدرية ناصبة للمضارع. والمضارع بعدها منصوب.

وقولنا: (المصدرية) احتراز من المخففة والمفسِّرة والزائدة. أما المخففة فتقدمت. وأما المفسرة فهي التي تأتي للتبيين والتفسير، فتكون بمعنى (أي) المفسِّرة. وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه؛ كقوله تعالى: ﴿إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨ أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ﴾ [طه: ٣٨، ٣٩] فجملة ﴿إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ﴾ فيها معنى القول دون حروفه. و﴿مَا يُوحَىٰٓ﴾ هو عين (اقذفيه في التابوت) في المعنى، وتعرب الجملة الواقعة بعد (أنْ) المفسِّرة بدلاً أو عطف بيان من المفرد الذي فسرته.

وأما الزائدة فهي الواقعة بعد (لما) الحينية؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ [هود: ٧٧] والقصة واحدة. أو قبل (لو)؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسۡقَيۡنَٰهُم مَّآءً غَدَقٗا ۝١٦﴾ [الجن: ١٦]، وهي تفيد تقوية المعنى وتوكيده.

وإلى هذه الأحرف الثلاثة (لن، كي، أن) أشار **بقوله**: (وبلن انصبه... إلخ) أي: انصب المضارع بـ(لن) و(كي) وكذا بالحرف (أن) بشرط ألا تقع (أن) بعد ما يفيد العلم واليقين؛ لأنها بعد العلم مخففة لا ناصبة، فإن وقعت بعد ظن فانصب المضارع بها إن شئت، وارفعه إن شئت، (والرفع صَحِّحْ) أي: اعتبره صحيحاً. واعتقد إذا رفعت بها أنها مخففة من الثقيلة، فهذا مطرد وكثير في كلامهم.

* * *

إهمال (أنْ) المصدرية

٦٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلًا عَلَى (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ ٱسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

أي: إن بعض العرب يهمل (أن) المصدرية، فلا ينصب المضارع

بعدها، بل يرفعه، حملاً على أختها (ما) المصدرية التي لا تنصب، لاشتراكهما في أنهما يقدران بمصدر. فتقول: يسرني أنْ تجتهدُ. برفع (تجتهد) على إهمال (أنْ)[١].

وقوله: (حيث استحقت عملًا) الظرف (حيث) متعلق بالفعل (أهمل) أي: أهملها في كل موضع تستحق فيه أن تنصب المضارع.

* * *

٤ ـ إذنْ الناصبة للمضارع

٦٨٠ ـ وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) الْمُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ والْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

٦٨١ ـ أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَٱنْصِبْ وَٱرْفَعَا إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

٤ ـ ذكر الرابع من نواصب المضارع وهي (إذن). وهي حرف جوابٍ دائماً وجزاءٍ غالباً. فإذا قال أخوك: أزورك غداً إن شاء الله، فقلتَ له: إذن أكرمَك. فقد أجبته. وجعلت الإكرام جزاء زيارته، فـ(إذن) حرف نصب وجواب وجزاء، و(أكرم) فعل مضارع منصوب بـ(إذن) وعلامة نصبه الفتحة، والكاف مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا.

وهي تنصب المضارع بنفسها بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون المضارع مستقبلاً، فإن كان حالاً أهملت. كما لو حدثك إنسان بحديث فقلت له: إذن أظنك صادقاً، برفع المضارع (أظن)؛ لأن زمنه للحال؛ لأن الظن قائم وحاصل وقت الإجابة. و(إذن) ـ هنا ـ حرف جواب، لا جزاء.

الشرط الثاني: أن تكون مصدَّرة؛ أي: في أول الكلام. فإن كانت في وسط الكلام لم تنصب المضارع، نحو: أنا إذن أكرمُك، برفع المضارع.

(١) انظر: «تفسير البحر المحيط» (١/ ٢٢٣) حيث ذكر أن الدليل على إهمال (أن) قراءة (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة) المنسوبة لمجاهد. وبيتان من الشعر، الثاني منهما منتقد. قال: (وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة).

فإن كان المتقدم عليها حرف عطف، وهو الواو أو الفاء جاز في الفعل وجهان:

أ ـ الرفع فهي مهملة، على اعتبار العطف وهو الأرجح؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦]، فقد قرأ السبعة برفع المضارع، قال ابن مالك: (إلغاؤها أجود، وهو لغة القرآن التي قرأ بها السبعة...)[١]. ولم تقع (إذن) الناصبة للمضارع المصدرة في القرآن الكريم[٢].

ب ـ النصب فهي عاملة على اعتبار أن الحرف للاستئناف.

فتكون (إذن) في صدر جملة جديدة مستقلة بإعرابها.

الشرط الثالث: أن يكون المضارع متصلاً بها لم يفصل بينهما فاصل. فإن كان فاصل أهملت. كأن يقول لك: أزورك غداً، فتقول: إذن أخي يكرمُك، برفع المضارع لوجود الفاصل، ويجوز الفصل بالقسم، نحو: إذن والله أكرمَك. بنصب المضارع.

وهذا معنى **قوله:** (ونصبوا بإذن المستقبلا... إلخ)؛ أي: إن العرب نصبت المضارع بـ(إذن) إذا كان مستقبل الزمن. وكانت (إذن) مصدرة في أول جملتها، والفعل المضارع متصلاً بها بغير فاصل بينهما، أو بفاصل هو القسم. ثم قال: انصب المضارع أو ارفعه إذا كانت (إذن) واقعة بعد حرف عطف، ولم يقيد هذا العاطف بالواو أو الفاء، كما ذكر النحاة.

* * *

أحوال (أنْ) المصدرية

٦٨٢ ـ وَبَيْنَ (لَا) وَلَامِ جَرٍّ ٱلْتُزِمْ ... إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ

٦٨٣ ـ (لَا) فَـ(أَنَ) ٱعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرَا ... وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) حَتْمًا أُضْمِرَا

(١) «شرح الكافية» (٣/١٥٣٦).
(٢) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/١/٥٥).

٦٨٤ ـ كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَوِ (اَلَّا) (أَنْ) خَفِي

اختصت (أن) المصدرية بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومضمرة، ولها بهذا الاعتبار ثلاث حالات:

الأولى: أن تظهر وجوباً.

الثانية: أن تظهر جوازاً.

الثالثة: أن تضمر وجوباً.

١ ـ إظهارها وجوباً

فتظهر وجوباً إذا وقعت بين (لام) الجر و(لا) سواء كانت (لا) نافية أم زائدة.

فمثال النافية: أحضر مبكراً لئلا يفوتَني الصف الأول. قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥] فـ(لئلا) اللام حرف تعليل وجر، و(أنْ) حرف مصدري ونصب. و(لا) نافية، والهمزة في (لئلا) هي همزة (أنْ) وأما نونها فمدغمة في (لا) فلا تظهر لا لفظاً ولا خطّاً. و(يكونَ) فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن)، و(للناس) خبر مقدم، و(حجة) اسمه مؤخر.

ومثال الزائدة: قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِۙ﴾ [الحديد: ٢٩]؛ أي: ليعلم أهل الكتاب، فـ(لا) صلة للتوكيد، إذ لو كانت نافية لفسد المعنى.

٢ ـ جواز إظهارها وإضمارها

الحالة الثانية: جواز إظهارها وإضمارها، وذلك في موضعين:

الأول: إذا وقعت (أن) بعد (لام) الجر، ويقع المضارع بعدها مباشرة، سواء كانت اللام للتعليل ـ وهي أن يكون ما بعدها علة لما قبلها ـ نحو: حضرت لأستفيدَ. قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤] فـ(تبين) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد (لام) التعليل، أو كانت اللام لبيان العاقبة. وتسمى (لام الصيرورة)[1] ـ وهي

(١) التسمية بلام الصيرورة للكوفيين. وقد أنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة. =

أن يكون ما بعدها نتيجة مترتبة على ما قبلها ـ؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] فاللام هنا ليست للتعليل؛ لأنهم لم يلتقطوه لذلك، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين، فكان عاقبته أن صار لهم عدواً وحزناً.

أو كانت اللام زائدة. وهي الواقعة بعد فعل متعدٍ ـ وفائدتها التوكيد ـ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فالفعل (يريد) متعدٍّ. ومفعوله هو المصدر المنسبك من (أن) المضمرة جوازاً بعد اللام ومن المضارع بعدها. وهذه اللام زائدة بين الفعل ومفعوله، والتقدير ـ والله أعلم ـ: إنما يريد الله إذهاب الرجس عنكم.

الموضع الثاني: سيأتي ذكره في آخر الباب إن شاء الله.

٣ ـ وجوب إضمار (أن) الموضع الأول

الحالة الثالثة: وجوب إضمار (أن) وذلك في خمسة مواضع:

الأول: بعد (لام الجحود)[(١)]. ومعنى الجحود: النفي، وهي اللام المسبوقة بـ(كون) ماضٍ منفي بـ(ما) أو بـ(لم)، نحو: ما كان الصديق ليخون صديقه، لم يكن الغِنَى ليُطغيَ كرام النفوس. فـ(اللام) في (ليخون) و(ليطغي) لام الجحود. وتفيد توكيد النفي؛ لأن الأصل: ما كان يفعل. ثم أدخلت اللام زيادة في تقوية النفي، وسميت (لام الجحود)؛ لملازمتها الجحد وهو النفي. وهذا اصطلاح، وإلا فالجحد هو الإنكار، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، فـ(ليعذبهم): اللام: لام الجحود. و(يعذبَ) فعل مضارع منصوب

= انظر: «مغني اللبيب» ص(٢٨٣)؛ و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٢/ ٤٦٨).

(١) هذا رأي البصريين، وعند الكوفيين لا تقدير في الكلام، والناصب للمضارع هو اللام نفسها، والجملة الفعلية خبر (كان).

بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (لام) الجحود، والفاعل ضمير مستتر، والهاء: مفعول به، والميم: علامة الجمع، والجملة صلة الموصول الحرفي (أن)، والمصدر المؤول مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (كان)، والتقدير ـ والله أعلم ـ: وما كان الله مريداً لتعذيبهم.

الموضع الثاني

الثاني: بعد (أو) العاطفة التي بمعنى (حتى) أو بمعنى (إلا) الاستثنائية.

فتكون (أو) بمعنى: (حتى) إذا كان المعنى قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً، نحو: لألزمنَّك أو تقضيني حقي. فالفعل (تقضيَ) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو). وهي بمعنى (حتى) إذ يصح أن يقال: لألزمنك حتى تقضيني حقي. ومنه قول الشاعر:

لأستهلنَّ الصعبَ أو أُدركَ المُنى ... فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ[1]

فالفعل (أُدرك) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو) وهي بمعنى (حتى)؛ لأن إدراك المنى يحصل شيئاً بعد شيء.

وتكون (أو) بمعنى (إلا) إذا لم يصح وقوع (حتى) موقعها، نحو: يعاقب المسيء أو يعتذرَ. فالفعل (يعتذرَ) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو) وهي بمعنى (إلا) إذ يصح أن يقال: يعاقب المسيء إلا أن يعتذر، ولا يصح وقوع (حتى) موقعها لفساد المعنى؛ لأن الاعتذار لا يكون غاية للعقاب. ومنه قول الشاعر:

(١) المعنى: يقول: إنه يستحمل الشدائد حتى يبلغ ما يتمناه ويرجوه، فإن ما يرجى من المطالب لا يناله إلا الصابرون.

إعرابه: (لأستسهلن) اللام واقعة في جواب قسم مقدر، وأستسهل: فعل مضارع مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر، (الصعب) مفعول به، (المنى) مفعول به لـ(أدرك) منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر (فما) الفاء للتعليل، وما: نافية، (انقادت الآمال) فعل وفاعل، والتاء للتأنيث، (إلا) أداة حصر (لصابر) متعلق بالفعل قبله.

وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[(١)]

فالفعل (تستقيم) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو)، وهي بمعنى (إلا)؛ أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها. ولا يصح أن تكون بمعنى (حتى)؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر.

وإلى ما تقدم أشار **بقوله**: (وبين لا ولام جر التزم... إلخ) أي: يلزم إظهار (أن) الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين (لا) بنوعيها ولام الجر، وهذه الحالة الأولى من أحوال (أن) وهي وجوب إظهارها، فإن عُدِمَ الحرف (لا) فأعمل (أنْ) ظاهراً أو مضمراً؛ لأن الأمرين جائزان. وهذا الموضع الأول من الحالة الثانية، وهي جواز إضمارها.

وقوله: (اعمل) بكسر الميم، فعل أمر من (أَعْمَلَ) الرباعي، نقلت حركة الهمزة فيه إلى النون قبلها للوزن، ثم حذفت.

وقوله: (مُظْهِرَاً أو مُضمِرَا) بكسر الهاء والميم حالان من الضمير المستتر في الفعل، ويجوز فتحها على أنهما حالان من (أنْ).

ثم انتقل إلى الحالة الثالثة، وهي وجوب إضمارها، فذكر الموضع الأول **بقوله**: (وبعد نفي كان حتماً أضمرا) أي: أضمر الحرف الناصب، وهو (أن) إذا وقع بعد (كان) المنفية، وقد أطلق النافي في قوله: (نفي كان) مع أنه خاص بـ(ما) و(لم)[(٢)].

---

(١) غمزت: جسست، قناة: رمح، كعوبها: الكعب ما بين كل عقدتين من عقد الرمح. والمعنى: أن هذا الرجل إذا أراد إصلاح قوم مفسدين فلا يرجع عنهم إلا إذا استقاموا وإلا كسرهم وأتلفهم. كالرمح المعوج إذا أراد إصلاحه فلا يرجع عنه إلا إذا استقام واعتدل وإلا كسره. ففي البيت استعارة تمثيلية.

إعرابه: (وكنت): كان فعل ماض ناقص. والتاء اسمها (إذا) ظرف مضمن معنى الشرط (غمزت) فعل وفاعل، في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وهو فعل الشرط. (قناة قوم) مفعول به، ومضاف إليه، (كسرت) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها، جواب (إذا)، وجملة (إذا) وشرطها وجوابها في محل نصب خبر (كان)، (كعوبها) مفعول به، ومضاف إليه، (أو تستقيما) إعرابه في الأصل. والألف للإطلاق و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بـ(أو) على مصدر متصيّد من الفعل السابق؛ أي: حصل مني كسر لكعوبها أو استقامة منها.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» (٣/ ٢٩٤).

ثم ذكر الموضع الثاني في **قوله**: (كذاك بعد أو... إلخ) فـ(أن) مبتدأ قصد لفظه، و(خَفِي) خبر. وقوله: (كذاك) متعلق بـ(خفي) أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لـ(خفي)، والمعنى: أَنَّ الحرف المصدري (أنْ) خَفِيَ خفاءً، بمعنى أُضمر، ولم يظهر بعد (أو)، مثل ذاك الخفاء الذي وقع بعد (لام الجحود) يريد أنه خفاء واجب. بشرط أن تكون (أو) بمعنى (حتى) أو (إلا) بحيث يصح إحلال أحد هذين الحرفين في موضعها.

* * *

الموضع الثالث لوجوب إضمار (أن)

٦٨٥ ـ وَبَعْدَ (حَتَّى) هٰكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) حَتْمٌ كَ(جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)

٦٨٦ ـ وَتِلْوَ (حَتَّى) حَالًا أَوْ مُؤَوَّلَا بِهِ ٱرْفَعَنَّ، وَٱنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

الموضع الثالث: لإضمار (أن) المصدرية وجوباً بعد (حتى). وهي (حتى) الجارة للمصدر المؤول من (أن) المضمرة والمضارع بعدها[1].

ومعناها: إما الدلالة على الغاية، فتكون بمعنى (إلى أن)؛ كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]. أو الدلالة على التعليل، فتكون بمعنى: (كي)؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ

---

(١) اعلم أن (حتى) في اللغة العربية أربعة أنواع:
أ ـ حرف عطف. تفيد تشريك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم إذا وليها اسم مفرد تابع لما قبله في إعرابه، نحو: وصل الحجاج مزدلفة حتى المشاة. ومضى ذكرها في حروف العطف.
ب ـ حرف ابتداء، وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية، وتكون مستأنفة لا محل لها؛ كقوله ﷺ: «**ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا همٍّ ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياه**». متفق عليه. فـ(حتى) ابتدائية و(الشوكة) مبتدأ، وجملة (يشاكها) خبر [على أحد الأوجه]. وقد جاءت (إذا) الشرطية بعد (حتى) في اثنتين وأربعين آية من القرآن، وأعربها الجمهور ابتدائية، وتفيد الغاية؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَـٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَـٰحَسْرَتَنَا﴾ [الأنعام: ٣١].
ج ـ حتى الجارة للاسم الظاهر الصريح، نحو: انتظرتك حتى غروب الشمس.
د ـ حتى الجارة للمصدر المؤول وهي المذكورة هنا، وتقدم ذكرهما في باب (حروف الجر).

حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٧]. أو الدلالة على الاستثناء، فتكون بمعنى (إلا أن)، نحو: لا يستقيمُ إيمان عبد حتى يستقيمَ قلبه، ولا يستقيمُ قلبه حتى يستقيمَ لسانه. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

وشرط نصب المضارع بـ(أن) بعد (حتى) أن يكون الفعل مستقبلاً، نحو: لا يُمدح الولد حتى ينالَ رضا والديه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦]. فـ(حتى) حرف غاية وجر، و(يبلغ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (حتى). و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى)؛ أي: حتى بلوغِ الهدي مَحِلَّه، و(الهدي) فاعل، و(محله) مفعول به، والهاء مضاف إليه.

فإن كان الفعل بعدها غير مستقبل ـ بأن كان زمن الفعل هو زمن النطق ـ لم ينصب المضارع بعدها، بل يرفع، وتكون (حتى) ابتدائية، وما بعدها مستأنف، نحو: يجري الماء بين النخل حتى تشربُ. فالفعل (تشرب) مرفوع وجوباً؛ لأن معناه (وهو الشرب) حاصل الآن في وقت التكلم، فزمن الشرب والنطق واحد.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فقد قرأ نافع المدني ـ من السبعة ـ برفع (يقول) لبيان الحال التي كان عليها الرسول ومن معه، و(حتى) لا تعمل في حال. والتقدير: وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقول: متى نصر الله؟ فيكون قولهم مقدراً وقوعه في الحال، وهو زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة.

وقرأ الباقون من السبعة بنصب (يقول) وعليه الاختيار؛ لأن عليه جماعة القراء، وتكون (حتى) غاية للزلزلة؛ لأنهم زلزلوا ثم جاء القول، فيكون مستقبلاً بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن نزول الآية فهو

ماضٍ[(١)]. ومعنى (زلزلوا): خُوِّفوا وأزعجوا إزعاجاً شديداً.

وفيما يتعلق بـ(حتى) **يقول ابن مالك**: (وبعد حتى هكذا إضمار «أن») أي: إنَّ إضمار (أنْ) بعد (حتى) واجب؛ كالإضمار السابق، ثم ذكر المثال: (جُدْ حتى تَسرَّ ذا حزن) وجُدْ: بضم الجيم أمر من: جاد يجود، والجود ضد البخل. و(تَسُرَّ) بضم السين المهملة من السرور ضد الحَزَن ـ بفتح الحاء المهملة والزاي ـ ثم **قال**: ارفع المضارع التالي (حتى) حال كونه (حالاً أو مؤولًا) بالحال؛ لأن نصبه بتقدير (أنْ) وهي للاستقبال، والحال ينافيه. وانصب المضارع المستقبل الذي لم يؤول بالحال.

* * *

٦٨٧ ـ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ ... مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

الموضع الرابع لوجوب إضمار (أن)

الموضع الرابع: لإضمار (أن) وجوباً: أن تقع بعد (فاء) السببية إذا كانت مسبوقة بنفي محض أو طلب محض. فهما شرطان:

الأول: أن تكون الفاء للسببية. وهي التي يكون ما قبلها سبباً في حصول ما بعدها.

الثاني: أن تكون مسبوقة بنفي محض. وهو الخالص من معنى الإثبات، لم ينتقض نفيه بـ(إلا)، ولا بنفي آخر يزيل أثره ويجعل الكلام مثبتاً، أو مسبوقة بطلب محض: وهو أن يكون الطلب بفعل صريح. وهو الأمر والدعاء والنهي[(٢)]؛ لأن صيغها اللفظية تدل نصّاً وأصالة على الطلب بدون واسطة، ويلحق بذلك: الاستفهام، والعَرْض، والتحضيض، والتمني، وكذا الترجي ـ على الصحيح ـ فإنها تفيد الطلب، ولكنها تدل عليه دلالة غير محضة. لكون الطلب فيها يأتي تابعاً لمعنى آخر يتضمنه ـ فالتمني ـ مثلاً لا يدل على الطلب مباشرة، بل لأن

(١) انظر: «الكشف» لمكي (١/ ٢٨٩).
(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٣٠١).

تمني الشيء المحبوب يلزم منه طلب مجيئه.. وهكذا الباقي..

فمثال النفي: لم يُسألْ فيجيبَ، فالفعل (يجيبَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعد (فاء) السببية؛ لأن السؤال سبب الإجابة، وقد تقدم عليها نفي لم ينتقض. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: ٣٦]، فـ(يموتوا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل.

وأما الطلب فيشمل الأمر، نحو: احترم الصديق فتدومَ لك صداقته، ومنه قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾ [البقرة: ١١٧] فقد قرأ ابن عامر ـ من السبعة ـ بنصب (يكون) جواباً لقوله: (كن) وهو أمر، أو شبيه بالأمر. وقرأ الباقون برفع (يكون) على الاستئناف، أو بالعطف على (يقول)[1].

ويشمل النهي، نحو: لا تغشَّ في البيع فتُنزعَ بركته. قال تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾﴾ [الإسراء: ٢٢] فـ(تقعد) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب النهي، وعلامة نصبه الفتحة.

والتحضيض، نحو: هلَّا تزورنا فتحدثَنا. ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، فـ(أصدق) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً، في جواب التحضيض[2].

---

(١) طعن بعض العلماء في قراءة ابن عامر هذه، وزعم أنها لحن، وهذا كلام مردود ذكرنا ما يبطله في آخر باب «الإضافة»، على أن الكسائي وهو إمام أهل الكوفة وأحد القراء السبعة وافق ابن عامر على قراءة النصب في آية النحل ويس، كما ذكر ذلك مكي وغيره. فانظر: «الكشف» (١/ ٢٦٠)؛ و«النحو القرآني» ص(٣٢)؛ و«دراسات لأساليب القرآن» (١/ ٢/ ٢٧٧).

(٢) أما قوله تعالى: ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ فالمضارع مجزوم على قراءة السبعة إلا أبا عمرو فقد قرأ بالنصب (وأكونَ) عطفاً على (فأصدقَ). أما الجزم فهو عطف على =

والتمني، نحو: ليت لي مالاً فأتصدقَ منه. ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٣] فـ(أفوزَ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب التمني. وقوله تعالى: ﴿لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦٧]، فـ(نتبرأ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد الفاء في جواب التمني وهو (لو).

والعرض، نحو: ألا تزورُنا فتحدثَنا.

والاستفهام، نحو: هل تزورُنا فتحدثَنا. ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ﴾ [الأعراف: ٥٣]، فـ(يشفعوا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب الاستفهام، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل.

والدعاء، نحو: رب وفقني فلا أنحرفَ، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ﴾ [يونس: ٨٨].

والترجي ـ وسيذكره ابن مالك ـ نحو: لعلك تتقي الله فتفوزَ برضاه. ومنه قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] بنصب (أطلع) على قراءة حفص عن عاصم، وهو منصوب؛ لأنه وقع بعد (فاء) السببية في جواب الترجي، وقرأ الباقون بالرفع عطفاً على (أبلغُ).

وقولنا: (بعد فاء السببية) احتراز من العاطفة على صريح الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ ٣٦﴾ [المرسلات: ٣٦]، فالفعل (يعتذرون) معطوف على (لا يؤذن) فهو مرفوع مثله، ليدل على نفي الإذن والاعتذار عقبه مطلقاً؛ أي: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون، واحتراز من الاستئنافية، نحو: ألم تسأل عليّاً فيخبرُك، برفع (يخبرك) على الاستئناف.

= محل (فأصدق)؛ لأن محله الجزم قبل دخول الفاء، لكونه جواب التمني، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في جزم المضارع إذا كان جواباً للطلب وسقطت الفاء. «الكشف» (٢/ ٣٢٢).

وقولنا: (بنفي محض) احتراز من النفي غير المحض، وهو ما انتقض بـ(إلا)، نحو: ما تأتينا إلا فتحدثُنا، أو كان النفي بعد تقرير، نحو: ألم تأتني فأحسنُ إليك[1]، أو كان النفي بعده نفي، نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا؛ لأن نفي النفي إثبات. فيجب رفع المضارع بعد الفاء في هذه المُثُل.

وقولنا: (بطلب محض) احتراز من الطلب غير المحض، وهو ما كان باسم فعل أو بلفظ الخبر. فالأول، نحو: صه فأحدثُك. برفع المضارع بعد (الفاء). والثاني، نحو: حسبُك الحديث فينامُ الناس. برفع المضارع بعد (الفاء). وسيذكر ابن مالك هذا فيما بعد..

وهذا معنى **قوله**: **(وبعد فا جواب نفي... إلخ)** فـ(أنْ) قُصد لفظه: مبتدأ **(وسترها حَتْمٌ)** الجملة حال، وقوله: **(نَصَبْ)** خبر المبتدأ (أن)، والتقدير: أنْ نَصَبَ المضارع في حال كون سترها ـ أي: إضمارها ـ حتماً؛ أي: واجباً، بعد (فاء) السببية التي في صدر كلام يقع جواباً لنفي محض أو طلب محض. ولم يتعرض للتفصيل. وقد استعمل ابن مالك لفظ (أن) بمعنى الحرف، فأعاد الضمير عليه مذكراً في قوله: (نَصَبْ) واستعملها بمعنى الكلمة، فأعاد الضمير عليها مؤنثاً في قوله: (وسترها)، وهذا جائز، وفي بعض النسخ (وستره) وهو أنسب.

(١) الصحيح أن المضارع بعد النفي الواقع بعد الاستفهام التقريري يجوز فيه الرفع والنصب. فالنصب على اعتبار النفي محضاً، والرفع على اعتباره غير محض بل هو منقوض بسبب همزة التقرير؛ لأنه يتضمن ثبوت الفعل. وقد جاء كلا الوجهين في القرآن، قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ . . .﴾ [الحج: ٤٦] بنصب المضارع (تكون) مراعاة لصورة النفي. فالمضارع جواب النفي. أو لأنه جواب الاستفهام. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] برفع (تصبح) لما تقدم. ويرى ابن هشام أنه إذا كان ما بعد الفاء مسبباً عما قبلها نصب المضارع كالآية الأولى. وإلا رفع كالثانية؛ لأن رؤية إنزال الماء ليست سبب اخضرار الأرض، بل سببه نفس إنزال الماء، بخلافه في آية ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [الروم: ٩]؛ لأن السير في الأرض سبب كمال العقل. انظر: «المغني» ص(٦٩٥)؛ و«حاشية الصبان» (٣/ ٣٠١).

الموضع الخامس لوجوب إضمار (أن)

٦٨٨ ـ وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَـ(لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ)

الموضع الخامس: من مواضع إضمار (أن) وجوباً: أن تقع بعد (واو) المعية إذا كانت مسبوقة بنفي محض أو طلب محض. فهما شرطان:

الأول: أن تكون الواو للمعية. وهي التي تفيد مصاحبة ما قبلها لما بعدها، بمعنى أنهما يحصلان معاً في زمن واحد يجمعهما.

الثاني: أن تكون مسبوقة بنفي محض أو طلب محض.

فمثال النفي: لا آمرك بالمعروف وأعرضَ عنه. فالفعل (أعرض) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (واو) المعية؛ لأن المنفي هو مصاحبة الإعراض عن المعروف مع الأمر به. وقد تقدم على (الواو) نفي محض لم ينتقض، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، فـ(يعلم) ـ الثاني ـ فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (واو) المعية، وقد سُبقت بالنفي: (ولما يعلم)، والفعل بعد النفي مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين.

وأما الطلب فمنه الأمر، نحو: زرني وأكرمَك. ومنه قول الشاعر:

فَقُلْتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[1]

فنصب الشاعر المضارع (أدعوَ) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الأمر.

---

(١) ادعي: أمر للمخاطبة من الدعاء وهو النداء، والمراد: رفع الصوت. (أندى) أفعل تفضيل من الندى، وهو بُعْدُ ذهاب الصوت.

إعرابه: (فقلت) فعل وفاعل، (ادعي) فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، (وأدعو) إعرابه في الأصل، (إن أندى) اسم (إن) منصوب بفتحة مقدرة للتعذر، (لصوت) متعلق بـ(أندى)، (أن ينادي) فعل مضارع منصوب بـ(أن)، (داعيان) فاعل مرفوع بالألف، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر (إن)، والتقدير: إن أندى لصوت نداءُ داعيين.

والنهي، نحو: لا تأمر بالصدق وتكذبَ، ومنه قول الشاعر:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ ... عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ[(١)]

فنصب المضارع (تأتيَ) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب النهي.

والاستفهام، نحو: هل حفظت الأحاديث وتفهمها؟ ومنه قول الشاعر:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ ويَكُونَ بَيْنِي ... وبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ؟[(٢)]

فنصب المضارع (يكونَ) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام.

والتمني، نحو: ليت لي مالاً وأتصدقَ منه. ومنه قوله تعالى عن الكفار: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، فقد قرأ حفص وحمزة (ولا نكذبَ) بالنصب جواباً للتمني بعد واو

---

(١) معناه: لا تطلب من غيرك الكف عن خلق قبيح، وتفعل مثله؛ فإن هذا عار عظيم عليك.

إعرابه: (لا تنه) لا: ناهية (تنه) فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. (عن خلق) متعلق بالفعل قبله (وتأتي) إعرابه في الأصل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد مما قبله، والتقدير: لا يكن منك نهيٌ وإتيان، (مثله) مفعول به. والهاء مضاف إليه، (عار) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: ذلك عار، (عليك) متعلق بـ(عار) أو بمحذوف صفة له، (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه معنى الشرط، وهو منصوب بجوابه. (فعلت) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وجواب (إذا) محذوف دل عليه السياق، (عظيم) صفة ثانية لـ(عار).

(٢) إعرابه: (ألم) الهمزة للاستفهام، و(لم) حرف نفي وجزم وقلب، (أك) مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون المقدر على النون المحذوفة للتخفيف. واسمه ضمير مستتر، (جاركم) خبر (أكن)، والكاف مضاف إليه، والميم للجمع. (ويكون) إعرابه في الأصل. (بيني) مفعول فيه ظرف مكان، والياء مضاف إليه، وهو خبر يكون مقدم، (وبينكم) معطوف على (بيني)، (المودة) اسم يكون، (والإخاء) معطوف عليه.

المعية، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص (ونكونَ) بالنصب ـ أيضاً ـ عطفاً عليه، ورفعهما الباقون عطفاً على (نُرَدُّ)[(١)].

وأما العرض والتحضيض والترجي من أنواع الطلب المتقدمة، فمن النحويين من يقيسها على ما ذكر وينصب المضارع بعدها، ومنهم من يرى أن وقوعها قبل الواو لا يوجب نصب المضارع، ولا تكون الواو للمعية، بحجة عدم ورود السماع[(٢)].

وقولنا: بعد (واو المعية) احتراز من العاطفة والاستئنافية، فإنه لا ينصب المضارع بعدهما بعد النفي أو الطلب؛ لأن العاطفة تقتضي التشريك بين الفعل والفعل، والاستئنافية تقتضي أن يكون ما بعدها خبراً لمبتدأ محذوف. ولهذا جاز في الفعل بعد الواو في نحو: لا تأكل وتتكلم. ثلاثة أوجه:

١ ـ الجزم على التشريك بين الفعلين، ويكون النهي مسلطاً على الأمرين معاً، وهما: الأكل والكلام، والمراد النهي عن كل منهما على حدته.

٢ ـ الرفع على إضمار مبتدأ، وتكون الواو استئنافية، ويكون النهي عن الأول فقط؛ أي: لا تأكل، ولك الكلام، أو تكون للحال، فيكون النهي منصباً على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها. أي: لا تأكل في الحالة التي تتكلم فيها، أما في غير هذه الحالة فالأمر مسكوت عنه.

٣ ـ النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما. فتكون الواو للمعية؛ أي: لا يكن منك أن تأكل وأن تتكلم، بمعنى: لا تجمع في وقت واحد بين هذين الأمرين، ولم يتضح لي كبير فرق بين هذا وبين الرفع على أن الواو للحال.

(١) انظر: «الكشف» (١/ ٤٢٧).

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٣٠٧)؛ و«النحو الوافي» (٤/ ٣٧٩).

وقد أشار **ابن مالك** للموضع الخامس **بقوله**: (والواو كالفا... إلخ) أي: إن الواو كفاء السببية في وقوعها بعد النفي والطلب المحضين ونَصْبِ المضارع بعدها بأن المضمرة وجوباً، بشرط أن تفيد (مفهوم مع) أي: تكون دالة على المعية. ثم ساق المثال: (لا تكن جلداً وتظهرَ الجزع) أي: لا تكن جلداً في وقت إظهار الجزع، والجَلْدُ من الرجال: الصليب القوي على الشيء، والجزَع: ضد الصبر، هذا وقد قال بعضهم: إن في المثال عيباً معنوياً، إذ كيف يكون جلداً مع إظهاره الجزع[١] ولذا قيل: إن صوابه: لا تكن جلداً وتضمر الجزع[٢].

* * *

جزم المضارع في جواب الطلب

٦٨٩ ـ وَبَعْدَ غَيرِ النَّفْيِ جَزْمًا ٱعْتَمِدْ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

٦٩٠ ـ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

تقدم أن المضارع إذا وقع بعد (الفاء) التي تقدمها نفي أو طلب فإنه ينصب بـ(أن) مضمرة وجوباً. وذكر هنا أن (الفاء) إذا حذفت بعد غير النفي[٣] ـ وهو الطلب ـ وقُصِدَ الجزاء، جزم المضارع الذي بعدها، فشرط الجزم ثلاثة أمور:

١ ـ أن يتقدم لفظ دال على الطلب، كالأمر والنهي.

٢ ـ أن يُقصد الجزاء. بمعنى: أن هذا المضارع متسبب وناتج عن ذلك الطلب.

٣ ـ إن كان الطلب بغير النهي ـ كالأمر ـ فشرطه: صحة المعنى بوضع (إنْ) الشرطية، وفعل مفهوم من السياق موضع الطلب، وإن كان

(١) انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٣٨٢).

(٢) انظر: «حاشية الملوي على شرح المكودي» ص(١٧٥).

(٣) ويستثنى مع النفي التمني إذا كان بـ(لو)، فإنه لم يستثنه أحد من النحويين، وذلك لأنه لم يسمع الجزم في الفعل الواقع جواباً لـ(لو) التي أُشربت معنى التمني إذا حذفت الفاء. انظر: «تفسير البحر المحيط» (١/ ٦٤٨).

الطلب بالنهي فشرطه: أن يستقيم المعنى بحذف (لا) الناهية، ووضع (إنْ) الشرطية وبعدها (لا) النافية محل (لا) الناهية.

مثال ذلك: عامل الناس بالحسنى يألفوك. فالفعل (يألفوك) مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، وقد تقدم عليه طلب وهو الأمر (عاملْ)، ويصح إحلال (إنْ) والفعل محل الطلب، فيقال: إن تعامل الناس بالحسنى يألفوك. والجازم له هو وقوعه في جواب الطلب[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، فـ(أتل) فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة وهو الواو؛ لوقوعه في جواب الطلب (تعالوا) وقد قصد الجزاء، إذ المعنى: تعالوا، فإن تأتوا أتلُ عليكم. فالتلاوة مسببة وناتجة عن مجيئهم.

ومثال النهي: لا تعجل في أمورك تسلمْ. فالفعل (تسلم) مجزوم؛ لوقوعه في جواب الطلب، وهو النهي، ويصح أن تضع (إن) قبل (لا) فتقول: إن لا تعجل في أمورك تسلم.

فإن لم يتقدم طلب بل تقدم نفي أو خبر مثبت لم يصح جزم المضارع، بل يجب رفعه، نحو: ما تأتينا تحدثُنا، ونحو: أنت تأتينا تحدثُنا. برفع (تحدثنا) في المثالين.

وكذا إن لم يقصد الجزاء، نحو: ائتني برجل يحبُّ الله ورسوله. فلا يجوز جزم المضارع (يحب) لعدم قصد الجزاء؛ لأن المحبة ليست ناتجة عن الإتيان به. وإنما المراد أن هذه صفته.

وكذا إن لم يستقم المعنى بوضع (إنْ) وفعل مفهوم من السياق موضع الطلب، نحو: أين منزلك أقفُ في الشارع؟ برفع (أقفُ) ولا

---

(١) هذا أيسر الآراء في العامل الذي جزم المضارع الذي تجرد من الفاء، وللنحاة كلام طويل في ذلك. انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣/٣٠٩).

يجوز جزمه؛ إذ لا يصح أن يقال: إن تعرّفني منزلك أقف في الشارع، لعدم استقامة المعنى.

وكذا يجب الرفع إذا لم يستقم المعنى عند إحلال (إنْ) الشرطية و(لا) النافية معاً محل (لا) الناهية، نحو: لا تدنُ من الأسد يأكلُك، برفع (يأكلُك)، ولا يجوز جزمه إذ لا يصح: إن لا تدنُ من الأسد يأكلك.

وهذا معنى **قوله**: **(وبعد غير النفي جزماً اعتمد... إلخ)** أي: اعتمد جزم المضارع بعد غير النفي ـ والمراد الطلب ـ **(إن تسقط الفاء)** أي: لم توجد، مع قصد الجزاء، ثم ذكر أن شرط الجزم بعد النهي صحة وضع (إنْ) الشرطية قبل **(لا)** الناهية، بشرط ألا يقع اختلاف في المعنى قبل مجيء (إن) سابقةً (لا) وبعد مجيئها.

* * *

حكم جواب الأمر إذا كان الأمر بغير صيغته

٦٩١ ـ وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (ٱفْعَلْ) فَلَا ... تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ ٱقْبَلَا

تقدم أن الأمر إذا كان مدلولاً عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر لم يجز نصب المضارع بعد الفاء عند الأكثرين، وقد صرح بذلك هنا، نحو: صه فأحدثُك. وحسبك الحديث فينامُ الحاضرون. برفع الفعلين (أحدثك، وينام)[١].

فإن سقطت الفاء جُزم المضارع، لوقوعه في جواب الطلب فتقول: صه أحدثْك، وحسبك الحديث ينم الحاضرون. ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١٢]، بجزم المضارعين (يغفر ويدخل) في جواب

---

(١) يرى الكسائي اعتبار (الفاء) هنا للسببية ونصب المضارع بعدها، ووافقه ابن جني وابن عصفور إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل، نحو: (نزالِ فنحدثَك) قال ابن هشام في «شرح الشذور» ص(٣٠٥): «وما أحرى هذا القول بأن يكون صواباً».

الجملة الخبرية (تؤمنون وتجاهدون)؛ لأنها وما عطف عليها بمعنى الأمر، والتقدير ـ والله أعلم ـ آمنوا وجاهدوا يغفر لكم.. وليس الجزم راجعاً لوقوعهما جواباً للاستفهام (هل أدلكم..)؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد.

وهذا معنى **قوله**: (والأمر إن كان بغير افعل... إلخ) أي: إن الأمر ـ وهو من أنواع الطلب ـ إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه ـ وهي صيغة «افعل» بل كان بلفظ الخبر ـ مثلاً ـ فإنه لا يجوز نصب المضارع بعد الفاء. وأما جزم هذا المضارع بعد سقوط الفاء فهو جائز.

وقوله: (اقبلا) أصلها: اقبلنْ. فهو فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف.

* * *

نصب المضارع في جواب الترجي

٦٩٢ ـ وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

أي: إن الفعل المضارع يُنصب بـ(أن) بعد الفاء الواقعة جواباً للترجي، كما ينصب بعد الفاء الواقعة جواباً للتمني. وقد تقدم ذكر ذلك.

وإنما فَصَل هذا الموضع عن المواضع السابقة ـ من أنواع الطلب ـ لما فيه من الخلاف؛ فإن البصريين خالفوا في ذلك، وقالوا: إن الرجاء ليس له جواب منصوب. وتأولوا ذلك[1]. والصواب قول الكوفيين بجوازه؛ لأنه مؤيد بالسماع، كما تقدم.

ومن ذلك ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ۝٤﴾ [عبس: ٣، ٤] فقد قرأ عاصم بنصب (تنفع) في جواب الترجي، وقرأ الباقون بالرفع، عطفاً على ما قبله، والتقدير: فلعلَّه تنفعه الذكرى[2].

* * *

(١) انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٣١٢).

(٢) انظر: «الكشف» (٢/ ٣٦٢).

من مواضع إضمار (أن) جوازاً

٦٩٣ ـ وَإِنْ عَلَى ٱسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ... تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

ذكر الموضع الثاني من مواضع إضمار (أن) جوازاً. وهو أن تقع (أن) بعد عاطف مسبوق باسم خالص من معنى الفعل. والمراد به: الاسم الجامد المحض الذي ليس في تأويل الفعل. والعاطف واحد من أربعة وهي:

١ ـ الواو، نحو: عملٌ وأحصِّلَ رزقي خير من راحة وأمدَّ يدي للسؤال، ومنه قول المرأة:

ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ(١)

فـ(تقرَّ) مضارع منصوب و(أن) مضمرة جوازاً بعد واو عاطفة على اسم خالص من معنى الفعل، وهو (لُبْسُ).

٢ ـ الفاء، نحو: تعبُك فتنالَ المجد خير من راحتك وإهمالك.

ومنه قول الشاعر:

لولا تَوقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرضِيَهُ ... ما كنتُ أُوثِرُ إِتْرَاباً على تَرَبِ(٢)

---

(١) الشفوف: جمع شِفّ (بفتح الشين وكسرها) وهو الثوب الذي يشف عما تحته لكونه رقيقاً. والمعنى: أن هذه المرأة ـ وهي ميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية ـ تتمنى حالتها الأولى، وهي أن لبس عباءة من صوف غليظ أحب إليها من الثياب الرقيقة الناعمة. وقد كان معاوية قد نقلها من البادية إلى الحاضرة.

إعرابه: (ولبس) مبتدأ (وتقر) الواو عاطفة و(تقرَّ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً (عيني) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء مضاف إليه (أحبُّ) خبر المبتدأ (من لبس) متعلق بـ(أحب) و(الشفوف) مضاف إليه.

(٢) معتر: هو الفقير المتعرض للسؤال، أوثر: أفضل، إتراباً: مصدر أترب الرجل: إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب، ترب: بفتح التاء والراء، هو الفقر.

إعرابه: لولا: حرف امتناع لوجود (توقع) مبتدأ (معتر) مضاف إليه. والخبر محذوف وجوباً، (فأرضيه) إعرابه في الأصل، (ما كنت) ما: نافية، وكان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (أوثر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر وجوباً، (إتراباً) مفعول به، (على ترب) جار ومجرور متعلق بـ(أوثر) وجملة (أوثر) خبر كان، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب (لولا).

فـ(أرضيه) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد (الفاء)؛ لأنه معطوف على اسم خالص ليس في تأويل الفعل، وهو قوله: (توقّع).

٣ ـ ثم، نحو: إن جمعي المال ثم أمسكَه دليل الحرمان، ومنه قول الشاعر:

إنِّي وقَتْلِي سُلَيْكاً ثم أَعْقِلَهُ ... كالثَّورِ يُضْرَبُ لما عَافتِ البقرُ(١)

فـ(أعقله) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد (ثم)؛ لأنه معطوف على اسم صريح، وهو قوله: (قتلي).

٤ ـ أو، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] بنصب (يرسل) بإضمار (أنْ)، و(أنْ) والفعل معطوفان على (وحياً)؛ لأن معناه: إلا أن يوحي؛ أي: وحياً أو إرسالاً. قرأ بذلك السبعة عدا نافعاً المدني، فقد قرأ برفع (يرسل)، إما على الاستئناف والقطع عما قبله، أو أنه على إضمار مبتدأ؛ أي: أو هو يرسل، أو أنه معطوف على (وحياً) على أنه حال؛ لأنه في تقدير الحال، فكأنه قال: إلا موحياً أو مرسلاً(٢).

وقولنا: (مسبوق باسم خالص) احتراز من الاسم غير الخالص، وهو ما فيه معنى الفعل، كاسم الفاعل، نحو: المتكلم فيستفيدُ الطالب هو المحاضر، فـ(المتكلم) اسم فاعل فيه معنى الفعل، وهو واقع موقعه؛

---

(١) ثم أعقله: أدفع ديته، عافت: كرهت. ومعناه: إني أضرّ نفسي وأنفع غيري؛ لأني قتلت سليكاً ثم دفعت ديته، كذَكَر البقر يضرب لِيَرِدَ الماء؛ ليشرب الإناث بالتبعية له، فوجه الشبه أن كلاً حصل له ضرر لأجل نفع غيره.

إعرابه: (إني) إن واسمها. (وقتلي) معطوف على اسم (إن) والياء مضاف إليه. (سليكاً) مفعول به للمصدر قبله (ثم أعقله) إعرابه في الأصل، و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على (قتلي) أي: إني وقتلي وعقلي، (كالثور) خبر إن (يضرب) فعل مضارع مبني للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر، والجملة حال من الثور. (لما) ظرف بمعنى (حين) في محل نصب (عافت البقر) فعل وفاعل، والتاء للتأنيث، والجملة في محل جر بإضافة (لما) إليها.

(٢) انظر: «الكشف» (٢/ ٢٥٣).

لأنه صلة لـ(أل)، والأصل في الصلة أن تكون جملة، فهو بمنزلة (يتكلم) والتقدير: الذي يتكلم. فلما جاءت (أل) عدل إلى اسم الفاعل؛ لأن الفعل لا يصلح صلة لها. فيجب رفع الفعل (يستفيد)؛ لأنه معطوف على اسم غير خالص من معنى الفعل.

وهذا معنى **قوله**: (وإن على اسم خالص فِعْلٌ عطف... إلخ) أي: وإن عطف الفعل المضارع على اسم خالص فإنه ينصب بـ(أنْ)، ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها، وقد أطلق ابن مالك العطف، مع أنه خاص بالأحرف الأربعة، كما تقدم[١]، وكان الأولى أن يذكر هذا البيت عند ذكر (لام) التعليل، فإن هذه المسألة مثلها في جواز الإظهار والإضمار، لتكون مواضع الإضمار الجائزة متوالية.

* * *

النصب بـ(أنْ) محذوفة في غير المواضع السابقة

٦٩٤ ـ وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى   مَا مَرَّ، فَٱقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

لما ذكر المواضع التي ينصب فيها المضارع بـ(أن) المضمرة وجوباً أو جوازاً، ذكر أنه سمع عن العرب نصبه بـ(أنْ) محذوفة في غير هذه المواضع، كقولهم: خذ اللصَّ قبل يأخذَك؛ أي: قبل أن يأخذك. وقول الشاعر:

ألا أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوغَى   وأن أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أنت مُخْلِدِي؟[٢]

---

(١) انظر: «شرح الأشموني» (٣/ ٣١٤).

(٢) (الزاجري): أي: الذي يزجرني ويمنعني (الوغى): القتال (مخلدي) أي: تضمن لي البقاء.

إعرابه: (ألا) أداة تنبيه تفيد التوكيد (أيهذا) أي: منادى بحرف نداء محذوف. وها: للتنبيه، وذا: اسم إشارة نعت لـ(أي) مبني على السكون في محل رفع (الزاجري) بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة. والزاجر: مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. (أحضر) فعل مضارع منصوب بـ(أن) محذوفة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. و(أن) المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف؛ أي: يزجرني عن حضور الوغى، (الوغى) مفعول به لـ(أحضر) منصوب بفتحة مقدرة للتعذر، و(أن) =

فنصب المضارع (أحضرَ) بـ(أن) محذوفة في غير موضع من المواضع السابقة، وإنما سهل ذلك وجود (أن) ناصبة في آخر البيت، وذلك في قوله: (وأن أشهد اللذات).

وما ورد من ذلك محكوم عليه بالشذوذ، فلا يقاس عليه، حرصاً على سلامة اللغة، وبعداً عن اللبس والاضطراب في فهمها.

وقوله: **(فاقبل منه ما عدل روى)** أي: إن ما رواه العدل منصوباً من ذلك يقبل كما رواه.

= مصدرية (أشهد) فعل مضارع منصوب. وفاعله ضمير مستتر و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق. والتقدير: عن حضور الوغى وشهود اللذات، (اللذات) مفعول به، بـ(أشهد) منصوب بالكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. (هل) حرف استفهام، (أنت) مبتدأ، (مخلدي) خبر المبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

عَوامِلُ الْجزْمِ

٣ـ جزم المضارع وأدواته

٦٩٥ ـ بِـ(لَا) وَلَامٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا   فِي الْفِعْلِ هٰكَذَا بِـ(لَمْ) وَ(لَمَّا)

٦٩٦ ـ وَٱجْزِمْ بِـ(إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا   أَيٍّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْمَا

٦٩٧ ـ وَحَيْثُمَا، أَنَّى)، وَحَرْفٌ: (إِذْ مَا)   كَـ(إِنْ)، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

تقدم أن إعراب المضارع رفع ونصب وجزم، وقد مضى الكلام على الرفع والنصب، وهذا الكلام في الجزم. وأفرده لطوله. وكان الأولى أن يعبر بـ(فصل)؛ لأنه من جملة الباب السابق.

والجازم نوعان:

١ ـ جازم لفعل واحد. ٢ ـ جازم لفعلين.

١ ـ ما يجزم مضارعاً واحداً

فالجازم لفعل واحد خمسة:

١ ـ الطلب. وهذا تقدم.

٢ ـ لا الطلبية. فإن كان من أعلى إلى أدنى فهو نهي؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وإن كان من أدنى إلى أعلى فهو دعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وإن كان من المساوي لمساويه فهو التماس؛ كقولك لزميلك: لا تتأخر في الحضور.

٣ ـ لام الطلب[١]. فإن كان من أعلى إلى أدنى فهو أمر؛ كقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، وإن كان من أدنى إلى

(١) حركتها الكسر. وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها؛ كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ [البقرة: ١٨٦] وقد تسكن بعد (ثم)؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ [الحج: ١٥].

أعلى فهو دعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وإن كان من المساوي لمساويه فهو التماس؛ كقولك لزميلك: لِتأخذْ هذا الكتاب.

٤ ـ لم، وهي حرف نفي مختص بجزم المضارع، يقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي[(١)]؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣]. وقد تدخل عليها همزة الاستفهام التقريري[(٢)] فلا تغير عملها، وهو كثير في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١].

٥ ـ لما الجازمة، وهي تختص بالمضارع فتجزمه، وتشترك مع (لم) بالحرفية والنفي والجزم والقلب للمضي، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما[(٣)]؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]. فـ(لم) وكذا (لما) حرف نفي وجزم وقلب، والفعل (تؤمنوا) الواقع بعد (لم) مجزوم بها وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، والفعل (يدخل) مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين.

وتنفرد (لما) بأمور:

١ ـ جواز حذف مجزومها والوقف عليها في سعة الكلام، نحو: قاربت مكة ولما؛ أي: ولما أدخلْها.

٢ ـ وجوب امتداد الزمن المنفي بها إلى زمن النطق، فيشمل

---

(١) إلا إذا دخلت على (لم) أداة شرط فإن المضارع يتجرد للزمان المستقبل، ويبطل تأثير (لم) في قلب زمانه إلى الماضي؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٩]. والجازم للمضارع (تفعلوا) إما (لم) لأنها مختصة بالمضارع، أو (إن) لسبقها ولقوتها؛ لأنها تؤثر في زمن الفعل ولفظه، وقد ذكرت ذلك في باب «الأمثلة الخمسة».

(٢) الاستفهام التقريري هو حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه.

(٣) وقد ذكر أبو حيان في تفسيره «البحر المحيط» (٨/١١٦): أن (لما) أبلغ في النفي من (لم)؛ لأنها تدل على نفي الشيء متصلاً بزمن الإخبار، بخلاف (لم) كما سيأتي.

الزمان الماضي والحالي معاً، نحو: أعجبني تفسير ابن كثير وحسن طباعته ولما أشتره؛ أي: ولما أشتره لا في الزمن الماضي ـ قبل الكلام ـ ولا في الحال ـ وقت الكلام ـ.

٣ ـ جواز توقع ثبوت مجزومها وحصوله بزوال النفي، نحو: لما تشرق الشمس؛ أي: لم تشرق قبل الكلام ولا في أثنائه. ومن المنتظر أن تشرق، ومنه قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

ومما تنفرد به (لم):

١ ـ صحة دخول بعض أدوات الشرط عليها؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، بخلاف (لما) فلا تقع بعد أدوات الشرط ولا تسبقها.

٢ ـ جواز أن يكون معنى المضارع المنفي بها قد انتهى وانقطع قبل زمن التكلم؛ كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١]؛ أي: ثم كان، وقد يكون مستمراً متصلاً بالحال غير منقطع؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤][1]. ولهذا يصح أن تقول: لم يحضر الضيف وقد حضر. ولا يصح: لما يحضر الضيف وقد حضر، ويجوز: وقد يحضر، أو: وسوف يحضر؛ لما تقدم.

٢ ـ ما يجزم فعلين

أما النوع الثاني من الجوازم وهو ما يجزم فعلين. فقد ذكر منه ابن مالك إحدى عشرة أداة. منها ما هو اسم له محل من الإعراب، ومنها ما هو حرف لا محل له من الإعراب. وسأبين ذلك لأهميته في الإعراب، فأقول ـ مستعيناً بالله ـ:

(١) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/٢/٦١٣).

١ ـ إنْ

١ ـ إن: وهي حرف شرط جازم لا محل له من الإعراب. وتفيد تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط من غير دلالة على زمان أو مكان، أو عاقل أو غير عاقل، نحو: إن تصحب الأشرار تندمْ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣].

٢ ـ مَنْ

٢ ـ مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون. وهي للعاقل. وتكون في محل رفع مبتدأ إن كان فعل الشرط لازماً، نحو: من يكثرْ كلامه يكثرْ ملامه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾ [النمل: ٨٩]، فـ(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (جاء) فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وجملة (فله خير منها) في محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط خبر المبتدأ على الأرجح[(١)].

وكذا تعرب مبتدأ إذا كان الفعل ناسخاً، نحو: من يكن عجولاً يكثر زلله، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٠]. فـ(من) مبتدأ، و(كان) فعل ماض فعل الشرط، واسمها ضمير مستتر يعود على (من)، وجملة (يريد) خبرها، وجواب الشرط (نزد له)، وجملة (كان يريد) في محل رفع خبر المبتدأ.

أو كان الفعل متعدياً واقعاً على أجنبي[(٢)] منها، نحو: من احترم الناس احترموه. ومنه قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]،

---

(١) قد يقال: إنه لا يتم المعنى بجملة الشرط فقط، فكيف تكون خبراً؟ والجواب: أن الخبر في الأصل يتمم الفائدة بنفسه مع المبتدأ وهو الغالب. وقد يتممها بمساعدة لفظ آخر يتصل به نوع اتصال. كالنعت ـ مثلاً ـ في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء: ١٦٦]، وكذا جملة الشرط فإنها لا تتمم المعنى إلا بالجملة الجوابية المترتبة عليها. وقد نصَّ على هذا الصبان في «حاشيته» (١/ ٤٥). وانظر: «النحو الوافي» (١/ ٤٤٣) (٤/ ٤٤٥).

(٢) أي: إن المفعول ليس له علاقة ولا ارتباط بها، بخلاف ما إذا وقع على معناها، كما سيأتي.

ف(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (يعمل) فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على (من)، والجملة خبر المبتدأ (من)، (سوءاً) مفعول به منصوب، (يُجْزَ) جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وهو الألف.

وتكون في محل نصب مفعولاً به إذا كان فعل الشرط متعدياً واقعاً على معناها، نحو: من تساعد أساعده. ف(من) اسم شرط مفعول مقدم للفعل (تساعد)؛ لأنه لم يأخذ مفعوله.

وتكون في محل جر إن سبقت بحرف جر أو بمضاف، نحو: عمن تتعلم أتعلم، كتابَ مَنْ تقرأ أقرأ.

٣ ـ ما

٣ ـ ما: اسم شرط جازم لغير العاقل. وإعرابها كإعراب (من) نحو: ما تنفق من خير تجد ثوابه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ[(١)] أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ف(ما) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم لـ(ننسخ)، و(ننسخ) فعل الشرط، (نأت) جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وهو (الياء).

٤ ـ مهما

٤ ـ مهما: اسم شرط جازم ـ على الأرجح ـ وهي لغير العاقل. وإعرابها مثل إعراب (ما)، نحو: مهما تنفق في الخير يخلفْه الله. ف(مهما) اسم شرط جازم في محل نصب مفعول مقدم. ومنه قوله تعالى عن قوم موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأعراف: ١٣٢][(٢)]، ف(مهما) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (وتأتنا) فعل الشرط، وهو مع فاعله خبر (مهما)، وجملة (فما نحن لك بمؤمنين) جواب الشرط في محل جزم.

---

(١) قوله: (من آية) في محل نصب على التمييز، انظر: «التبيان» للعكبري (١/ ١٠٢).
(٢) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/ ٣/ ١٩٦).

٥ ـ أيّ

٥ ـ أيّ: بالتشديد، اسم شرط جازم، وهي بحسب ما تضاف إليه[١]. فتكون للعاقل، نحو: أيُّهم يقم أقم معه. وهي مبتدأ، ولغير العاقل، نحو: أيَّ الكتب تقرأ أقرأ. وهي مفعول به مقدم. وتكون للزمان، نحو: أيَّ يوم تسافر أسافر، وللمكان، نحو: أيَّ بلد تسكن أسكن، فتكون منصوبة على الظرفية، وإن أضيفت إلى مصدر فهي مفعول مطلق، نحو: أيَّ نفع تنفع الناس يشكروك عليه.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فـ(أيا) اسم شرط جازم منصوب بـ(تدعوا) على المفعول به. و(ما) حرف زائد إعراباً مؤكد معنًى (وتدعوا) فعل الشرط مجزوم بحذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة. والواو فاعل، وجملة ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ جواب الشرط في محل جزم، والتنوين في (أيا) عوض عن المضاف إليه؛ أي: أيَّ اسم تدعوا فله الأسماء الحسنى. وزيدت (ما) على أحد القولين لتأكيد ما في (أي) من الإبهام، وقيل: إنها شرطية، وجُمع بينهما للتوكيد، والله أعلم.

٦ ـ متى

٦ ـ متى: اسم شرط جازم، وهي موضوعة للدلالة على مطلق الزمان، ثم ضمنت معنى الشرط، فهي في محل نصب على الظرفية الزمانية، نحو: متى يأت فصل الصيف ينضج العنب. ولم تأت (متى) شرطية في القرآن.

٧ ـ أيانَ

٧ ـ أيان: اسم شرط جازم، مثل: (متى)، نحو: أيان يكثر فراغ الشباب يكثر فسادهم. فـ(أيان) اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، (يكثر) فعل الشرط، (يكثر فسادهم) جواب الشرط، و(فسادهم) فاعل، ولم تقع (أيان) شرطية في كتاب الله تعالى.

---

(١) تقدم الكلام على إضافتها في باب «الإضافة». ومجيء (أي) في القرآن شرطية قليل جدّاً، والظاهر أنها في آيتين. وجاءت استفهامية في آيات كثيرة. انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/ ١/ ٦٠٥).

٨ ـ أينَ

٨ ـ أين: اسم شرط جازم. ويحسن اتصالها بـ(ما) ليتمكن الشرط، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط، فتكون في محل نصب على الظرفية المكانية، نحو: أينما تذهب أصحبْك. ومنه قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦]، فـ(أين) اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ﴿يُوَجِّههُّ﴾ و(ما) للتوكيد، و﴿يُوَجِّههُّ﴾ فعل الشرط. والهاء مفعول به ﴿لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة وهو (الياء)، وقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، فـ﴿أَيْنَ مَا﴾ كما تقدم، وهو متعلق بـ﴿يُدْرِككُّمُ﴾ و﴿تَكُونُوا۟﴾ فعل الشرط، والواو فاعل (كان) التامة؛ لأنها بمعنى: (توجدوا) وجواب الشرط ﴿يُدْرِككُّمُ﴾.

٩ ـ إذما

٩ ـ إذما: وهي حرف شرط جازم ـ على الأرجح ـ فلا محل لها من الإعراب، وهي لمجرد تعليق الجواب على الشرط، مثل: (إنْ)، واتصالها بـ(ما) الزائدة شرط في جزمها، نحو: إذما تفعلْ شراً تندمْ، فـ(إذما) حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له، (تفعل) فعل الشرط (تندم) جواب الشرط. ولم تقع (إذما) شرطية في كتاب الله تعالى.

١٠ ـ حيثما

١٠ ـ حيثما: اسم شرط جازم، واتصالها بـ(ما) الزائدة شرط في جزمها، وهي في محل نصب على الظرفية المكانية(١)، نحو: حيثما تجد صديقاً وفياً تجد كنزاً ثميناً. قال تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤، ١٥٠]، فـ(حيثما) اسم شرط جازم مبني على الضم في محل نصب بـ(كنتم) و(ما) صلة و(كنتم) كان: فعل ماض ناقص مبني

---

(١) ذكر ابن هشام في «المغني» ص(١٧٨) أنها قد تأتي للزمان مستدلاً بقول الشاعر:

حيثما تستقم يقدر لك اللـ ... ـه نجاحاً في غابر الأزمانِ

وفي «شرح الشذور» ذكر أنها للمكان ص(٣٣٦)، وهو الأظهر اعتباراً بأصلها.

على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء: اسمه، والميم: علامة الجمع، (فولوا) الجملة في محل جزم جواب الشرط. ولم تأت شرطية في القرآن إلا في هذه الآية ومثيلتها.

١١ ـ أنّى

١١ ـ أَنَّى: اسم شرط جازم، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط. فهي في محل نصب على الظرفية المكانية، مثل: (أين)، نحو: أنى ينزل ذو العلم يُكرمْ. فـ(أنى) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، (ينزل) فعل الشرط، (يكرم) جواب الشرط.

وإلى الجوازم بنوعيها أشار **ابن مالك بقوله**: **(بلا ولام طالباً ضع جزمًا... إلخ)** أي: اجزم الفعل المضارع بـ(لا) وبـ(اللام) حالة كونك (طالباً) بهما؛ أي: استخدمتهما أداتي طلب. واجزمه ـ أيضاً ـ **(بلم ولما)**. ثم سرد الأدوات التي تجزم فعلين، وبيَّن أنها قسمان فـ**(إذما وإن)** حرفان، والبقية **(أسما)** بالقصر للضرورة. والأصل: أسماءٌ.

* * *

أدوات الشرط تحتاج إلى مضارعين أو ما يحلُّ محلهما أو محلَّ أحدهما

٦٩٨ ـ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا ... يَتْلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَابًا وُسِمَا

٦٩٩ ـ وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ ... تُلْفِيهِمَا، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

كل أداة من أدوات الشرط المتقدمة تقتضي فعلين، يسمى الأول: شرطاً؛ لتعليق الحكم عليه، وكونه شرطاً لتحقق الثاني. ويسمى الثاني: جواباً؛ لأنه مرتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال، ويسمى جزاء؛ لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط.

ويكون الشرط متقدماً والجواب متأخراً. وإذا ورد ما ظاهره أنه جواب متقدم فليس جواباً، بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله.

ويجب في الشرط أن يكون فعلاً، أما الجواب فالأصل فيه أن يكون فعلاً، نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢] وقد

يكون جملة اسمية؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]. وإذا كان الشرط والجواب فعلين فلهما أربعة أقسام:

١ ـ أن يكونا مضارعين، فتجزم الأداة لفظيهما مباشرة إن كانا معربين؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، فـ(تعودوا) مضارع مجزوم بحذف النون، وهو فعل الشرط، والواو فاعل، و(نعد) مضارع مجزوم بالسكون جواب الشرط، فإن كانا مبنيين، نحو: من يهذبْنَ الأولاد ينفعن المجتمع. فالجزم في المحل.

٢ ـ أن يكونا ماضيين، فتجزم الأداة محلهما؛ لأن لفظ الماضي لا يجزم؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، فـ(عدتم) عاد: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء فاعل، والميم علامة الجمع، (عدنا) عاد: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم جواب الشرط، و(نا) فاعل.

٣ ـ أن يكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً؛ كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ۝٢٠﴾ [الشورى: ٢٠]، فجاء الشرط ماضياً في قوله: (من كان) في الموضعين. والجواب مضارعاً في قوله: (نزد له) وقوله: (نؤته منها) وتقدم إعراب الآية قريباً[١].

٤ ـ أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً، وهذا قليل، ولهذا خصه الجمهور بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء[٢] وتبعه ابن مالك إلى أن ذلك سائغ في الكلام، وهو الصحيح، لورود ما يؤيده نثراً ونظماً. أما النثر فما أخرجه البخاري في «صحيحه» أن النبي ﷺ قال: «**من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه**»[٣] وما أخرجه ـ أيضاً ـ

---

(١) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/ ٣/ ٢١٤).
(٢) ذكره الأشموني (٤/ ١٦).
(٣) انظر: «فتح الباري» (١/ ٩١)، «عمدة القاري» (١/ ٢٦٠).

من قول عائشة رضي الله عنها: «**إن أبا بكر رجل أَسِيْفٌ متى يقم مقامك رَقَّ**»[١].

ومن النظم قول الشاعر:

إن تصْرِمونا وصلناكم وإنْ تَصِلُوا   مَلأْتُمُ أنفسَ الأعداءِ إرهاباً[٢]

فقد جاء فعل الشرط مضارعاً وهو قوله: (تصرمونا) والجواب ماضياً وهو قوله: (وصلناكم). وكذا قوله: (وإن تصلوا ملأتم)[٣].

وهذا معنى **قوله**: (فعلين يقتضين... إلخ) أي: إن هذه الأدوات المذكورة فيما سبق (يقتضين) أي: يطلبن فعلين. الأول: هو الشرط. ويكون مقدماً. والثاني: يتلوه ويجيء بعده. وهو الجزاء. ويسمى جواب الشرط.

وقوله: (شرط) مبتدأ، وسوَّغ الابتداء بالنكرة وقوعها في مقام التفصيل، وجملة (قُدِّمَا) خبر، والألف فيه وفي **قوله**: (وُسِمَا) ألف الإطلاق، ومعنى (وسم) أي: عُلِّم وسُمّي. ثم ذكر أنك تجد هذين الفعلين ماضيين أو مضارعين أو متخالفين، بأن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، أو الأول ماضياً والثاني مضارعاً.

* * *

رفع جواب الشرط

٧٠٠ ـ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ   وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

تقدم أنه إذا كان جواب الشرط فعلاً مضارعاً فإنه يجزم. وذكر هنا

---

(١) «فتح الباري» (٦/ ٤١٧) و(أسيف) على وزن فعيل بمعنى فاعل، من الأسف وهو شدة الحزن. والمعنى: أنه رقيق القلب.

(٢) الصرم: القطع، والإرهاب مصدر أرهبه: إذا أخافه.

إعرابه: (إن) حرف شرط جازم (تصرمونا) فعل وفاعل ومفعول (وصلناكم) وصل: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم جواب الشرط. ونا: فاعل. والكاف: مفعول به، والميم علامة الجمع، (وإن تصلوا) فعل مضارع وهو فعل الشرط مجزوم بحذف النون، والواو فاعل (ملأتم) فعل ماض، وهو جواب الشرط، والتاء فاعل، والميم علامة الجمع (أنفس الأعداء) مفعول أوّل ومضاف إليه. (إرهاباً) مفعول ثان.

(٣) انظر لزاماً: «شواهد التوضيح والتصحيح» لابن مالك ص(١٤ ـ ١٧).

أنه يصح رفعه إن كان فعل الشرط ماضياً، نحو: ما صنعت من خير تثبْ عليه، أو تثابُ عليه. ومنه قول الشاعر:

وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي ولا حَرِمُ(١)

فجاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً، وهو قوله: (يقول) والشرط ماضياً وهو قوله: (وإن أتاه).

فإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجب الجزم فيهما، ورفع الجزاء ضعيف؛ كقول الشاعر:

يا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ ... إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ(٢)

فجاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً، وهو قوله: (تصرعُ) وفعل الشرط مضارعاً، وهو قوله: (يصرعْ) وذلك ضعيف.

وما جاء مرفوعاً يؤخذ على ظاهره، فإن كان في الشعر فهو مرفوع

---

(١) (خليل) أي: فقير محتاج. مأخوذ من الخَلَّة ـ بفتح الخاء ـ وهي الفقر والحاجة (مسألة) أي: سؤال. والمراد طلب العطاء. (حرم) بزنة: كتف؛ أي: ممنوع.
والمعنى: أن هذا الممدوح كريم جواد، يبذل ما عنده، فلو جاءه فقير يطلب نواله لم يعتذر عليه بغياب ماله، ولم يمنعه إجابة سؤاله.
إعرابه: (إن) حرف شرط جازم (أتاه) أتى: فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم. والهاء مفعول به. (خليل) فاعل (يوم) ظرف متعلق بالفعل قبله، وهو مضاف و(مسألة) مضاف إليه، (يقول) فعل مضارع جواب الشرط مرفوع، وفاعله ضمير مستتر (لا غائب) لا: عاملة عمل (ليس) وغائب: اسمها، (مالي) فاعل سد مسد الخبر، وياء المتكلم مضاف إليه، (ولا) الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي، (حرم) معطوف على (غائب)، ويصح إعراب (حرم) خبراً لمبتدأ محذوف؛ أي: ولا أنت حرم، فيكون من عطف الجمل.

(٢) إعرابه (يا) حرف نداء (أقرع) منادى مبني على الضم في محل نصب، (ابن) نعت لـ(أقرع) منصوب باعتبار محله، وهو مضاف و(حابس) مضاف إليه، (يا أقرع) توكيد للأول. (إنك) إن واسمها. (إن) شرطية (يصرع) فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، وهو فعل الشرط، (أخوك) نائب فاعل، والكاف مضاف إليه، (تصرع) فعل مضارع مرفوع مبني لما لم يسم فاعله، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر. وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر (إنَّ).

للضرورة، أو على لغة ضعيفة. وإن كان في نثر فهو مرفوع محاكاة للغة ضعيفة، ولا داعي للتكلف بالتأويل على أن جواب الشرط محذوف، أو أنه على إضمار الفاء.

وهذا معنى **قوله**: (وبعد ماض رفعك الجزا حسن... إلخ) أي: إن الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب، وهو الفعل المضارع. وقوله: (حسن) أي: الرفع جائز كثير، لكن لا يفهم منه أنه أحسن من الجزم، بل الجزم أحسن؛ لأنه على الأصل. وأما رفع الجزاء إذا كان الشرط مضارعاً فهو ضعيف. **وقوله**: (وَهَنْ) فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (رفعه) والجملة خبر المبتدأ (رفعه). ومعناه: ضَعُفَ. وقوله: (الجزا) بالقصر للضرورة.

* * *

اقتران جواب الشرط بالفاء أو ما يقوم مقامها

٧٠١ ـ وَٱقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لِـ(إنْ)، أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

٧٠٢ ـ وَتَخْلُفُ الْفَاءَ (إِذَا) الْمُفَاجَأَهْ كَـ(إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ)

لما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ أدوات الشرط وعملها. ذكر حكم اقتران جواب الشرط بالفاء، والقاعدة في هذا الموضوع: أن كل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه.

مثال ذلك: من سعى في الخير فسعيه مشكور. فجواب الشرط (سعيه مشكور)، وهو لا يصلح أن يكون في محل الشرط؛ لأنه جملة اسمية. والشرط لا يكون إلا فعلاً ـ كما تقدم ـ فأُتي بالفاء للربط بين جملة الجواب وجملة الشرط، وهذه الفاء زائدة ليست للعطف ولا لغيره. ولا تفيد إلا عقد الصلة والربط المعنوي بين جملة الشرط وجملة الجواب.

وإعرابه: الفاء رابطة لجواب الشرط بالشرط، و(سعيه مشكور) الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

وأشهر الأنواع التي لا تصلح أن تكون شرطاً ويجب اقترانها بالفاء ما يأتي:

١ ـ الجملة الاسمية كما تقدم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

٢ ـ الجملة الفعلية التي فعلها طلبي، نحو: إن حَيَّاك أحد بتحية فَحَيِّهِ بأحسن منها، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١].

٣ ـ الجملة الفعلية التي فعلها جامد، نحو: من يطلق لسانه فليس بسالم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠].

٤ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(لن)، نحو: إن صحبت الأشرار فلن تسلم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

٥ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(قد)، نحو: من مدحك بما ليس فيك فقد ذمك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧].

٦ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(ما)، نحو: إن تجتهد فما أقصر في مكافأتك، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢].

٧ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بالسين، نحو: مهما تُخْفِ من طباعك فستظهر للناس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦].

٨ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(سوف)، نحو: من ظلم الناس فسوف يندم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ﴾ [التوبة: ٢٨].

وقد تغني (إذا) الفجائية عن (الفاء) بشرط أن يكون الجواب جملة اسمية. ومعناها: الدلالة على المفاجأة في الحال، ولا بد أن يسبقها كلام، وأرجح الأقوال في إعرابها أنها حرف لا محل له من الإعراب. كما تقدم في باب «إن وأخواتها».

ومثالها قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، فـ(إذا) حرف دال على المفاجأة مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (هم) مبتدأ، (يقنطون) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط (إنْ).

وهذا معنى **قوله**: (واقرُن بفا... إلخ) أي: اقرن بالفاء (حتماً) أي: وجوباً، كلَّ جواباً لو جعلته فعل شرط للأداة (إنْ) أو لغيرها من أخواتها (لم ينجعل) أي: لم يصلح فعلاً للشرط. **وقوله**: (واقرن) بضم الراء من باب (قَتَلَ) ويصح كسرها من باب (ضَرَبَ)، ثم ذكر أن (إذا) الفجائية تخلف (الفاء) وتحل محلها فَيُصَدّر بها الجواب الذي لا يصلح أن يكون شرطاً، ثم ذكر المثال وهو (إن تجد إذا لنا مكافأة) أي: منا مكافأة، والمعنى: إن يكن منك جود فمنا المجازاة، من كافأت الرجل: إذا جازيته على فعله، فـ(إذا) رابطة للجواب بالشرط. و(لنا) خبر مقدم، و(مكافأة) مبتدأ مؤخر، والجملة في محل جزم جواب الشرط، واشتراط كون الجواب مع (إذا) الفجائية جملة اسمية يفهم من المثال.

* * *

العطف على جواب الشرط بالفاء أو الواو

٧٠٣ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ ... بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

إذا وقع بعد جملة جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالواو أو الفاء، جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ ـ اعتبار «الواو» و«الفاء» حرفي استئناف، فالجملة بعدهما استئنافية، والمضارع فيها مرفوع.

٢ ـ اعتبارهما حرفي عطف، والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على جواب الشرط[1]. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فقد قرأ ابن عامر وعاصم برفع (يغفر) على أن الفاء استئنافية. والمضارع مع فاعله المستتر جملة مستأنفة، وبعضهم يقدر مبتدأ، فالمستأنفة جملة اسمية، والتقدير: فهو يغفر. وقرأ باقي السبعة بجزم (يغفر) عطفاً على الجواب.

٣ ـ اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية، فالمضارع بعدهما منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً. والنصب قليل، نحو: من يكثرْ مزاحه تسقطْ هيبته ويضيعَ احترامه. بنصب (يضيع) على إضمار (أن)[2].

وهذا معنى **قوله**: (والفعل من بعد الجزا إن يقترن... إلخ) أي: إن الفعل المضارع إذا جاء بعد جواب الشرط وجزائه وقد اقترن بالفاء أو الواو، فهو جدير وحقيق بالتثليث؛ أي: الأوجه الثلاثة التي تقدمت.

وقوله: (قَمِن) بفتح القاف وكسر الميم، صفة مشبهة بمعنى: حقيق. وهي خبر المبتدأ، وهو قوله: (والفعل).

* * *

العطف على الشرط بالفاء أو الواو

٧٠٤ ـ وَجَزْمٌ اَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ اَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

إذا وقع بعد جملة الشرط فعل مضارع مقرون بـ(الفاء) أو (الواو) جاز فيه وجهان:

١ ـ اعتبار «الواو» و«الفاء» حرفي عطف، والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على فعل الشرط؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]. بجزم (يصبر) عطفاً على ما قبله.

(١) العطف على الجواب بالجزم وبالرفع، جاء في قراءة السبعة. انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/٣/٢٢٦).

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكي (٢/٢٥١).

٢ ـ اعتبار «الفاء» للسببية و«الواو» للمعية، والمضارع بعدهما منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً؛ كقول الشاعر:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ ... ولا يَخْشَ ظُلْماً ما أَقَامَ ولا هَضْماَ[(١)]

فإن قوله: (ويخضع) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً. وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه[(٢)].

وأما الرفع ـ وهو الوجه الثالث ـ فيمتنع عند أكثر النحاة؛ لأنه لا يصح الاستئناف قبل جواب الشرط؛ لئلا يكون فاصلاً بين جملتي الشرط والجواب، وهما متلازمتان في المعنى.

ويرى آخرون جواز الرفع على الاستئناف، بناءً على ما قرره النحويون من جواز وقوع الجملة المعترضة بين جملتي الشرط والجواب؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤][(٣)] فإن جملة (ولن تفعلوا) معترضة لتأكيد عجزهم في جميع الأزمان.

لكن قد يقال: إن وقوع جملة الاعتراض بين الشرط والجواب لغرض معنوي يستدعيه السياق أمر مقبول. ولكن الفصل بين الشرط والجزاء بما هو أجنبي دون مبرر معنوي قوي يعد ضعيفاً وغير مستساغ.

---

(١) معناه: من يدنُ منا وينزل في حمانا مع الخضوع والذل لنا ننزله خير منزل. ولا يخف من تعدي أحد عليه أو انتقاص حق من حقوقه مدة إقامته بيننا.
إعرابه: (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (يقترب) فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر يعود على (من)، والجملة خبر المبتدأ. (ويخضع) مضارع منصوب. (نؤوه) فعل مضارع مجزوم بحذف الياء؛ لأنه جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر، والهاء مفعول به. (ولا يخش) الواو عاطفة، ولا: نافية، و(يخش) معطوف على جواب الشرط مجزوم بحذف الألف، وفاعله ضمير مستتر. (ظلماً) مفعول به (ما) مصدرية ظرفية (أقام) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر. (ولا) الواو عاطفة، ولا: نافية. (هضماً) معطوف على قوله: (ظلماً).

(٢) السبب الحقيقي للنصب هو السماع عن العرب؛ لأن شرط النصب لم يتحقق. ومع هذه فإن النحاة يقولون: إن سبب النصب هو تنزيل الشرط منزلة الاستفهام في أن كلّاً منهما غير متحقق الوقوع.

(٣) انظر: «المغني» ص(٥٠٩)؛ و«حاشية الصبان» (٤/ ٢٥).

وإلى جواز الوجهين المذكورين أشار **بقوله**: (وجزم اَو نصب لفعل إثر فا... إلخ) أي: إن الجزم أو النصب كلٌ منهما ثابت للفعل المضارع المسبوق بـ(الفاء) أو (الواو) (ان بالجملتين اكتُنِفَا) بضم التاء وكسر النون، مبني للمجهول؛ أي: حُوِّط بجملتي الشرط والجواب، فصار المضارع متوسطاً بينهما[(١)]، والألف للإطلاق، و(إن) شرطية تقرأ بهمزة الوصل.

* * *

حذف فعل الشرط أو جواب الشرط لدليل

٧٠٥ ـ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

يجوز حذف جواب الشرط بشرطين:

الأول: أن يدل عليه دليل بعد حذفه.

الثاني: أن يكون فعل الشرط ماضياً.

مثال ذلك: أنت الكريم إن صفحت عن المذنب. فحذف جواب الشرط، لدلالة (أنت الكريم) عليه، والتقدير: إن صفحت عن المذنب فأنت الكريم.

فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً بأن كان مضارعاً لم يصح حذف جملة الجواب، إلا إن سد مسدها جملة أخرى بعدها؛ كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأَتٍۚ﴾ [العنكبوت: ٥]، فقوله: (فإن أجل الله لآت) ليس هو الجواب، بل هو دليل الجواب[(٢)]؛ لأن الجواب يكون مسبباً عن الشرط. والأجل آت، سواء وجد الرجاء أم لم يوجد. وتقدير الجواب المحذوف ـ والله أعلم ـ فليبادر إلى العمل الصالح. وحَذْفُ جواب الشرط لتقدم دليله كثير جدّاً في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣] أي: إن كنتم مؤمنين

---

(١) إذا توسط المضارع بين الشرط والجواب ولم يسبقه عاطف فإن كان مجزوماً أعرب بدلاً، وإن كان مرفوعاً أعربت جملته حالاً، نحو: متى تأتنا تنزلْ عندنا نكرمْك.

(٢) هذا الشرط عند البصريين. وأما الكوفيون فلا يشترطونه. ويجيزون حذف الجواب ولو كان الشرط مضارعاً. بل يقولون فيما سد مسد الجواب: إنه هو الجواب، وليس بالدليل.

فعليه توكلوا[(١)].

ويجوز حذف فعل الشرط بشرطين:

١ ـ أن يدل عليه دليل. ولا يذكر بعده في الكلام ما يفسره.

٢ ـ أن تكون الأداة (إنْ) المدغمة في (لا) النافية.

مثال ذلك: قل خيراً وإلا فاصمت. والتقدير: وإنْ لا تقل خيراً فاصمت. ومنه قوله ﷺ في اللقطة: «**فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها...**»[(٢)] التقدير: وإلا يجيء صاحبها فاستمتع بها.

وهذا معنى **قوله**: (**والشرط يغني عن جواب قد علم... إلخ**) أي: إن فعل الشرط (يغني) أي: يذكر دون الجواب، بشرط أن يدل عليه دليل. (**والعكس**) وهو حذف الشرط لدلالة الجواب (**قد يأتي**)، ويفهم من ذلك أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب.

وقوله: (**إن المعنى فُهم**) أي: بشرط أن يفهم المعنى بعد الحذف.

* * *

اجتماع الشرط والقسم

٧٠٦ ـ وَٱحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ   جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

٧٠٧ ـ وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ   فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ

٧٠٨ ـ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ   شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

إذا اجتمع شرط وقسم. فالأصل أن يكون لكل منهما جواب يخصه[(٣)]، غير أنه يجوز حذف جواب أحدهما اكتفاءً بجواب الآخر الذي يغني عنه ويدل عليه.

---

(١) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/٣/٢٤٨).

(٢) متفق عليه.

(٣) جواب الشرط يختلف عن جواب القسم، فجواب الشرط يكون مجزوماً إذا كانت الأداة جازمة. ويكون مقترناً بالفاء، كما تقدم. أما جملة جواب القسم فلها الأحكام الآتية:

أ ـ الفعلية المصدرة بمضارع مثبت مستقبل متصل باللام يؤكد فيها المضارع بالنون، نحو: والله لأنصفنَّ المظلوم. وتقدم ذلك في باب «نوني التوكيد». =

فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما، لدلالة جواب الأول عليه، نحو: والله من يعمل بأحكام الشرع ليفوزنَّ. فالمضارع (يفوز) مؤكد بالنون؛ لأنه في جملة جوابية للقسم المتقدم. وليس جواباً للشرط، إذ لو كان جواباً له لكان مجزوماً. ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨]، فقوله: (لا يأتون) جواب للقسم المقدر قبل اللام الموطئة في (لئن)، ولهذا جاء مرفوعاً، ولو كان جواباً للشرط لقيل: (لا يأتوا) بالجزم.

فإن تقدم الشرط فالجواب له على الأرجح. وجواب القسم محذوف، نحو: من يعمل بأحكام الشرع والله يفز. فالمضارع (يفز) جاء مجزوماً؛ لأنه جواب الشرط، وجواب القسم محذوف.

فإن اجتمع الشرط والقسم وتقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر ـ كالمبتدأ ـ فالجواب للشرط مطلقاً، سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً، نحو: أحكامُ الشرع والله من يعمل بها يفز، وتقول: أحكامُ الشرع من يعمل بها والله يفز. بجزم المضارع (يفز) في المثالين؛ لأنه تقدم المبتدأ (أحكامُ الشرع)، وخبره جملة الشرط.

وقد جاء قليلاً اعتبار الجواب للشرط مع تقدم القسم وإن لم يتقدم

= ب ـ الفعلية المصدرة بماضٍ مثبت متصرف. فالغالب تصديرها باللام وقد، نحو: والله لقد بذلت جهدي في نصحك.

ج ـ الفعلية المصدرة بماض جامد ـ غير ليس ـ فالأكثر تصديرها باللام، نحو: والله لنعم خلقاً الصدق. أما ليس فلا يتصل بها شيء.

د ـ الاسمية المثبتة، تؤكد باللام و(إنَّ) معاً، نحو: والله إن فاعل الخير لمحبوب عند الله والناس. ويجوز الاقتصار على أحدهما، والأول أبلغ.

هـ ـ الجملة الفعلية أو الاسمية تنفى في جواب القسم بـ(ما) أو (إنْ) أو (لا) ويجب تجردها من اللام، نحو: والله ما يقبل المجدُّ التواني، والله إنْ تعتز الأمة إلا بدينها، وربِّ الكعبة لا يفلح الكذوب. انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٤٨٢)، «النحو الواضح» ص(١٧٢).

عليهما ذو خبر. وهو اختيار الفراء وابن مالك. ومن ذلك قول الشاعر:

لَئِنْ كَانَ ما حُدِّثْتَهُ اليومَ صَادِقاً أَصُمْ في نَهارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيَا[1]

فقد تقدم القسم وتأخر الشرط. وجاء الجواب للشرط، وهو المضارع المجزوم (أَصُمْ).

والبصريون يحكمون على هذا بالشذوذ، أو أن اللام زائدة وليست للقسم، فلا تحتاج إلى جواب. وهذا تكلف. فالحق أن اللام للقسم، والجواب للشرط، وجواب القسم هو أداة الشرط وما دخلت عليه من جملتيها.

وإلى ما تقدم أشار **ابن مالك بقوله**: (واحذف لدى اجتماع شرط وقسم... إلخ) أي: إذا اجتمع شرط وقسم فاحذف جواب المتأخر منهما، استغناءً بجواب المتقدم. ثم ذكر أنهما إذا اجتمعا وتقدم عليهما ما يطلب خبراً رُجِّحَ الشرط على القسم.

وفهم من **قوله**: (رَجِّحْ) أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم.

وفهم من **قوله**: (مطلقاً) أن الشرط يترجح، سواء تقدم على القسم أو تأخر.

وقوله: (بلا حذر) تتميم، لصحة الاستغناء عنه. ثم ذكر أنه قد يترجح الشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر. والله أعلم.

---

(١) معناه: أن الشاعر يقسم لمخاطبه أنه لو كان ما حُكي عنه ونسبه إليه الواشون صحيحاً فإن عليه نذراً أن يصوم يوماً شديد الحر. وأن يتعرض لوهج الشمس حتى يكون ذلك أوجع له.

إعرابه: (لئن) اللام موطئة للقسم و(إن) حرف شرط جازم (كان) فعل ماض ناقص، فعل الشرط (ما) اسم موصول اسمها (حدثته) فعل ماض مبني لما لم يُسَمَّ فاعله. والتاء نائب فاعل. والهاء مفعوله الثاني، ومفعوله الثالث محذوف؛ أي: إن كان الذي حدثته واقعاً، والجملة صلة. (صادقاً) خبر كان، (أصم) جواب الشرط مجزوم (بادياً) حال من فاعل (أصم).

فَصْلُ «لَوْ»

أقسام (لو) الشرطية

٧٠٩ ـ (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ، وَيَقِلّْ   إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لٰكِنْ قُبِلْ

«لو» من أدوات الشرط[1] غير الجازمة، **وهي قسمان:**

١ ـ لو الشرطية الامتناعية.

٢ ـ لو الشرطية غير الامتناعية.

أما الأولى: فهي حرف يفيد تعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الزمن الماضي، ومقتضى ذلك امتناع شرطها دائماً وأنه لم يحصل. أما جوابها فقد يمتنع وقد لا يمتنع، فإن كان الشرط هو السبب الوحيد في إيجاد الجواب امتنع الجواب، وإن كان للجواب سبب آخر غير الشرط لم يمتنع الجواب بامتناع الشرط.

فالأول، نحو: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً.

والثاني، نحو: لو ركب المسافر الطائرة لبلغ غايته.

فالشرط ممتنع في كلا المثالين. أما الجواب فهو ممتنع في الأول؛ لأن الشرط هو السبب الوحيد في وجوده، فإن طلوع الشمس هو السبب في وجود النهار.

---

(١) تأتي (لو) في اللغة العربية لخمسة معانٍ:
١ ـ شرطية.
٢ ـ مصدرية، وهذه تذكر في الموصولات الحرفية.
٣ ـ للتقليل في قوله ﷺ: «**التمس ولو خاتماً من حديد**» «**أولم ولو بشاة**».
٤ ـ للتمني كقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الشعراء: ١٠٢] ولهذا نصب المضارع (فنكون) في جوابها.
٥ ـ للعرض، نحو: لو تنزل عندنا فتصيبَ خيراً. وينصب المضارع في جوابها؛ لأن العرض من أنواع الطلب، كما تقدم.

أما في المثال الثاني فالجواب غير ممتنع؛ لأن الشرط ليس هو السبب الوحيد في وجوده، بل هناك أسباب أخرى؛ كالسفر بالسيارة ـ مثلاً ـ وبهذا يتضح أن قول المعربين في «لو»: (إنها حرف امتناع لامتناع) أي: امتناع الجواب لامتناع الشرط، فيه نظر؛ لأن ذلك غير لازم ـ لما تقدم ـ ولعلهم نظروا إلى الكثير الغالب، والعبارة الدقيقة أن يقال فيها: (حرف يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه) أي: يدل على امتناع الشرط، وكونه مستلزماً للجواب. وقال سيبويه: (حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره)(١) أي: حرف يدل على ما كان سيقع في الزمان الماضي لوقوع غيره في الزمان الماضي ـ أيضاً ـ، نحو: لو حضر أخوك لحضرت؛ أي: كان سيقع حضوري في الزمان الماضي لو وقع حضور أخيك، وهكذا يقال في المثالين المتقدمين.

أما (لو) الشرطية غير الامتناعية: فتقتضي تعليق جوابها على شرطها ـ وجوداً أو عدماً ـ في المستقبل، فترادف (إنْ) الشرطية في التعليق(٢). وفي أن زمن الفعل في جملتي الشرط والجواب مستقبل، والغالب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين، نحو: لو يقدم خالد غداً لا أسافر.

فإن وليها ماضٍ أوِّل بالمستقبل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، فالفعل (تركوا) ماضٍ مؤولٌ بالمستقبل (يتركون)، وإنما قدر ذلك ليصح وقوع (خافوا) جواباً وجزاء؛ لأن الخوف إنما يكون قبل الترك لا بعده، لاستحالته بعد موتهم.

---

(١) انظر: «كتاب سيبويه» (٤/ ٢٢٤)، «مغني اللبيب» (١/ ٢٥٦).

(٢) قال العكبري: عند قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]: (لو هاهنا بمعنى (إنْ)، وكذا في كل موضع وقع بعد «لو» الفعل الماضي. وكان جوابها متقدماً عليها) «التبيان» (١/ ١٧٧)؛ وانظر: «دراسات لأساليب القرآن» (١/ ٢/ ٦٦٧).

وهذا معنى **قوله**: (لو حرف شرط... إلخ) أي: إن «لو» حرف شرط يكون بها التعليق في الزمن الماضي، وهذه هي الامتناعية.

وقوله: (ويقل إيلاؤها مستقبلاً) إشارة إلى (لو) الشرطية غير الامتناعية التي يكون التعليق بها مستقبلاً. وهو ـ مع قلّته ـ قَبِلَهُ النحاة وقالوا بمقتضاه، لوروده عن العرب.

* * *

ما تختص به (لو) الشرطية

٧١٠ ـ وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَـ(إنْ) لٰكِنَّ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

من أحكام (لو) الشرطية أنه لا يليها إلا الفعل، سواء كان ظاهراً كما في الأمثلة المتقدمة، أو مضمراً، نحو: لو خالد قدم لأكرمته، فـ(خالد) فاعل لفعل مضمر يفسره المذكور، ومن أمثلة ذلك قول عمر رضي الله عنه: (لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة)[(١)]. وقول حاتم الطائي: (لو ذاتُ سِوارٍ لطمتني)[(٢)]، وهي بهذا تشبه (إنْ) الشرطية، لكنها تخالفها في جواز دخولها على (أنَّ) واسمها وخبرها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [الحجرات: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠][(٣)]، وقد اختلف النحاة في (لو) ـ والحالة هذه ـ على قولين:

الأول: أنها باقية على اختصاصها، وهو الدخول على الفعل،

---

(١) قالها عمر رضي الله عنه في موضوع الوباء الذي وقع بالشام. فأراد عمر رضي الله عنه أن يرجع من الطريق فقال له أبو عبيدة رضي الله عنه: أفراراً من قدر الله؟ فقال له هذه المقالة، والحديث متفق عليه. فانظره: في «جامع الأصول» (٧/ ٥٧٦).

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٣/ ٨١)، «الفاضل» للمبرد ص(٤١) وفيه خبر هذه المقالة. وانظر: «المقتضب» (٣/ ٧٧) والمراد بذات السوار: الحرة.

(٣) إذا وقعت (أنَّ) بعد «لو» جاز أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض، وهذا هو الأكثر. وجاز أن يكون مشتقاً أو جامداً أو ظرفاً. انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/ ١/ ٤٥٨) (١/ ٢/ ٦٥٢).

فـ(أنَّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر فاعل لفعل مقدر، والتقدير ـ والله أعلم ـ ولو ثبت أنهم آمنوا؛ أي: إيمانهم، ولو ثبت أنهم صبروا؛ أي: صبرهم.

الثاني: أنها فقدت اختصاصها، وأن المصدر المؤول من (أنَّ) واسمها وخبرها في موضع رفع مبتدأ، وخبره محذوف تقديره ـ مثلاً ـ: ثابت، أو نحو ذلك مما يناسب السياق.

والأول أظهر؛ لأن فيه إبقاء (لو) على اختصاصها ما دام أن تقدير المحذوف موجود على كلا القولين، ولأنه ينبني على القول الثاني دخول الحرف المصدري على مثله بغير فاصل، وهذا خلاف الأصل.

وهذا معنى **قوله**: (وهي في الاختصاص بالفعل كإنْ... إلخ) أي: إن (لو) الشرطية بنوعيها مختصة بالدخول على الفعل، مثل: (إنْ) الشرطية، ثم بين أن (لو) تخالف (إنْ) فتدخل على (أنَّ) ومعموليها..

* * *

من أحكام (لو) الشرطية الامتناعية

٧١١ ـ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى)

من أحكام «لو» الامتناعية أنه لا يليها إلا الفعل الماضي لفظاً ومعنى، أو معنى فقط: وهو المضارع المسبوق بـ«لم» نحو: لو أنصف الناس لاستراح القاضي، لو لم يتخاصم الناس لاستراح القاضي، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود: ١١٨].

فإن جاء بعدها مضارع لفظاً ومعنى قلبت زمنه للمضي[١]؛ كقوله

(١) وهذا من الفروق بين «لو» الامتناعية وغير الامتناعية. أن الامتناعية تقلب زمان المضارع إلى الماضي. وغير الامتناعية تخلص زمان المضارع للمستقبل، مثل: «إنْ». فيبقى المضارع بعدها على حاله صورة وزمناً. وإن وقع بعدها الماضي أول بالمستقبل، وإنما تقلب الامتناعية زمان المضارع إلى الماضي؛ لأنها تفيد تعليق شيء على شيء آخر في الزمان الماضي. بخلاف أدوات الشرط الجازمة فإنه يتعين الاستقبال في شرطها وجوابها معاً في الغالب.

تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧][1]؛ أي: لو علمنا؛ لأنهم علقوا الاتباع على تقدير وجود علم القتال، وهو منتفٍ، فانتفى الاتباع. وإخبارهم بانتفاء علم القتال منهم إما على سبيل المكابرة، وإما على سبيل التخطئة لهم في ظنهم أن ذلك قتال في سبيل الله وليس كذلك، وإنما هو رمي النفوس في التهلكة، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ﴾ [الأنفال: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠].

وهذا معنى **قوله**: (وإن مضارع تلاها صُرفا... إلخ) أي: إن المضارع إن تلا (لو) ووقع بعدها صُرف زمنه إلى المضي حتماً، نحو: (لو يفي كفى) أي: لو وفى كفى.

تتمة:

جواب (لو)

لم يتعرض ابن مالك رحمه الله في الألفية لجواب «لو» وهذه نبذة عنه.

اعلم أن (لو) بنوعيها لا بد لها من جواب، وهو نوعان:

الأول: ماضٍ لفظاً ومعنى، وهذا هو الأكثر، فإن كان مثبتاً فالأكثر اقترانه بـ(اللام)؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنفال: ٢٣]، وعدم الاقتران قليل؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰىَ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وإن كان منفياً بـ(ما) فالأكثر أن يتجرد من اللام؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقوله تعالى: ﴿لَّوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٨] وهو كثير في القرآن، ومن اقترانه باللام قول الشاعر:

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ١١٤).

ولو نُعْطَى الخِيارَ لَمَا افْتَرَقْنَا ولَكِنْ لا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي(١)

فجاء جواب «لو» وهو قوله: (لما افترقنا) فعلاً ماضياً منفياً بـ(ما). واقترن باللام، وهذا قليل.

الثاني: أن يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، فـ(اللام) واقعة في جواب (لو)، و(مثوبة) مبتدأ و(خير) خبره. والجملة جواب (لو)، وأوثرت الجملة الاسمية على الفعلية لما فيها من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها، وقيل: جواب «لو» محذوف تقديره: لأثيبوا، وجملة (لمثوبة من عند الله خير) مستأنفة، أو جواب لقسم مقدر، والله أعلم.

---

(١) إعرابه: (ولو) لو: حرف شرط غير جازم (نعطى) مضارع مبني لما لم يُسَمَّ فاعله. ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن) وهو المفعول الأول (الخيار) المفعول الثاني (لما) اللام واقعة في جواب (لو) وما: نافية (افترقنا) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها جواب «لو» (ولكن) الواو حرف عطف، لكن حرف استدراك (لا) نافية للجنس (خيار) اسمها (مع) ظرف متعلق بمحذوف خبرها. وهو مضاف و(الليالي) مضاف إليه.

أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا

أدوات الشرط غير المجازمة: ١ ـ أما الشرطية أ ـ معناها ب ـ أحكامها

٧١٢ ـ (أَمَّا) كَ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ)، وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا

٧١٣ ـ وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

أمَّا: من أدوات الشرط غير الجازمة، وهي حرف شرط وتوكيد دائماً، وتفصيل غالباً. أما كونها حرف شرط فدليله لزوم الفاء في جوابها ـ كما سيأتي ـ وأما كونها للتوكيد فقد ذكره بعض النحاة(١)، فقال: «أما» حرف يعطي الكلام فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب، قلت: أما زيد فذاهب.

وأما كونها حرف تفصيل فهذا غالب أحوالها؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ(٢) ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝﴾ [الضحى: ٩، ١٠]، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ(٣)﴾ [آل عمران: ٧]، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون، وقد يتخلف التفصيل، نحو: أما عليٌّ فمنطلق.

وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسَّرها

---

(١) انظر: «شرح الأشموني» (٤/٤٦).

(٢) (اليتيم): منصوب بما بعده، والفاء في قوله: (فلا تقهر): رابطة لجواب (أما).

(٣) أما: حرف شرط وتفصيل وتوكيد ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ ﴿فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ الجملة صلة، ﴿فَيَتَّبِعُونَ﴾ خبر المبتدأ، وهو جواب (أما)، ﴿ٱبْتِغَآءَ﴾ مفعول لأجله؛ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ الواو إما عاطفة أو استئنافية. و﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ إما معطوف على لفظ ﴿ٱللَّهُ﴾، أو مبتدأ.

سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ بـ (مهما يك من شيء). والمذكور بعدها جواب الشرط، ولهذا لزمته الفاء لربط الجواب، فإذا قلت: أما عليٌّ فمخترع، فالأصل: مهما يك من شيء فعلي مخترع، فأنيبت (أما) مناب (مهما يك من شيء)، فصار: أما فعليٌّ مخترع، ثم أخرت الفاء إلى الخبر، فصار: أما عليٌّ فمخترع.

وهذه الفاء لازمة في جوابها ـ كما تقدم ـ وهي للربط المجرد، لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على قول محذوف فيغلب حذفها؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦][(١)]؛ أي: فيقال لهم: أكفرتم، فَحُذِفَ القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، على قاعدة: (يصح تبعاً ما لا يصح استقلالاً). وقلَّ الحذف فيما عدا ذلك؛ كقوله ﷺ: «**أما موسى كأني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي يلبي**»[(٢)]، وقوله ﷺ: «**أما بعد: ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله**»[(٣)].

وإعراب المثال: (أما) حرف شرط وتوكيد نائبة عن (مهما يك من شيء)، (علي) مبتدأ مرفوع، (فمخترع) الفاء رابطة، و(مخترع) خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها، جواب شرط غير جازم.

وإعراب: مهما يك من شيء فعليٌّ مخترع، هو: (مهما) اسم شرط جازم مبتدأ، (يك) فعل مضارع تام مجزوم؛ لأنه فعل الشرط، (من شيء) (من) حرف جر زائد و(شيء) فاعل لـ(يك) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد (فعليٌّ) «الفاء» داخلة على جواب الشرط و(علي) مبتدأ و(مخترع) خبره، والجملة في محل جزم جواب الشرط (مهما).

---

(١) الاسم الموصول: مبتدأ، خبره: المقدر (فيقال لهم).
(٢) متفق عليه، وانظر: «فتح الباري» (٣/ ٤١٤).
(٣) متفق عليه، وانظر: «فتح الباري» (٤/ ٣٧٦).

وهذا معنى **قوله**: (أما كمهما يك من شيء... إلخ) أي: إن (أما) قائمة مقام أداة الشرط وفعله، وهما: (مهما يك من شيء) وتجب الفاء (لتلو تلوها) تبعاً للمألوف من كلام العرب، ومعناه: تالي تاليها، وهو الجواب؛ لأن تاليها مباشرة هو الشرط. ثم ذكر أن حذف هذه الفاء قليل في النثر، لا يقاس عليه إلا إذا حذفت مع القول ـ كما تقدم ـ.

وقوله: (قد نُبذا) أي: طرح، والألف للإطلاق.

وقوله: (ذي الفَا) بالقصر للضرورة، وكذا في البيت الأول.

* * *

من الأدوات غير الجازمة ٢ ـ لولا ٣ ـ لوما الاستعمال الأول لهما وأحكامه

٧١٤ ـ (لَوْلَا، وَلَوْمَا) يَلْزَمَانِ الِابْتِدَا   إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا

لـ(لولا ولوما) استعمالان:

الأول: أن يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما، ولهما حكمان:

١ ـ دخولهما على مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، كما تقدم في باب «الابتداء».

٢ ـ لا بد لهما من جواب مصدَّر بفعل ماضٍ لفظاً ومعنى، أو معنى فقط: (وهو المضارع المسبوق بـ«لم»)، فإن كان مثبتاً قُرن باللام للتأكيد ـ غالباً ـ، نحو: لولا العقل لكان الإنسان كالحيوان، لوما العمل لم يكن للعلم فائدة.

ولم تقع «لوما» الامتناعية في القرآن. أما (لولا) فقد جاءت في آيات كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤]، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَـٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الصافات: ١٤٣، ١٤٤]، فـ(لولا) في هذه الآيات حرف امتناع لوجود، وما بعدها مبتدأ، سواء

كان اسماً صريحاً كما في الآية الأولى، أو ضميراً منفصلاً كما في الآية الثانية، أو مصدراً مؤولاً كما في الآية الثالثة والرابعة، وخبر هذا المبتدأ محذوف وجوباً ـ كما تقدم في باب «الابتداء» ـ ومدخول اللام هو جواب (لولا).

فإن كان الفعل منفياً بـ(ما) تجرد عن اللام غالباً، نحو: لولا الهواء ما عاش مخلوق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١].

وإن كان الفعل منفياً بـ(لم) لم يقترن بها، نحو: لولا التجارب لم يستفد الإنسان، لوما الجور وقلّة الإنصاف لم يشرع القضاء.

وقد يحذف جواب (لولا) لدليل يدل عليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ۝١٠﴾ [النور: ١٠] فجواب «لولا» محذوف، تقديره ـ والله أعلم ـ لعاجلكم بالعقوبة، ونحوه.

وإلى الاستعمال الأول لهذين الحرفين أشار **بقوله**: (لولا ولوما يلزمان الابتداء) أي: إن هذين الحرفين يلزمان الدخول على المبتدأ، فلا يقع بعدهما غيره، إذا (عقدا) أي: ربطا امتناع شيء بوجود غيره، ولازَمَا بينهما، والألف في قوله: (عقدا) للتثنية.

* * *

الاستعمال الثاني لـ(لولا ولوما) وأحكامه وبيان ما يلحق بهما

٧١٥ ـ وَبِهِمَا ٱلتَّحْضِيضَ مِزْ وَ(هَلَّا ... أَلَّا، أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَا ٱلْفِعْلَا

٧١٦ ـ وَقَدْ يَلِيهَا ٱسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

الاستعمال الثاني لـ(لولا ولوما) الدلالة على التحضيض ـ وهو طلب الفعل بحثٍّ وقوة ـ ويجب حينئذ أن يليها الفعل المضارع، ويساويهما في التحضيض والاختصاص بالفعل: هلّا، وألّا، وألا.. فيليها الفعل ظاهراً متصلاً بها أو مفصولاً منها بمعموله المتقدم عليه، أو يكون مقدراً.

فمثال المضارع المتصل بها: لولا تؤدي الشهادةَ على وجهها،

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ لِمَ تَسۡتَعۡجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبۡلَ ٱلۡحَسَنَةِۖ لَوۡلَا تَسۡتَغۡفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ٤٦﴾ [النمل: ٤٦]، فـ(لولا) هنا بمعنى: هلّا، وهو كثير في القرآن[(١)]، وقال تعالى: ﴿لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]، فـ(لوما) أداة تحضيض.

ومثال المضارع المفصول منها: لولا الشهادةَ تؤدي على وجهها، لوما المنكرَ تغير بيدك أو بلسانك أو بقلبك، فـ(لولا) أداة تحضيض و(الشهادة) مفعول مقدم لـ(الفعل) تؤدي.

ومثال المضارع المقدر: لولا الشهادةَ تؤديها، لوما المنكرَ تغيره، فـ(لولا) أداة تحضيض، و(الشهادة) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: لولا تؤدي الشهادة تؤديها، وقد مضى ذلك في باب «الاشتغال».

وقد يكون المضارع محذوفاً وليس في اللفظ فعل آخر يدل عليه، ولكن سياق الكلام ينبئ عنه؛ كقوله ﷺ لجابر رضي الله عنه حين أخبره بأنه تزوج بثيب: «**هلّا بكراً تلاعبها وتلاعبك**»[(٢)] أي: هلا تزوجت بكراً.

فإن دخلت على فعل ماضٍ فهو في تأويل المضارع؛ كقوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] فقوله: (أخرتني) ماضٍ في معنى المضارع؛ إذ لا معنى للتأخير في الزمن الماضي، وهي هنا للعرض.

وهذان الاستعمالان لـ(لولا) و(لوما) ذكرهما ابن مالك. وبقي استعمال ثالث لم يذكره، وهو الدلالة على التوبيخ، واللوم على ترك الفعل، وتختص بالفعل الماضي، أو ما في تأويله، نحو: هلّا كتبت

(١) ذكر هذا في «دراسات لأساليب القرآن» نقلاً عن أبي حيان في «البحر». وذكر أن (لوما) الامتناعية لم تقع في القرآن كما تقدم. وأن التحضيضية جاءت في آية واحدة. انظر: (١/٢/٦٩١، ٦٩٧).

(٢) متفق عليه.

الواجب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم[1] مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦].

وأما التحضيض بـ(ألا) فقد جاء في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣] ولم يقع في القرآن تحضيض بـ(هَلَّا) أو (أَلَّا)[2].

وإلى الاستعمال الثاني أشار **بقوله**: (وبهما التحضيض مِزْ... إلخ) «مِزْ» فعل أمر؛ أي: ميّز بـ(لولا) و(لوما) التحضيض؛ لأنهما يدلان عليه، ويشاركهما في التحضيض (هلّا، وألّا، وألا). ثم ذكر أنها مختصة بالدخول على الفعل، **فقال**: (وأولينها الفعلا) أي: أتبعها واذكر بعدها الفعل، ولم يبين نوعه، وهو المضارع، والضمير عائد على الأحرف الخمسة المذكورة، والألف في (الفعلا) للإطلاق. ثم بين أنها قد تدخل على الاسم في الظاهر، **فقال**: (وقد يليها اسمٌ بفعلٍ مُضْمرٍ عُلِّق) أي: يكون متعلقاً بفعل مقدر ومعمولاً له، فيكون هذا الفعل بعد الأداة مباشرة (أو بظاهر مؤخر) أي: يكون هذا الاسم متعلقاً بفعل متأخر عن هذا الاسم، فيكون من باب تقديم المعمول على عامله، كما تقدم في المثال، والله أعلم.

---

(١) وقع في هذه الآية الفصل بين (لولا) والفعل (قلتم) بالظرف. وفائدة هذا ـ والله أعلم ـ بيان أن الواجب عليهم أن يتفادوا التكلم بالإفك أول ما سمعوه. فلما كان ذكر الوقت أهم وجب التقديم، أفاده في «الكشاف» (٣/ ٦٦).

(٢) الذي يفهم من كلام ابن مالك في «شرح الكافية» (٣/ ١٦٥٥) أن (ألا) لا تأتي للتحضيض بل هي للعرض. وإنما ذكرها مع حروف التحضيض بجامع الاختصاص بالفعل.

الْإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ

كيفية الإخبار عن الاسم بالاسم الموصول

٧١٧ ـ مَا قِيلَ: (أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) خَبَرْ ... عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدأً قَبْلُ ٱسْتَقَرّْ

٧١٨ ـ وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩ ـ نَحْوُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا ... (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَادْرِ الْمَأْخَذَا

٧٢٠ ـ وَبِـ(اللَّذَيْنِ، وَالَّذِينَ، وَالَّتِي) ... أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

هذا الباب وضعه النحويون لاختبار الطالب وتدريبه في الأحكام النحوية، كما وضع علماء الصرف باب الأبنية لامتحان الطالب في القواعد التصريفية، وكثيراً ما يصار إلى الإخبار بالذي والألف واللام لقصد الاختصاص، أو تقوية الحكم؛ لأن فيه إسنادين: إلى الضمير وإلى الظاهر ـ كما سيتضح إن شاء الله ـ أو لغرض القصر، أو تشويق السامع، ونحو ذلك.

فإذا قيل لك: أخبر عن خالد، من قولنا: خالد منطلق، بالاسم الموصول (الذي)، فإنك تعمل في هذا الأسلوب خمسة أعمال:

أحدها: أن تبتدئ الكلام بموصول مطابق للاسم المذكور في إفراده وتذكيره وتثنيته وجمعه، وهو (الذي) وتجعله مبتدأ.

الثاني: أن تؤخر الاسم المذكور إلى آخر التركيب؛ لأنه يراد جعله خبراً عن الموصول.

الثالث: أن ترفعه على أنه خبر عن (الذي).

الرابع: أن تجعل ما بين المبتدأ والخبر صلة الموصول.

الخامس: أن تجعل في موضع الاسم المذكور الذي أخرته ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه، ومطابقاً للموصول؛ لأنه هو العائد.

فتقول: الذي هو منطلق خالد، فـ(الذي) مبتدأ، وجملة (هو منطلق) صلة، و(خالد) خبر المبتدأ.

وإذا قيل: أخبر عن المحمدين، من: أكرمت المحمدين، قلت: اللذان أكرمتهما المحمدان، وفي الجمع: الذين أكرمتهم المحمدون، وفي المؤنث: التي أكرمتها هند..

وعلى هذا فالمخبر عنه ـ في هذا الباب ـ هو المجعول في آخر الجملة خبراً عن الموصول الذي هو المبتدأ. وهذا خلاف ظاهر السؤال، فإن ظاهره أن (خالداً) و(المحمدين) مخبر عنه، وأن الاسم الموصول هو الخبر، والجواب عن ذلك: أنه لما كان الاسم المذكور مخبراً عنه من جهة المعنى، صح أن يقال: أَخْبِرْ عنه.

وهذا معنى **قوله**: (ما قيل أخبر عنه بالذي خبر... إلخ) أي: إذا قيل لك: أخبر عن اسم بـ(الذي)، فليس هو على ظاهره، بل هو مؤول، فتجعل الاسم خبراً مؤخراً وجوباً، (عن الذي) حال كونه (مبتدأ قبل استقر)، وسوغ ذلك الإطلاق كونه في المعنى خبراً عنه، كما تقدم[(١)]. وهذا إشارة إلى الأعمال الثلاثة الأُوَل.

وقوله: (ما سواهما) أي: وما سوى المبتدأ والخبر مما هو موجود في الجملة (فوسِّطه صله) أي: للاسم الموصول، وهذا هو العمل الرابع.

وقوله: (عائدها) أي: عائد الجملة وهو ضمير الموصول (خَلَفُ مُعْطِي التكملة) أي: جاء الضمير في موضع الاسم الذي جعل في الآخر خبراً يكمل الفائدة. وهذا فيه العمل الخامس، وكلامه يفيد أن الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته للموصول لكونه عائده.

ثم ذكر المثال وهو أنك تقول: الذي ضربته زيد (فذا ضربت زيداً

---

(١) هذا أحد التأويلات وقد نسبه ابن مالك في «شرح الكافية» (٤/ ١٧٧٢) إلى ابن السراج. وقيل: إن (عن) في قول ابن مالك: (عنه) بمعنى الباء، والباء في (بالذي) بمعنى: (عن).

كان) أي: هذا التركيب كان في الأصل: ضربت زيداً، فعُمل فيه ما تقدم **(فادر المأخذا)** وقس عليه، والألف للإطلاق.

ثم بين أنه إذا كان الاسم الذي قيل لك: أخبر عنه ـ مثنى أو جمعاً أو مؤنثاً، فإنك تأتي بالمبتدأ الموصول وفق ذلك الاسم فيما ذكر **(مراعيا)** في الضمير العائد **(وفاق المثبت)** أي: موافقة الاسم المخبر عنه في المعنى.

* * *

شروط الاسم المخبر عنه بالاسم الموصول

٧٢١ ـ قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢ ـ كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

لما ذكر المصنف رحمه الله كيفية الإخبار، ذكر ما يشترط في الاسم المخبر عنه بالذي أو أحد فروعه، وهي أربعة:

١ ـ أن يكون قابلاً للتأخير، لما تقدم من أنه يجب تأخيره إلى نهاية الجملة، فلا يخبر بالذي أو فروعه عما له صدر الكلام؛ كأسماء الشرط والاستفهام، مثل: من، وما؛ لئلا تفوته الصدارة، فإن كان الاسم لا يقبل التأخير بنفسه ولكن خَلَفُهُ يقبل التأخير صح، مثل: الضمائر المتصلة؛ كالتاء من قمتُ، فيجوز أن يخبر عنها، مع أنها لا تتأخر؛ لأنه لا يمكن النطق بها وحدها؛ لكونها ضميراً متصلاً، ولكن يتأخر خَلَفُها، وهو الضمير المنفصل، فتقول: الذي قام أنا.

٢ ـ أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز، للزومهما التنكير، فلا يخلفهما الضمير؛ لأنه ملازم للتعريف، فلا يجوز في: جاء خالد راكباً، أن تقول: الذي جاء خالد إياه راكب.

٣ ـ أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن ضميرٍ عائدٍ إلى اسم في الجملة، كالهاء من، نحو: صالح أكرمته؛ لأنك لو أخبرت لقلت: الذي صالح أكرمته هو، فالضمير المنفصل هو الذي كان

متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير، فإن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو (صالح) بقي الموصول بلا عائد، وانخرمت قاعدة الباب، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط.

٤ ـ أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بالمضمر؛ ليصح كونه عائد الموصول، فلا يخبر عن الموصوف دون صفته، فلا تقول في: أكرمت رجلاً عالماً: الذي أكرمته عالماً رجل؛ لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً، وحينئذ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يوصف، ولا يوصف به.

وهذا الشرط يغني عن ذكر الشرط الثاني؛ لأن الإضمار تعريف وزيادة، وقد ذكر ابن مالك في «شرح الكافية» أن ذكر الشرط الثاني زيادة بيان[(١)].

وإلى هذه الشروط الأربعة أشار **بقوله**: **(قبول تأخير وتعريف... إلخ)** أي: قد **(حُتم)** في هذا الباب ووجب كون الاسم المخبر عنه قابلاً للتأخير والتعريف، وكذا يشترط **(الغنى عنه)** أي: الاستغناء عنه بأجنبي، أو الاستغناء عنه بمضمر، **وقوله**: **(فراع ما رعوا)** أي: لاحظ ما لاحظوه من الشروط[(٢)].

* * *

(١) «شرح الكافية» (٤/ ١٧٧٥).
(٢) وبقي من الشروط:
٥ ـ أن يكون الاسم في جملة خبرية. فلا يخبر عن الاسم في مثل: أكرمْ علياً؛ لأن الطلب لا يقع صلة. كما هو معلوم من باب «الموصول».
٦ ـ وأن يجوز ورود الاسم في الإثبات، فلا يخبر عن (أحد) من نحو: ما جاءني من أحد؛ لأنه لو قيل: الذي ما جاءني أحدٌ. لزم وقوع (أحد) في الإيجاب.
٧ ـ ألا يكون الاسم في إحدى جملتين مستقلتين، نحو: هشام في قولك: قام هشام، وقعد ياسر.

كيفية الإخبار عن الاسم بالألف واللام

٧٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
٧٢٤ ـ إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ) كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ: (وَقَى اللَّهُ الْبَطَلْ)
٧٢٥ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَٱنْفَصَلْ

لما بين الإخبار بالاسم الموصول عن الاسم، ذكر هنا الإخبار بالألف واللام الموصولة، فيخبر بالألف واللام عن الاسم بأربعة شروط، زيادة على الشروط السابقة:

١ ـ أن يكون المخبر عنه واقعاً في جملة فعلية، بخلاف: الإخبار بالذي، فإنه يخبر به عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية، فإذا قلت: خالد أخوك، لم يصح الإخبار بأل عن خالد؛ لأنه في جملة اسمية، والجملة الاسمية لا تصلح صلة.

٢ ـ أن يكون الفعل متقدماً، بخلاف: ما يقوم عاصم؛ لأنه تقدم على الفعل نفي، ولا يفصل بين أل وصلتها بنفي ولا غيره.

٣ ـ أن يكون متصرفاً، بخلاف: عسى المريض أن يبرأ؛ لأنه فعل جامد، وهو لا يصلح صلة لأل.

٤ ـ أن يكون مثبتاً، بخلاف المنفي كما تقدم.

مثال ذلك: وقى اللهُ البطلَ، فيجوز أن تخبر عن كل واحد من الفاعل والمفعول في هذه الجملة بالألف واللام، لتحقق الشروط، فتقول في الإخبار عن الفاعل: الواقي البطلَ اللهُ، فـ(الواقي) مبتدأ، و(البطل) بالنصب على أنه مفعول لاسم الفاعل، وبالجر على أنه مضاف إليه، و(الله) خبر المبتدأ، وتقول في الإخبار عن المفعول: الواقيه اللهُ البطلُ، وذكر الهاء واجب؛ لأن عائد (أل) الموصولة لا يحذف إلا ضرورة، فـ(الواقيه) مبتدأ، والها مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، و(الله) فاعل لاسم الفاعل، و(البطل) خبر المبتدأ.

ثم إن الوصف الواقع صلة لأل، إن رفع ضميراً، فإن كان عائداً على أل الموصولة وجب استتاره في الصلة؛ لأن الصلة جارية على من

هي له، وإن كان عائداً على غيرها وجب بروزه، لجريان الصلة على غير من هي له، فإذا قلت: بَلَّغْتُ من أخويك إلى المحمدين رسالةً، فإن أردت الإخبار عن التاء في (بلغت) قلت: المبلِّغُ من أخويك إلى المحمدين رسالةً أنا، ففي المبلغ ضمير عائد على (أل) فيجب استتاره؛ لأنه في المعنى لأل؛ لأنه خلف من ضمير المتكلم، (وأل) للمتكلم؛ لأن خبرها ضمير المتكلم. والمبتدأ نفس الخبر، وإن أخبرت عن الأخوين ـ من المثال المذكور ـ قلت: المبلِّغُ أنا منهما إلى المحمدين رسالةً أخواك، وإن أخبرت عن المحمدين قلت: المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة المحمدون، وعن الرسالة تقول: المبلغها أنا من أخويك إلى المحمدين رسالة، فـ(أنا) في هذه الأمثلة، فاعل (المبلغ) لأنه اسم فاعل، والضمير عائد لغير (أل)، وضمير الغيبة هو العائد، وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم، و(أل) فيهن لغير المتكلم؛ لأنها نفس الخبر الذي أخرته.

وهذا معنى **قوله**: **(وأخبروا هنا بأل... إلخ)** أي: أخبر العرب ـ في هذا الباب ـ بأل الموصولة **(عن بعض)** أي: عن جزء كلام **(يكون فيه الفعل قد تقدما)** وهذه إشارة إلى الشرطين الأولين.

وقوله: **(إن صح صوغ صلة منه لأل)** أي: من الفعل المتقدم، بأن كان متصرفاً ومثبتاً. وهذه (إشارة) إلى الشرطين الأخيرين.

وقوله: **(كصوغ واقٍ من وقى الله البطل)** هذا مثال لما اجتمعت فيه الشروط، فهو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: وذلك كصوغ... وقد مضى بيان ذلك.

ثم ذكر أن صلة **(أل)** إذا رفعت ضميراً وكان هذا الضمير لغير (أل) **(أُبين وانفصل)** أي: قطع من العامل وانفصل، إشارة إلى أنه يجب الإتيان به بارزاً منفصلاً، كما تقدم، والله أعلم.

الْعَدَدُ

١ ـ العدد المفرد
أ ـ حكم العدد من واحد إلى عشرة تذكيراً وتأنيثاً وحكم تمييزه
ب ـ حكم العدد مائة وألف وحكم تمييزهما

٧٢٦ ـ (ثَلاثَةً) بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ

٧٢٧ ـ فِي الضِّدِّ جَرِّدْ، وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ

٧٢٨ ـ وَ(مِائَةً) وَ(الأَلْفَ) لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَ(مِائَةٌ) بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ

اعلم أن أسماء العدد في اصطلاح النحاة أربعة أقسام:

١ ـ **المفرد**، وهو العدد الخالي من التركيب والعطف، وهو الواحد والعشرة وما بينهما، وكلمة (بِضْع وبِضْعة)[١]، والمائة[٢] والألف، ويسميه بعض النحاة (العدد المضاف) لأنه يضاف إلى تمييزه ـ عدا الواحد والاثنين ـ، كما سيأتي إن شاء الله.

٢ ـ **المركب**، وهو ما تركب تركيباً مزجياً من عددين، وهو أحد عشر، وتسعة عشر، وما بينهما.

٣ ـ **العِقْد**، وهو في اصطلاح النحاة يطلق على العدد من عشرين إلى تسعين.. وبعضهم يسميه العدد (المفرد) لأنه غير مضاف ولا مركب.

---

(١) البضع: بالكسر، يدل على عدد ما بين ثلاثة وتسعة. وحكمه كالثلاثة في التذكير والتأنيث، وهو قد يستعمل مفرداً أو مركباً أو معطوفاً عليه. قال تعالى: ﴿سَيَغْلِبُونَ ۝ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٣، ٤].

(٢) جرى المتقدمون على أن (المائة) تكتب بالألف، وذكروا تعليل ذلك. فانظر: «أدب الكُتاب» للصولي ص(٢٥٩)؛ كتاب «الكُتّاب» لابن درستويه ص(٩٠)؛ «باب الهجاء» لابن الدهان النحوي ص(٦)؛ «همع الهوامع» (٦/ ٣٢٥)؛ «المطالع النصرية» ص(١٤٩). ويرى المجمع اللغوي القاهري كتابتها بدون الألف. فإن ركبت الثلاث مع المائة حذفت ألف (ثلاث) فتقول: ثلثمائة، وشرط ذلك ألا يلتبس بالثلث أحد الكسور. إلا (ثمان) فلا تحذف ألفها مع المائة ـ على الأجود ـ لئلا يجتمع حذفان: حذف الألف وحذف الياء. انظر: «المطالع النصرية» ص(١٨٢).

٤ ـ **المعطوف**، وهو العدد الذي بين عقدين؛ كالأعداد المحصورة بين عشرين وثلاثين، أو بين ثلاثين وأربعين.. وهكذا.

وسأتكلم ـ بعون الله ـ عن هذه الأقسام في ضوء الألفية من خلال المباحث الآتية:

١ ـ تذكير العدد وتأنيثه.

٢ ـ حكم تمييزه.

٣ ـ إعراب العدد.

فأما القسم الأول وهو العدد المفرد، فالعددان واحد واثنان يوافقان المعدود في التذكير والتأنيث، فيذكران مع المذكر، ويؤنثان مع المؤنث، نحو: في القرية مسجد واحد، ومدرسة واحدة، اشتريت كتابين اثنين، وكراستين اثنتين.

وهذان العددان يعربان على حسب موقعهما من الجملة، ولا يذكر بعدهما تمييز، فلا يقال: في القرية واحدُ مسجدٍ، ولا اشتريت اثني كتابين؛ لأن ذكر التمييز مباشرة (مسجد، كتابين) يحدد المراد، ويغني عن ذكر العدد قبله.

والأعداد ثلاثة وعشرة وما بينهما وكلمة (بِضْع وبضعة) على عكس العدد، فتذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، نحو: عندي سبعةُ رجالٍ، وثلاثُ نسوةٍ، وصافحت بضعة رجال، ونصحت بضع نساء، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، وقال تعالى: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ﴾ [النور: ٦]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ٤]؛ لأن مفرد (شهادات): «شهادة» وهو مؤنث، ومفرد (شهداء): «شاهد أو شهيد» وهو مذكر[١].

---

(١) وعلى هذا فإذا كان المعدود جمعاً فإنه لا يراعى لفظه من ناحية التذكير والتأنيث. وإنما يراعى مفرده. تقول: جاء خمسة فتية؛ لأن مفرده (فتى) وهو مذكر. ولا تنظر لجمعه المؤنث. وأوتار العشر الأواخر من رمضان خمس ليال؛ لأن مفرده =

وإذا اجتمع لعدد واحد تمييزان: أحدهما مذكر، والآخر مؤنث روعي في تذكير العدد وتأنيثه السابق منهما، نحو: حضر سبعة رجال ونساء، وأقبل خمس نساءٍ ورجال، وهذا يختلف عن العدد المركب والعدد المعطوف، وسأذكر ما يتعلق بهما ـ إن شاء الله ـ.

وهذه الأعداد ـ من ثلاثة إلى عشرة ـ تعرب حسب موقعها من الجملة[1] وتحتاج إلى تمييز مجرور بالإضافة[2] ويكون ـ في الأغلب ـ

= (ليلة) وهو مؤنث. ولا تنظر لجمعه المذكر.

(١) العدد المفرد (ثمان) يختلف عن بقية الأعداد، فإنه له حالتين: **الأولى**: أن يكون مضافاً، **الثانية**: أن يكون غير مضاف.

فإن كان مضافاً جاء بلفظ المذكر بسبب إضافته إلى تمييزه المؤنث فالأفصح إثبات الياء في آخره مطلقاً، وإعرابه إعراب الاسم المنقوص، فتقدر على يائه الضمة والكسرة، وتظهر الفتحة، تقول: عندي ثماني مخطوطات. اشتريت ثمانيَ مخطوطات، احتفظت بثماني مخطوطات.

وإن كان مضافاً جاء بلفظ المؤنث بسبب إضافته إلى تمييزه المذكر لزمته الياء وبعدها التاء الدالة على التأنيث. ويعرب بالحركات الظاهرة كغيره من الأسماء الصحيحة، نحو: حضر ثمانيةُ طلاب، سألت ثمانيةَ طلاب. جلست مع ثمانيةِ طلاب.

فإن كان غير مضاف والمعدود مذكر لزمته الياء والتاء ـ أيضاً ـ وأعرب بالحركات الظاهرة، نحو: الحاضرون من الطلاب ثمانية، كان الحاضرون ثمانية، اجتمعت من الطلاب بثمانية.

وإن كان المعدود مؤنثاً أعرب إعراب المنقوص، نحو: عندي من المخطوطات ثمانٍ. اقتنيت من المخطوطات ثمانياً ـ بالتنوين على أنه منقوص منصرف ـ أو ثمانيَ ـ على أنه ممنوع من الصرف ـ وتقول في الجر: اكتفيت من المخطوطات بثمانٍ. والإعراب في حالة الرفع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، وهكذا يقال في الجر. فإن كان مركباً مع العشرة فسأذكره ـ إن شاء الله ـ مع الأعداد المركبة.

(٢) قد يضاف العدد المفرد إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود. فيضاف إلى مستحق المعدود، نحو: هذه خمسةُ محمد. خذ سبعتك.. ويستغني بذلك عن التمييز؛ لأن هذه الإضافة تحقق غرضاً لا يحققه التمييز. وهو أن العدد مستحق ومملوك للمضاف إليه؛ لأنك لا تقول لشخص: خذ سبعتك. إلا لمن يعرف جنسها، فلست بحاجة إلى ذكر التمييز.

جمع تكسير للقلّة[(١)] ـ كما تقدم في الأمثلة ـ[(٢)].

وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة ـ وهي الجمع والتكسير والقلّة ـ فتضاف هذه الأعداد إلى المفرد إذا كان التمييز هو لفظ (مائة)، نحو: في المعهد ثلثمائة طالب، وأربعمائة مقعد.

وقد يتخلف الأمر الثاني فتضاف هذه الأعداد إلى جمع التصحيح، وذلك إذا لم يكن للكلمة جمع تكسير، نحو: خمس صلوات، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] فجاء بـ(سمٰوات) جمع تصحيح؛ لأنه ليس للسماء جمع غيره، وقال تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ [النور: ٥٨] وليس لعورة جمع تكسير، وقد يكون جمع التكسير وارداً ولكنه قليل الاستعمال؛ كقوله تعالى: ﴿فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ﴾ [النمل: ١٢]، فإن تكسير (آية) على (آيٍ) وارد عن العرب[(٣)] لكنه ليس كثيراً في استعمالهم.

وقد تضاف لجمع التصحيح لمجاورته ما أُهمل تكسيره، كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِى سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٦]، فجاء (سنبلات) جمع تصحيح؛ لأنه مجاور لـ(سبع بقرات) المهمل تكسيرُهُ، وجاء (سنابل) بصيغة جمع التكسير حين لم يجاور جمع التصحيح في قوله

(١) جمع القلة يدل على أفراد لا تنقص عن ثلاثة ولا تزيد على عشرة، وجمع الكثرة يدل على أفراد لا تقل عن ثلاثة وقد تزيد عن عشرة، ولكل منهما أوزان خاصة، ستأتي ـ إن شاء الله ـ في باب «جمع التكسير».

(٢) اعلم أنه لا يراد بالجمع هنا ـ الجمع الاصطلاحي ـ بل يدخل فيه كل ما يدل على الجمعية من اسم الجمع كـ(رهط) و(قوم) واسم الجنس الجمعي كـ(نحل) و(بقر) و(شجر) والغالب أن يجر ذلك بـ(من) قال تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠] وتقول: جاء ثلاثة من القوم، وفي المزرعة سبع من النخل، وتسع من الشجر. وقد يجر بالإضافة، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨] وفي الحديث: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» والذود: اسم جمع لا مفرد له.

(٣) انظر: «المصباح المنير» ص(٣٢).

تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍۗ﴾ [البقرة: ٢٦١].

وقد يتخلف القيد الثالث فيأتي تمييز الثلاثة والعشرة وما بينهما جمع كثرة لا جمع قلّة، كما قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍۚ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فأضاف (ثلاثة) إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلّة وهو (أقراء).

وأما العددان (مائة وألف) فهما على لفظهما، سواء أكان المعدود مذكراً أم مؤنثاً، ولا بدَّ لهما من تمييز مفرد مجرور ـ غالباً ـ، نحو: قلَّ من يعيش مائةَ سنةٍ، على فضلِ العلم مائةُ برهان، قال تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍۖ﴾ [النور: ٢][1]، وقال تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦][2].

وقد يأتي تمييز (المائة) جمعاً مجروراً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ۝٢٥﴾ [الكهف: ٢٥] فقد قرأ حمزة والكسائي ـ من السبعة ـ بإضافة (مائة) إلى (سنين).

وفي العدد المفرد **يقول ابن مالك: (ثلاثة بالتاء قل للعشره... إلخ)** أي: أنِّث العدد: ثلاثة وعشرة وما بينهما، إذا كنت تعد جمعاً **(آحاده)** أي: مفرداته **(مذكره)** فأفاد أن العبرة في التذكير والتأنيث بحال المفرد، لا بحال الجمع[3].

---

(١) (مائة) مفعول مطلق نائب عن المصدر.

(٢) (ألف) ظرف زمان و(سنة) مضاف إليه.

(٣) أما اسم الجمع ونحوه مما لا مفرد له؛ كقوم ورهط، فينظر في التذكير والتأنيث إلى اللفظ المذكور. فيعطى العدد عكس ما يستحقه اللفظ المذكور. ويعرف ذلك إما بالضمير أو باسم الإشارة أو تأنيث الفعل أو غيرها، تقول: ثلاث من الغنم؛ لأنك تقول: غنم كثيرة، قال تعالى: ﴿إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٨] فأنث الفعل، وجاء ثلاثة من الرهط؛ لأن العرب تقول: الرهط أقبل، قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨] وتقول: عندي ثلاث من النخل، أو ثلاثة، لجواز الوجهين، قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] فأنّث الصفة. وقال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]. فذكّر الصفة.

وقوله: (في الضد جرّد) أي: إذا كان مفرد المعدود مؤنثاً فيجب تذكير العدد وتجريده من التاء[(١)].

ثم بيَّن أن تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلّة مجرورة بالإضافة، وفهم من **قوله**: (في الأكثر) أنه يُمَيَّزُ بجمع الكثرة قليلاً ـ كما تقدم ـ ثم بيَّن أن المائة والألف تضافان للمفرد، ليكون هذا المفرد المضاف إليهما هو التمييز. ثم ذكر أن (المائة) قد تضاف قليلاً للجمع، وهو يشير إلى قراءة حمزة والكسائي كما تقدم. **وقوله**: (نزراً) أي: قليلاً جداً. **وقوله**: (قد رُدف) فعل ماضٍ مبني لما لم يُسَمَّ فاعله؛ أي: تُبِع بالجمع، بمعنى: وقع بعده.

وإنما قدم ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ الكلام على (مائة) و(ألف) على ما دونهما من العدد إلى أحد عشر؛ لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة. وبعد ذلك رجع إلى الكلام على الأعداد حسب ترتيبها.

* * *

٢ ـ العدد المركب
١ ـ حكمه تذكيراً وتأنيثاً
٢ ـ إعرابه

٧٢٩ ـ وَ(أَحَدَ) اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِـ(عَشَرْ) ... مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

٧٣٠ ـ وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ: (إِحْدَى عَشْرَهْ) ... وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

٧٣١ ـ وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِحْدَى) ... مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

٧٣٢ ـ وَلِـ(ثَلَاثَةٍ) وَ(تِسْعَةٍ) وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

---

(١) إذا حذف تمييز الأعداد من الثلاثة إلى التسعة وما بينهما، وكذا العشرة إذا كانت مفردة، فإنه يجوز تذكير العدد وتأنيثه، والأفصح أن يبقى العدد على ما كان عليه لو لم يحذف المعدود. فتقول: صمت خمسةً. تريد خمسة أيام. ويجوز: صمت خمساً. وعليه جاء الحديث الصحيح: «ثم أتبعه بست من شوال» وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] فجاء العدد (عشراً) بحذف التاء؛ لأن المعدود الأيام على أحد الوجهين، وفي الآية أقوال أخرى.

وعلى الأول جاء قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: وسبعة أيام. فأنث العدد نظراً للمعدود المحذوف وهو (أيام). انظر: «تفسير البحر المحيط» (٢/ ٢٣٣).

٧٣٣ ـ وَأَوْلِ (عَشْرَةَ) (اثْنَتَيْ) وَ(عَشَرَا) (إِثْنَيْ) إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
٧٣٤ ـ وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَٱرْفَعْ بِالْأَلِفْ وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

لما ذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ القسم الأول وهو العدد المفرد (أو المضاف) ذكر العدد المركب، فتركب (عشرة) مع ما دونها إلى واحد، ويلحق بذلك كلمة (بضع وبضعة).

والعدد المركب يتألف من جزأين: الأول: (الصدر) وهو العدد واحد وتسعة وما بينهما، وما ألحق به. والثاني: (العجز) وهو كلمة (عشرة).

وحكم الأعداد المركبة من حيث التذكير والتأنيث، أن العجز وهو (عشرة) يطابق المعدود في التذكير والتأنيث، وأما الصدر فإن كان كلمة (أحد أو إحدى أو اثني أو اثنتي) فإنه يطابق المعدود، وإن كان (ثلاثة وتسعة) وما بينهما، فإن حكمه بعد التركيب كحكمه قبله، فيذكر مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر. تقول: حضر أحدَ عشرَ طالباً، كتبت إحدى عشرةَ ورقةً، عندي اثنا عشرَ كتاباً، واثنتا عشرةَ كراسةً، نجح ثلاثةَ عشرَ طالباً، أقمت في مكة تسعَ عشرةَ ليلةً، وفي المدينة بضعةَ عشرَ يوماً، قال تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤][1].

وحكم العدد المركب أنه يبنى على فتح الجزأين[2] فلا يتغير آخره

(١) إذا كان للعدد المركب تمييزان: أحدهما مذكر عاقل. والآخر مؤنث ـ عاقل أو غير عاقل ـ روعي في تذكير العدد وتأنيثه المذكر العاقل مطلقاً ـ سواء كان متقدماً أم متأخراً ـ، نحو: سافر معنا ثلاثةَ عشرَ رجلاً وامرأة، أو ثلاثةَ عشرَ امرأة ورجلاً. فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما، بشرط اتصال التمييز بالعدد، نحو: عندي خمسة عشر جملاً وناقة، أو عندي خمس عشرة ناقة وجملاً، فإن فُصل روعي المؤنث، نحو: عندي خمسَ عشرةَ ما بين جمل وناقة، أو ما بين ناقة وجمل. ويرى الصبان أنه إذا كان المذكر غير عاقل، والمؤنث عاقلاً، غُلّب العاقل، نحو: أربعَ عشرةَ جملاً وأَمَةً.

(٢) العدد (ثمانية) إذا كان مركباً مع العشرة فحكمه من حيث التذكير والتأنيث كحكمه =

بتغير العوامل، تقول: جاء ثلاثةَ عشرَ طالباً، رأيت ثلاثةَ عشرَ طالباً، مررت بثلاثةَ عشرَ طالباً، فـ(ثلاثةَ عشرَ) فاعل مبني على فتح الجزأين في محل رفع، وفي المثال الثاني: مفعول به في محل نصب، وفي المثال الثالث: في محل جر، ويستثنى من ذلك (اثنا عشر) فإن صدره يعرب إعراب المثنى فيرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، ويبقى جزؤه الثاني مبنياً على الفتح لا محل له، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، فـ(اثنا) خبر (إنَّ) مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(عشر) مبني على الفتح لا محل له.

وقال تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠][(١)]، فـ(اثنتي) مفعول به منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(عشرة) مبني على الفتح لا محل له.

ويحتاج العدد المركب إلى تمييز مفرد منصوب، كما في الأمثلة، وسيذكر ابن مالك رحمه الله ذلك، وإنما ذكرته هنا لإتمام الكلام على العدد المركب.

= قبل التركيب، تقول: جاء ثمانيةَ عشرَ طالباً. وعندي ثمانيَ عشرةَ كراسة. وهو مبني على فتح الجزأين. فإذا كان مجرداً من التاء جاز فيه إثبات الياء مفتوحة، أو ساكنة، ويكون الفتح مقدراً عليها. وجاز حذف الياء مع فتح النون أو كسرها. وفي حالة الكسر تكون الياء محذوفة للتخفيف. انظر: «شرح الكافية» (٣/ ١٦٧٤).

(١) تمييز (اثنتي عشرة) محذوف لفهم المعنى. تقديره ـ والله أعلم ـ فرقة. ولا يصلح أن يكون (أسباطاً) تمييزاً؛ لأنه جمع، ولأنه لو كان تمييزاً لذُكِّر العددان بحذف التاء منهما؛ لأن السبط مذكر. ويرى الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٣٩٧) أنه وإن كان السبط مذكراً فتأنيث العدد لقوله: (أمماً)، فـ(أسباطاً) على القول الأول بدل من (اثنتي عشرة) ورجحه الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٣٨٢) و(أمماً) نعت لأسباط.

والأسباط: جمع سبط وهو ولد الولد. فصاروا اثنتي عشرة أمة من اثني عشر ولداً. وأراد بالأسباط القبائل. و(اثنتي عشرة) مفعول ثان لـ(قطعنا) والضمير وهو الهاء مفعول أول.

يقول ابن مالك: (وأحد اذكر وصلنه بعشر... إلخ) أي: إذا قصدت العدد المذكر فاذكر لفظ (أحد) مع لفظ (عَشَر) مركّباً لهما، فتقول: أحدَ عشرَ رجلاً، وإذا قصدت العدد المؤنث فاذكر لفظ (إحدى) مع لفظ (عشرة)، فتقول: إحدى عَشْرَةَ امرأةً، بسكون الشين وزيادة التاء، هذه هي اللغة المشهورة، ولغة تميم كسر الشين.

ثم أراد أن يبين أن مطابقة العشرة للمعدود ليست خاصة بـ(أحد وإحدى) بل هي عامة، **فقال:**

(وَمَــعَ غَــيْــرِ أَحَــدٍ وَإِحْــدَى   مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا)

أي: ما فعلت في (عشرة) مع (أحد وإحدى) من إسقاط التاء في المذكر وإثباتها في المؤنث، افعله فيما فوقهما من الأعداد التي تُركب مع (العشرة).

ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو (العشرة) بيَّن أن حكم الصدر من (ثلاثة) إلى (تسعة) وما بينهما في التركيب كحكمه قبل التركيب من أن التاء تثبت مع المذكر، وتسقط مع المؤنث.

ثم نصَّ على (اثني واثنتي) **فقال:** (وأولِ عشرةَ اثنتي) أي: أتْبع كلمة (عشرة) المؤنثة (اثنتي)، ولفظ (عشر) المذكر (اثني) إذا أردت المعدود المذكر أو المؤنث.

وقوله: (إذا أُنثى تشا) بالقصر لضرورة الوزن. وهذا راجع للأول، (أو ذَكَرَا) وهذا راجع للثاني، ثم بيَّن أن (اثني واثنتي) يعربان إعراب المثنى، فيرفعان بالألف، وينصبان ويجران بالياء، وما سواهما من الجزأين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر العجز منه، في القول المألوف الشائع.

* * *

٣ ـ العِقْد تعريفه، وحكمه
٤ ـ العدد المعطوف تعريفه وحكمه

٧٣٥ ـ وَمَيِّزِ الْـ(عِشْرِينَ) لِلـ(تِّسْعِينَا)   بِـوَاحِـدٍ كَـ(أَرْبَـعِـيـنَ حِـيـنَـا)

ذكر القسم الثالث من أقسام العدد وهو العِقْدُ، والقسم الرابع وهو العدد المعطوف.

أما العقد ـ وهو من عشرين إلى تسعين ـ فإنه يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث. وأما تمييزه فهو مفرد منصوب(١)، نحو: عندي ثلاثون كتاباً، في المزرعة ستون نخلةً، وأربعون شجرةً.

وتعرب ألفاظ العقود إعراب جمع المذكر السالم؛ لأنها ملحقة به، فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء ـ كما تقدم أول الكتاب ـ قال تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ(٢) رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ(٣) لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

وأما المعطوف ـ وهو الذي ينحصر بين عِقْدين ـ فإن المعطوف وهو لفظ العقد يلزم حالة واحدة ـ كما تقدم ـ وأما المعطوف عليه(٤) فإن كانت صغيته هي لفظ (واحد) أو (اثنين) وجب مطابقتها للمعدود في تذكيره وتأنيثه، وإن كانت لفظ (ثلاثة أو تسعة) وما بينهما فيجب مخالفتها للمعدود، كما تقدم في حال إفرادها أو تركيبها، ويعرب المعطوف عليه حسب موقعه من الجملة، ويتبعه المعطوف في إعرابه، نحو: في الفصل واحد وثلاثون طالباً، واثنان وثلاثون مقعداً، في المكتبة سبعة وثمانون كتاباً، وخمس وثلاثون مخطوطة، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [صٓ: ٢٣].

---

(١) يجوز أن يستغني العقد عن التمييز وأن يضاف إلى مستحقه، نحو: هذه عشرو خالدٍ؛ لأنك لا تقول ذلك إلا لمن يعرف جنسها، فلست بحاجة إلى ذكر تمييز.

(٢) قوله: (قومه) منصوب على نزع الخافض. و(سبعين) مفعول به.

(٣) موسى مفعول أول، و(ثلاثين) مفعول ثان على حذف مضاف؛ أي: تمام ثلاثين.

(٤) المعطوف عليه يسمى (النيّف) ـ بتشديد الياء على الأفصح ـ ومعناه: الزيادة، يقال: ناف على فلان: أي زاد عليه. وهي تدل ـ في الأصل ـ على عدد مبهم من واحد إلى تسعة. وتلازم التذكير دائماً. وتعرب حسب موقعها من الجملة. ولا بد أن يتقدمها عقد من العقود ثم تعطف عليه، نحو: اشتريت عشرين كتاباً ونيّفاً. فهي لا تذكر إلا على أساس أن مدلولها سيزاد على عقد عددي. أما على الاستعمال الأول فإن لفظ النيف يطلق على العدد المعطوف عليه. ولا بد أن يكون متقدماً.

وهذا معنى **قوله**: (وميز العشرين للتسعينا ... إلخ) أي: ميز العشرين إلى التسعين (بواحد) أي: بمفرد (كأربعين حينا) وفهم من المثال أنه يكون منصوباً، والحين: بالكسر هو الدهر والوقت، طال أم قصر، وشمل قوله: (العشرين للتسعينا) ألفاظ العقود، والأعداد المعطوفة[1]، واللام في قوله: (للتسعينا) للغاية، فهي بمعنى: (إلى).

* * *

تمييز العدد المركب

٧٣٦ ـ وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا   مُيِّزَ (عِشْرُونَ) فَسَوِّيَنْهُمَا

أي: إن العرب ميزت العدد المركب ـ من أحد عشر إلى تسعة عشر ـ بمثل ما مُيِّز عشرون وبابه. وذلك بمفرد منصوب ـ كما تقدم ـ.

وقوله: (فسوينهما) أي: المركب، والعشرين وبابه، وهو تكميل للبيت لصحة الاستغناء عنه، أو أنه قَصَدَ به دفع توهم أن المثلية قبله غير تامة.

* * *

إضافة العدد المركب

٧٣٧ ـ وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ   يَبْقَ الْبِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

يجوز في العدد المركب ـ ما عدا اثني عشر واثنتي عشرة[2] ـ أن يستغني عن التمييز وأن يضاف إلى اسم بعده[3] ـ كما في العدد المفرد والعقود ـ.

---

(١) إذا كان للعدد المعطوف تمييزان أحدهما مذكر عاقل والآخر مؤنث روعي المذكر العاقل مطلقاً ـ تقدم أو تأخر اتصل أو انفصل ـ، نحو: وُزع المبلغ على خمسة وسبعين فقيراً وفقيرة، أو على خمسة وسبعين فقيرة وفقيراً. ونقلت السيارة خمسة وثلاثين حقيبة ورجلاً، فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما، بشرط الاتصال، نحو: قرأت ثلاثة وعشرين بحثاً ورسالة، أو ثلاثاً وعشرين رسالة وبحثاً. فإن فصل بينهما فاصل ـ وهو كلمة بين ـ روعي المؤنث، نحو: قرأت ثلاثاً وعشرين ما بين بحث ورسالة. راجع: «حاشية الصبان» (٤/ ٧١)، «النحو الوافي» (٤/ ٥٥٠).

(٢) يعلل النحاة امتناع إضافة (اثني عشر) إلى مستحقها أن لفظ (عشر) واقع موقع نون المثنى، وهذه النون لا تجامع الإضافة.

(٣) انظر: «شرح المكودي بحاشية ابن الحاج» (٢/ ١١١).

وإذا أضيف العدد لمركب ففيه لغتان:

الأولى: وهي الفصحى، أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين في جميع مواقعه الإعرابية، فتقول: خمسةَ عشرَ محمدٍ عندي، حفظت خمسةَ عشرَ محمدٍ، حافظت على خمسةَ عشرَ محمدٍ، فـ(خمسةَ عشرَ) ـ في المثال الأول ـ مبتدأ مبني على فتح الجزأين في محل رفع، وهو مضاف و(محمد) مضاف إليه، (عندي) خبر المبتدأ.

الثانية: بقاء الصدر على بنائه، وإجراء الحركات الإعرابية على الثاني، فتقول: خمسةَ عشرُ محمدٍ عندي، حفظت خمسةَ عشرَ محمدٍ، حافظت على خمسةَ عشرِ محمدٍ، فـ(خمسةَ عشرُ) بجزئيها مبتدأ مرفوع بالضمة، وفي الثاني مفعول به منصوب بالفتحة، وفي الثالث مجرور بالكسرة.

وهذا معنى **قوله**: (وإن أضيف عدد مركب... إلخ) أي: وإن أضيف العدد المركب إلى اسم بعده فإنه يبقى على بنائه. وهذه اللغة الأولى، (وعجز قد يعرب) إشارة إلى اللغة الثانية، وأفاد بذلك أنها لغة قليلة.

وقوله: (البنا) بالقصر للوزن، وسوغ الابتداء بالنكرة في قوله: (وعجز) أنها في معرض التفصيل.

* * *

صوغ العدد على وزن (فاعل)
١ ـ حكمه تذكيراً وتأنيثاً
٢ ـ استعمالاته

٧٣٨ ـ وَصُغْ مِنِ (ٱثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقُ إِلَى (عَشَرَةٍ) كَـ(فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلَا)
٧٣٩ ـ وَٱخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَٱذْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَا
٧٤٠ ـ وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ
٧٤١ ـ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ ٱحْكُمَا

يجوز أن يصاغ من لفظ (اثنين وعشرة) وما بينهما، وصفاً على وزن (فاعل) لتحقيق غرض لا يمكن أن يستفاد من العدد الجامد الذي سيكون منه الاشتقاق.

وهذا العدد الذي على وزن (فاعل) يذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث فيقال: كتاب ثالث ورابع، ورسالة ثالثة ورابعة إلى عشرة.

وما صيغ من العدد على هذا النحو له استعمالات:

الأول: أن يستعمل مفرداً عن الإضافة، لِيصفَ ما قبله، ويدلَّ على ترتيبه، نحو: جاء الطالبُ الثالثُ في فصله؛ أي: إنه طالب موصوف بهذه الصفة، قال تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]، فجاء قوله: (بثالث) مذكراً؛ لأن الحديث عن رسول الله تبارك وتعالى، وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ[١] ﴿٢٠﴾﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]، فجاء قوله: (الثالثة) مؤنثاً لأنه صفة لمؤنث، والغرض من الصفة التوكيد؛ لأن من المعلوم بعد ذكر اللات والعزى أن مناة ثالثتهما، وكلها أصنام كانت تعبد في الجاهلية[٢].

وحكم الصيغة في هذا الاستعمال هو الإعراب بالحركات حسب موقعها من الجملة.

الثاني: أن يستعمل مع ما اشتق منه ـ والمراد بما اشتق منه: أصله ـ فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة من غير دلالة على ترتيب، نحو: خالدٌ ثالثُ ثلاثةٍ قاموا بالنشاط في معهدهم؛ أي: واحد من ثلاثة.

وحكم الصيغة هنا: إعرابها بالحركات حسب موقعها من الجملة، ووجوب إضافتها إلى العدد الأصلي الذي اشتقت منه، من إضافة البعض إلى كله، قال تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠] أي: أحد اثنين، و(ثاني) حال من الهاء في (أخرجه) و(اثنين) مضاف إليه[٣]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] أي: قالوا: إن الله أحد ثلاثة آلهة، أو واحد من ثلاثة آلهة،

---

(١) الهمزة للاستفهام، والفاء للاستئناف ـ على ما تقدم في آخر باب «عطف النسق» ـ ورأى: فعل ماض. والتاء فاعل.. والميم علامة الجمع. (اللات) مفعول به (الثالثة الأخرى) صفتان لمناة. وانظر: «تفسير الألوسي» (٥٦/٢٧).

(٢) انظر: «النحو القرآني» ص(٣٨٥).

(٣) انظر: المصدر السابق.

و(ثالث): خبر (إن) و(ثلاثة) مضاف إليه(١).

الثالث: أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه ـ وهو العدد الأقل منه مباشرة ـ فيفيد حينئذٍ معنى التصيير والتحويل، فيجوز فيه وجهان:

الأول: إضافته إلى ما يليه، فيحذف تنوينه، نحو: دخلت المسجد وأنا رابعُ ثلاثةٍ؛ أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة، ودخلت حفصة الغرفة وهي رابعةُ ثلاثةٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] أي: رابع ثلاثة، وسادس خمسة، وقد جاء العددان مضافين إلى ضمير الثلاثة والخمسة.

الوجه الثاني: نصب ما يليه به، فيلحقه التنوين، ويشترط له ما يشترط في إعمال اسم الفاعل من الاعتماد على نفي أو استفهام أو غيرهما مما يعتمد عليه اسم الفاعل، ومن كونه للحال أو الاستقبال، نحو: سأسافر غداً ـ إن شاء الله ـ وأنا رابعٌ ثلاثةً، فـ(رابعٌ) خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، و(ثلاثةً) مفعول به منصوب لاسم الفاعل.

وإلى هذه الاستعمالات الثلاثة أشار **بقوله**: (وصغ من اثنين فما فوق... إلخ) أي: صغ من العدد (اثنين) فما فوقه إلى عشرة وزناً على مثال (فاعل) كما تصوغه من الفعل الثلاثي (فَعَلَ)(٢). ثم ذكر أنه إن أريد

---

(١) وجوب الإضافة هو مذهب الجمهور، سواء كان ثانياً أم غيره، ويرى بعض النحاة أن لفظ (ثان وثانية) يعملان النصب بشرطه فيما بعدهما، فتقول: كان عاصم ثانياً اثنين، فـ(اثنين) مفعول به؛ أي: متممٌ اثنين، قالوا: لأن العرب تقول: ثنيت الرجلين، إذا كنت الثاني منهما. واختاره ابن مالك في «التسهيل» (٢/ ٤١٢)، وقال فريق ثالث: إن هذا الحكم ليس مقصوراً على (ثان وثانية) بل هو في جميع الأعداد. انظر: «أوضح المسالك» (٤/ ٢٦٢).

(٢) ذكر في «التصريح» (٢/ ٢٧٦) أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعي؛ لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامدة معنوية، والاشتقاق لا يكون إلا من المصدر، كما تقدم في «باب المفعول المطلق». وهذا الكلام له ما يستثنى منه، كما تقدم في صيغة (فاعل) الدالة على التحويل والتصيير. فإنها قياسية؛ لأنها مشتقة من مصدر فعل ثلاثي عددي يدل على هذا المعنى، فقد نقل الجوهري في «الصحاح» =

بالعدد المؤنث لحقته التاء، وإن أريد به المذكر فلا تأت بالتاء. وهذا هو الاستعمال الأول.

وقوله: (من اثنين) أي: لأن ما دونه وهو (واحد) وضع على ذلك من أول الأمر.

وقوله: (وإن ترد بعض الذي منه بُني) أي: وإن ترد بفاعل المذكور الدلالة على أنه بعض مما بُني منه؛ أي: واحد مما اشتق منه، (تضف إليه) أي: تضف هذا الوزن إلى العدد (مثل بعض) أي: حالة كون الوصف مثلَ بعضٍ في معناه؛ أي: مثل إضافة البعض إلى كله.

وقوله: (بَيِّنِ) نعت لبعض؛ أي: واضح البعضية، فيفيد العدد أن الموصوف به بعضُ تلك العدة المعينة كما تقدم، وهذا هو الاستعمال الثاني.

وقوله: (وإن ترد جعلَ الأقلِّ مثلَ ما فوقُ) أي: وإن ترد بفاعل المذكور جعل العدد الأقل مساوياً لما فوقه (فحكم جاعلٍ له احكما) أي: فاحكم لاسم الفاعل من العدد بحكم (جاعل) أي: اسم الفاعل من الفعل (جَعَلَ) حيث يصح أن يضاف لما بعده، وأن ينصبه بشروطه المعتبرة، وإنما قال: (جاعل) ولم يقل: (فاعل) تنبيهاً على أن اسم الفاعل من العدد هو بمعنى: (جاعل) فيفيد معنى التصيير والتحويل، كما تقدم. وهذا هو الاستعمال الثالث.

* * *

بقية استعمالات العدد الذي على وزن (فاعل)

٧٤٢ ـ وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي ٱثْنَيْنِ) ... مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

٧٤٣ ـ أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

٧٤٤ ـ وَشَاعَ ٱلْاسْتِغْنَا بِـ(حَادِيْ عَشَرَا) ... وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) ٱذْكُرَا

٧٤٥ ـ وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

= (١/ ٢٧٥): (ثَلَثْتُ القوم أثْلِثُهم ـ بالكسر ـ إذا كنت ثالثهم أو كمَّلتُهم ثلاثة بنفسك.. وكذلك إلى العشرة إلا أنك تفتح: أرْبَعُهم وأسْبَعُهم وأتْسَعُهم...).

الاستعمال الرابع لصيغة (فاعل): أن تُرَكَّبَ مع العشرة، ليفيد الدلالة على الترتيب مقيداً بالعشرة.

وفي هذا الاستعمال يجب البناء على فتح الجزأين في محل رفع أو نصب أو جر، مع مطابقة الجزأين معاً لمدلولهما تذكيراً وتأنيثاً، نحو: الفصلُ الثالثَ عشرَ أطولُ فصول الكتاب، قرأت الفصل الثالثَ عشرَ، نظرت في المسألة السادسةَ عشرةَ، فـ(الفصلُ) مبتدأ و(الثالثَ عشرَ) مبني على فتح الجزأين في محل رفع صفة، (أطول) خبر المبتدأ. وفي المثال الثاني: في محل نصب صفة، وفي الثالث في محل جر صفة أيضاً.

وهذا الاستعمال لم يذكره ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

الاستعمال الخامس: أن يركب مع العشرة؛ ليفيد أنه بعض من العدد الأصلي الذي صيغ منه، ولهذا الاستعمال ثلاث صور:

١ ـ أن يؤتى بتركيبين: صدر أولهما صيغة (فاعل) في التذكير (وفاعلة) في التأنيث، وبعدها كلمة (عشر) للمذكر و(عشرة) للمؤنث، وصدر التركيب الثاني في التذكير (أحد، واثنا، وثلاثة ـ بالتاء ـ إلى تسعة) وفي التأنيث (إحدى، واثنتا، وثلاث ـ بلا تاء ـ إلى تسع) وبعده كلمة (عشر) للمذكر و(عشرة) للمؤنث.

وكل من التركيبين مبني على فتح الجزأين، ويكون المركب الأول في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعه من الجملة، وهو مضاف، ويكون المركب الثاني (ما عدا اثني عشر واثنتي عشرة) مضافاً إليه، في محل جر، تقول: هذا خامسَ عشرَ خمسةَ عشرَ، وهذه ثالثةَ عشرةَ ثلاثَ عشرةَ.

٢ ـ أن يُقتصر على صدر المركب الأول دون كلمة (عشرة) استغناء عنها بذكرها في المركب الثاني. ويعرب صدر التركيب الأول على حسب موقعه من الكلام؛ لزوال سبب البناء وهو التركيب، ويضاف إلى

المركب الثاني، باقياً الثاني على بناء جزئيه. وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالاً، نحو: هذا خامسُ خمسةَ عشرَ، فـ(هذا) مبتدأ (خامس) خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف و(خمسةَ عشرَ) مبني على فتح الجزأين في محل جر مضاف إليه.

٣ ـ أن يستعمل بحذف الوسطين وبقاء الطرفين، فيقال: هذا ثالثُ عشرٍ، والأحسن ـ هنا ـ إعراب صيغة (فاعل) على حسب موقعها من الجملة، وهي مضاف، و(عشر) مضاف إليه مجرور.

الاستعمال السادس لصيغة (فاعل): أن يستعمل قبل (العقد) ويعطف عليه (العقد) بالواو خاصة، ويطابق المعطوف عليه مدلوله في تذكيره وتأنيثه، ويعرب بالحركات على حسب موقعه من الجملة، والمعطوف يتبعه في إعرابه، فيكون مثله مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وإعرابه بالحروف كما تقدم، نحو: قرأت الفصلَ الثالثَ والعشرينَ، وتأملت في الفائدة السابعةِ والعشرينَ.

وقد ذكر ابن مالك الاستعمال الخامس وما بعده **بقوله**: (وإن أردت مثل ثاني اثنين... إلخ) أي: وإن أردت بالمركب من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ما أردت بثاني اثنين؛ أي: إنه بعض تلك العدة (فجيء بتركيبين) الأول: صدره (فاعل) والثاني: صدره ما اشتق منه، وهذه الصورة الأولى، (أو فاعلاً) أي: أو أضف فاعلاً (بحالتيه) وهما حالة التذكير والتأنيث (إلى مركب) أي: أضفه إلى المركب الثاني كاملاً بعد حذف كلمة (عشرة) من المركب الأول، ويفهم منه أن المركب الثاني في محل جر مضاف إليه، (بما تنوي يفي) أي: يكون ذلك وافياً بالمعنى الأول الذي نويته. وهذه الصورة الثانية.

ثم **قال** عن الصورة الثالثة: (وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه) أي: كثر الاكتفاء بأحد الجزأين من كل تركيب، فيحذف العقد من التركيب الأول والنيّف من الثاني، أو الاكتفاء بالتركيب الأول بجملته

وحذف الثاني كاملاً، وفائدة التمثيل بـ(حادي) التنبيه على أنه مقلوب، وأصله (واحد).

وقوله: (ونحوه) أي: ثاني عشر وثالث عشر إلى تسعة عشر..

وقوله: (وقبل عشرين اذكرا) إشارة إلى الاستعمال الأخير، والتقدير: واذكر قبل عشرين وبابه ـ وهو باقي العقود ـ صيغة فاعل من لفظ العدد (بحالتيه) من التذكير والتأنيث على حسب مدلوله، بشرط أن يكون متقدماً على واو العطف، ويليها العقد المعطوف.

كَمْ، وَكَأَيِّنْ، وَكَذَا

١ ـ «كم» الاستفهامية معناها، حكم تمييزها

٧٤٦ ـ مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ (عِشْرِينَ) كَ(كَمْ شَخْصًا سَمَا)

٧٤٧ ـ وَأَجِزَ أَنْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

هذا الباب معقود لكنايات العدد، وهي ثلاثة: كم، وكأين، وكذا، والكناية: هي التعبير عن الشيء بغير اسمه، لسبب بلاغي، وسميت هذه الألفاظ كنايات؛ لأن كلّاً منها يكنى به عن معدود وإن كان مبهماً.

أما (كم) فهي نوعان: استفهامية، وخبرية[(١)].

أما الاستفهامية فمعناها: أيُّ عدد؟ فيسأل بها عن كمية الشيء، وتمييزها مفرد منصوب، نحو: كم سورةً حفظت؟ فـ(كم) استفهامية مبنية على السكون في محل نصب مفعول مقدم (سورة) تمييز منصوب.

(١) (كم) بنوعيها اسم؛ لدخول حرف الجر عليها. ولهما الصدارة في الكلام، أما الاستفهامية فللاستفهام، وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير. ولا بد من معرفة إعرابها، وملخص ذلك: أنها إن دلت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية، نحو: كم يوماً صمت؟ وكم ميلاً مشيت؟، قال تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وإن دلت على حدث فهي مفعول مطلق، نحو: كم زيارة زرت المريض؟ وإن دلت على ذات وبعدها فعل متعد لم يأخذ مفعوله فهي مفعول به، نحو: كم حديثاً حفظت؟ وكذا إذا كان بعدها فعل ينصب مفعولين كقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١]. فـ(كم) في محل نصب مفعول ثان لآتيناهم، وإن سبقت بحرف جر أو مضاف فهي مجرورة، نحو: بكم ريال اشتريت القلم؟ فوق كم متر تضع نوافذ بيتك؟ وما عدا ذلك فهي مبتدأ، أو معمولاً لناسخ، نحو: كم كتاباً عندك؟ كم رجلاً جاء؟ كم كان مالك؟ قال تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

قال تعالى: ﴿قَلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ ﴿١١٣﴾﴾ [المؤمنون: ١١٢، ١١٣].

فـ(كم) اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية متعلق بما بعده، و(عدد سنين) تمييز (كم) منصوب، وهو مضاف و(سنين) مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

ويجوز جر التمييز إذا دخل عليها حرف جر(١)، نحو: بكم ريالٍ اشتريت هذا الكتاب؟ وهو مجرور بـ(من) مضمرة، أو بإضافة (كم) إليه. وهو وجيه؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن حرف الجر لا يعمل إذا كان محذوفاً.

وهذا معنى **قوله**: (ميز في الاستفهام... إلخ) أي: ميز (كم) الاستفهامية بمثل ما ميزت به العدد (عشرين) وأخواته، وهو المفرد المنصوب، ثم ذكر المثال: (كم شخصاً سما) فـ(كم) مبتدأ و(شخصاً) تمييز منصوب، وجملة (سما) خبر المبتدأ، وهو بمعنى: علا.

وقوله: (وأَجِزَ ان تجره) فعل أمر من أجاز يُجيز، ويقرأ بفتح الزاي بنقل فتحة همزة (أنْ) إليها للوزن، والمعنى: يجوز لك جر التمييز بـ(من) مضمرة إن دخل على (كم) حرف جر ظاهر.

* * *

٢ ـ «كم» الخبرية معناها وحكم تمييزها

٧٤٨ ـ وَٱسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَ(عَشَرَهْ) أَوْ (مِائَةٍ) كَ(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ)

٧٤٩ ـ كَ(كَمْ): (كَأَيِّنْ) وَ(كَذَا)، وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

تستعمل (كم) خبرية ـ كما تقدم ـ بمعنى: كثير، فهي أداة للإخبار

(١) ورد تمييزها مجروراً بـ(من) ظاهرة، ولم تجر (كم) بحرف جر، وذلك في قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] فـ(كم) يحتمل أنها استفهامية أو خبرية، وهي في محل نصب مفعول به ثان مقدم، والضمير في قوله (آتيناهم) هو المفعول الأول، والميم علامة الجمع، (من آية) تمييز «كم» مجرور بـ(من) وانظر: التعليق الآتي.

عن معدود كثير، نحو: كم مرةٍ يخطئ إليَّ أخي وأنا أغفر له.

وتمييزها مجرور، وجره بإضافة (كم) إليه[١]، ويكون مفرداً وهو أكثر وأبلغ، ويكون جمعاً، نحو: كم فقيرٍ مات جوعاً، كم ساعاتٍ قضيتها لاهياً، فـ(كم) خبرية مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، وهي مضاف و(فقير) مضاف إليها، وجملة (مات) خبر (كم).

٣ ـ كأين معناها وحكم تمييزها

أما (كأيِّن) فهي بمنزلة (كم) الخبرية في إفادة التكثير[٢]، وتمييزها مفرد مجرور بـ(من) وهو الأكثر، نحو: كأين من غني لا يقنع، قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٠]، فـ(كأيِّن) مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (من دابة) جار ومجرور تمييز (كم)، وجملة (لا تحمل رزقها) صفة لـ(دابة)، وقوله سبحانه: (الله يرزقها) خبر (كأيِّن)، وقال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟﴾ [آل عمران: ١٤٦]، فـ(كأيِّن) مبتدأ، وجملة (قاتل) خبر المبتدأ[٣] ولم يقع تمييزها في القرآن إلا مجروراً بـ(من)[٤].

---

(١) إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعد لم يستوف مفعوله وجب جر التمييز بـ(من) لئلا يلتبس التمييز بمفعول ذلك الفعل المتعدي؛ كقوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾﴾ [الدخان: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَـٰكِنُهُمْ﴾ [القصص: ٥٨] والآيات في هذا كثيرة، انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٢/ ٤٠٤).

(٢) ظاهر كلام ابن مالك أنها تأتي استفهامية ـ أيضاً ـ وقد نص على ذلك في «التسهيل وشرحه» (٢/ ١٣٢) ونُسب لابن قتيبة وابن عصفور، والجمهور على خلاف ذلك. ودليل ابن مالك ومن معه ما أخرجه عبد الله في «زوائد المسند» (٥/ ١٣٢) بسنده، عن زر بن حُبيش قال: قال لي أُبيّ بن كعب: كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كأين تعدها؟ قال: قلت له: ثلاثاً وسبعين آية.. الحديث. قال ابن كثير في «تفسيره» (٦/ ٣٧٧) هذا إسناد حسن. وانظر: «زوائد عبد الله في المسند». ترتيب وتخريج وتعليق: عامر صبري ص(٣٦٤).

(٣) جاء خبرها جملة في الآيتين وقد ذكر ابن هشام في «المغني» (١/ ١٨٧) أن خبرها لا يقع مفرداً.

(٤) نقله محمد عضيمة في «دراساته» عن أبي حيان (١/ ٢/ ٣٤٤).

وقد يأتي تمييزها منصوباً، لكنه قليل، نحو: كأيِّن رجلاً لقيت، ومنه قول الشاعر:

اُطْرُدِ الـيَـأْسَ بِـالـرَّجَـا، فَكَـأَيِّـنْ   آلِـمـاً حُـمَّ يُـسْـرُهُ بَـعْـدَ عُـسْـرِ[(١)]

فجاء تمييز (فَكَأَيِّنْ) منصوباً، وهو **قوله**: (آلماً) مما يدل على جوازه.

٤ ـ كـذا معناها وحكم تمييزها

وأما (كذا) فيكنى بها عن العدد القليل والكثير، وهي تشبه (كم) الخبرية في مجرد الإخبار، وإن كانت لا تلازم الدلالة على الكثرة، وهي مبنية على السكون في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعها من الجملة، ويجب في تمييزها النصب على الأرجح، والأكثر في استعمالها أن تكون معطوفاً عليها، نحو: ملكت كذا وكذا درهماً، فـ(كذا) مفعول به في محل نصب و(درهماً) تمييز[(٢)].

وهذا معنى **قوله**: (واستعملنها مخبراً كعشره... إلخ) أي: استعمل (كم) حال كونك (مخبراً) بها بأن تكون بمعنى: كثير (كعشره) أي: إن تمييزها يكون كتمييز العشرة؛ أي: جمعاً مجروراً (أو مائةٍ) أي: أو كتمييز المائة؛ أي: مفرداً مجروراً، ولعل المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قدم الجمع على الإفراد مع أن الإفراد أكثر وأفصح ـ كما تقدم ـ اهتماماً بالجمع، ورداً على من زعم شذوذه.

---

(١) اليأس: القنوط ونفي الأمل في الحصول على المراد، آلماً: اسم فاعل من (ألم يألم) والمراد: صاحب ألم. حُمَّ: قُدِّر وكُتب.

إعرابه: (فكأي): الفاء للتعليل. كأي: اسم بمعنى كثير مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (آلماً): تمييز لها منصوب، (حُم): فعل ماض مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، (يسره): نائب فاعل، والهاء مضاف إليه، (بعد) ظرف زمان منصوب، والجملة خبر المبتدأ.

(٢) تأتي «كذا» كناية عن غير العدد، وهو اللفظ الواقع في التحدث عن شيء فُعل أو قول قيل. ومثال ذلك حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال: «**يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كَنَفَه عليه. فيقول عملتَ كذا وكذا؟ فيقول: نعم... الحديث**» أخرجه البخاري (٦٠٧٠)، ومسلم (٢٧٦٨)... وتعرب ـ هنا ـ مفعولاً به.

وقوله: **(ككم رجال أو مَرَهْ)** كم: مبتدأ، وخبره محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف، ورجال مضاف إليه، و(أو مَرَهْ) معطوف على (رجال)، والتقدير: على الابتدائية: كم رجال أو امرأة عندي، وعلى المفعولية: كم رجالٍ أو امرأة وعظتُ، و(مَرَهْ): لغة في (امرأة) ففي القاموس: (المرء: مثلثة الميم: الإنسان، أو الرجل، ولا يجمع من لفظه، وهي بهاء (مرأة) ويقال: مره، وامرأة).

ثم أشار **ابن مالك** إلى أن **(كأيِّن وكذا)** تفيدان ما تفيده **(كم)** الخبرية من التكثير[1]، والافتقار إلى تمييز، لكن تمييزهما لا يكون إلا منصوباً.

وقوله: **(أو به صل «مِنْ» نصب)** أي: أو صِلْ تمييز (كأيِّن) بـ(من): توفق للإصابة والسداد، فيكون ضمير (به) يعود على تمييز (كأيِّن) كما في «الكافية وشرحها»[2].

(١) على هذا جرى الشراح كالأشموني والمكودي وغيرهما. فحملوا التشبيه في كلام ابن مالك على أن المشبه به هو (كم) الخبرية. مع أن مذهب ابن مالك مجيء (كأين) استفهامية أيضاً ـ كما تقدم ـ وكان الأولى حمل كلامه على مذهبه. لكن لما كان من المشبه (كذا) وهي لا تأتي للاستفهام أصلاً. وابن مالك نفسه جعل المشبه به هو (كم) الخبرية كما في «الكافية» (٤/ ١٧٠٤) استقام ما ذكره الشراح.

(٢) انظر: «الكافية وشرحها» (٤/ ١٧٠٢).

الْحِكَايَةُ

تعريف الحكاية وأحكامها

٧٥٠ ـ اِحْكِ بِـ(أَيٍّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ
٧٥١ ـ وَوَقْفًا ٱحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ) وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ
٧٥٢ ـ وَقُلْ: (مَنَانِ) وَ(مَنَيْنِ) بَعْدَ: (لِي إلْفَانِ بِٱبْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ
٧٥٣ ـ وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتٌ): (مَنَهْ) وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ
٧٥٤ ـ وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالْأَلِفْ بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ: (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)
٧٥٥ ـ وَقُلْ: (مَنُونَ) وَ(مَنِينَ) مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)
٧٥٦ ـ وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ (مَنُونَ) فِي نَظْمٍ عُرِفْ

الحكاية: إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته، والغرض منها الاستثبات والتأكد.

فإذا قال لك قائل: رأيتُ خالداً، فقلتَ له: من خالداً؟ فقد أوردت لفظ (خالد) الذي سمعته على هيئته الإعرابية التي وقعت في كلام المتكلم من غير تغيير.

وإذا قال لك: أكرمتُ رجلاً، فقلتَ له: أيّاً، فقد أوردت صفة اللفظة الذي وقع في كلامه، ولم تورد اللفظ نفسه.

والإعراب: (من) مبتدأ، (خالداً) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

والحكاية ثلاثة أنواع:

١ ـ حكاية جملة، والغالب أن تكون بعد القول، نحو: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فـ(الحمد) مبتدأ، (لله) خبره، والجملة في محل نصب مقول القول. وهذه لم يذكرها ابن مالك، وهي مبثوثة في أبواب النحو.

٢ ـ حكاية المفرد، وتكون في الأعلام، وسيذكرها في آخر الباب.

٣ ـ حكاية حال المفرد، وذلك بأداة الاستفهام (مَنْ) و(أيّ)، فإذا سئل بـ(أي) حُكِيَ بها ما للمسؤول عنه من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما، وذلك بشرطين:

١ ـ أن يكون السؤال عن مذكور في كلام غيرك.

٢ ـ أن يكون نكرة، أما المعرفة فإنها لا تُحْكى بـ(أي).

فتقول لمن قال: «جاءني رجلٌ»: «أيٌّ»، ولمن قال: «رأيت رجلاً»: «أيّاً»، ولمن قال: «مررت برجل»: «أيٍّ»، ولمن قال: «جاءت امرأة»: «أيّةٌ»، ولمن قال: «قام رجلان»: «أيّان»، أو «رجال»: «أيون»، أو «امرأتان»: «أيّتان»، أو «نساء»: «أيّات»؟

وحكمها في الوصل كحكمها في الوقف، فتقول: أيٌّ يا فتى، وأيّاً يا فتى، وأيٍّ يا فتى؟

فـ(أيُّ) مبتدأ، وخبرها محذوف، مؤخر عنها لصدارتها، والتقدير: أيٌّ جاء؟ وفي النصب مفعول به لفعل محذوف مؤخر تقديره، أيّاً رأيت؟ وفي الجر مجرورة بحرف جر محذوف مع متعلقه تقديره: بأيٍّ مررت؟ و(أيان) مرفوع بالألف، و(أيون) مرفوع بالواو، وتأتي بالياء في حالتي النصب والجر مع المثنى وجمع المذكر السالم.

فإن كان السؤال بـ(أي) ابتداءً أعربت على حسب العوامل وتلزم الإفراد والتذكير، نحو: أيُّ كتب النحو أحسن؟

وإن سئل عن النكرة المذكورة بـ(من) حُكي بها ما للمسؤول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها، ويجب إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسؤول عنه، فتقول لمن قال: جاءني رجل: مَنُو، ولمن قال: رأيت رجلاً، مَنَا، ولمن قال: مررت برجلٍ: مَنِي، وتقول لمن قال: جاءني رجلان: مَنَان، ولمن قال: رأيت رجلين: مَنَيْن، وهكذا في حالة

الجر، وتقول لمن قال: جاءت بنت: مَنَه، ويجوز أن تقول: مَنْت بسكون النون مع بقاء التاء، وكذا في حالتي النصب والجر، وتقول في تثنية المؤنث: مَنْتان، في الرفع، ومَنْتين، في النصب والجر، بإسكان النون التي قبل التاء على الأكثر، وتقول في جمع المؤنث: مَنَاتْ، وهكذا في النصب والجر، وتقول في جمع المذكر السالم: مَنُونْ، رفعاً، ومَنِينْ، نصباً وجراً، بإسكان النون فيهما.

والحكاية بـ(مَنْ) خاصة بالوقف، فإذا قال لك قائل: زارني رجلان، قلت: منانْ، بالوقف والإسكان، فإن وصلت قلت: مَنْ يا هذا؟ فلا يختلف لفظ (من) في إفراد ولا تثنية ولا جمع.

وقد ورد إثبات الواو والنون في حالة الوصل في قول الشاعر:

أَتَوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الجِنُّ! قُلتُ: عِمُوا ظَلَامَا[1]

والقياس أن يقول: من أنتم؟ لأن لفظ (من) في الحكاية حال الوصل يلزم حالة واحدة[2].

وإلى الحكاية بـ(أي) و(مَنْ) أشار **بقوله**: **(احك بأيٍّ ما لمنكور سُئِلْ عنه بها... إلخ)** أي: احك بـ(أي) ما ثبت لمنكور سئل عنه بها من

---

(١) هذا بيت من أربعة أبيات أوردها أبو زيد الأنصاري في «نوادره» ص(٣٨٠)، وقد جاء بدل قوله: (مَنُونَ أنتم) قوله:

أتوا ناري فقلت منون قالوا سراة الجن.........

وقوله: (عموا ظلاماً) تحية من تحايا العرب، مثل: عم صباحاً؛ أي: تنعموا في الظلام.

إعرابه: (أتوا): فعل وفاعل، (ناري) مفعول به، والياء مضاف إليه، (فقلت) فعل وفاعل، (مَنُونَ) مبتدأ، (أنتم) خبر، (فقالوا) فعل وفاعل، (الجن) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: نحن الجن، والجملة في محل نصب مقول القول، (قلت) فعل وفاعل (عموا) فعل أمر، والواو فاعل (ظلاماً) منصوب على الظرفية.

(٢) وفيه شذوذ ثانٍ وهو تحريك نون (مَنُونَ) بالفتح، والقياس تسكينها. وشذوذ ثالث وهو أنه حكى ضميراً محذوفاً؛ لأن تقدير الكلام: أتوا ناري، فقالوا: أتينا. فقلت: منون أنتم؟ والمعارف لا يحكى منها إلا العلم، كما في آخر الباب.

رفع ونصب وجر، وإفراد وتذكير وفروعهما، سواء كان في الوقف أو حين تصل.

ثم أشار إلى أحكام الحكاية بـ(مَنْ) **فقال**: (ووقفاً احك ما لمنكور بِمَنْ) أي: واحك بـ(مَنْ) ما ثبت لمنكور حالة كون ذلك في الوقف (والنونَ حرك مطلقاً) أي: في أحوال الإعراب الثلاثة (وأشبعن) أي: أشبع حركتها لينشأ عنها حرف يناسب المحكي. وأفاد بذلك أن الأحرف اللاحقة لـ(مَنْ) للإشباع. و(قل) أي: في المثنى المذكر (منانِ ومنينِ) وحُرِّكا بالكسر للضرورة، (بَعْدَ) قولِ شخصٍ (لي إلفان بابنين) فتقول في حكاية الأول: منانْ، وفي الثاني: منينْ، فتوافقه في التثنية والإعراب، و(إلْفان) مثنى: إلْف بكسر الهمزة فيهما، بمعنى: مؤالف، و(بابنين) أي: معهما.

وقوله: (وسَكِّنْ) أي: نون منانْ ومنينْ (تعدلِ) لأنه لا يوقف على متحرك، و(قل) في المفرد المؤنث (لمن قال أتت بنت مَنَهْ) أي: بفتح النون، (والنون) من «مَنَهْ» إذا وقعت (قبل تا) تأنيث (المثنى مُسْكَنَهْ) وكذا النون الأخيرة، وإنما لم ينبه عليه؛ لأنه يفهم من قوله: (وسكن تعدل).

وقوله: (والفتح نزر) أي: فتح النون التي قبل تاء المثنى قليل.

وقوله: (وَصِلِ التا والألف بمَنْ بإثر ذا بنسوة كَلِفْ) أي: في حكاية جمع المؤنث السالم تصل التاء والألف بـ(من) فتقول: مناتْ، إذا قال لك شخص: هذا كَلِفٌ بنسوة، ومعنى: (كَلِفَ به) أي: أحبه وأُولع به.

وقوله: (وقل) أي: في حكاية جمع المذكر السالم (مَنُون) في الرفع (ومنين) في الجر (مُسْكنا) أي: آخرهما (إن قيل) أي: قال لك شخص: (جا قوم) ـ بقصر «جاء» للضرورة ـ فتقول: مَنُون، (لقوم فطنا) فتقول: مَنين، فتوافقه في الجمع والإعراب، ثم بين أنك إن وصلت (مَنْ) بالكلام فإن لفظها لا يختلف بل يبقى على حاله، وأما إلحاق الواو